

٩٢٥٤٥٠٢
س - ٢



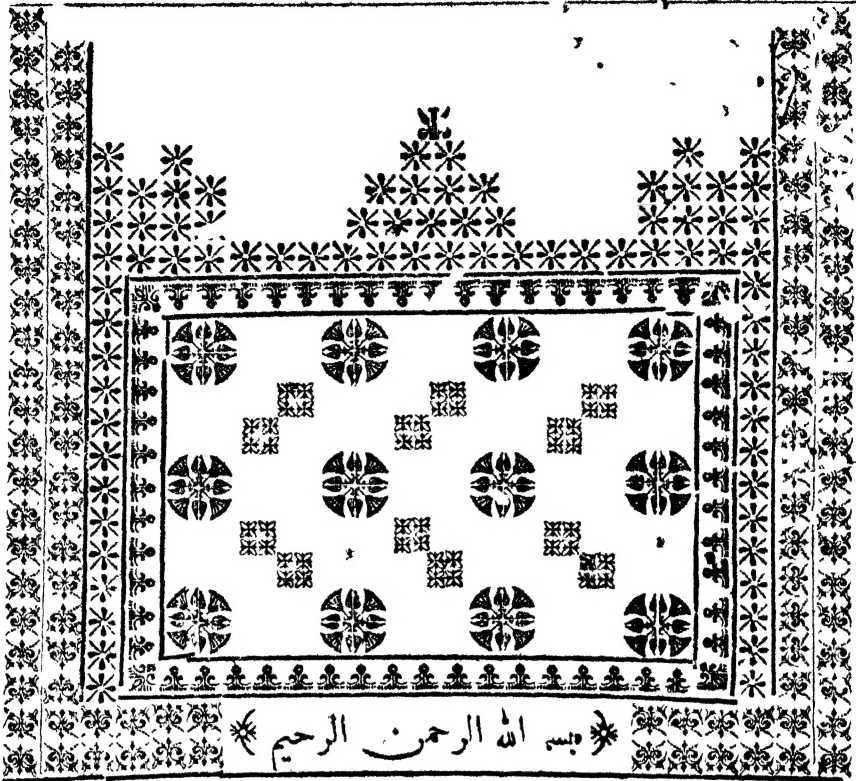
❖ الاشياء والنظائر في النحو ❖

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
 وكان مولده سنة (٨٤٩) ووفاته سنة (٩١١)
 فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة
 اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت
 مؤلفاته اربع مائة وخمسين
 مؤلفاً رحمه الله تعالى ونفعنا
 بعلومه آمين *



طبع بمطبعة مس د
 حيدرآباد
 النظامية الكائنة بـ
 الله الى اقصى الزمان

(١١٣٤)



بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المتزه عن الاسماء والنظائر* والحمد لله المنزل بغفران الكبار
والصغائر* ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر*
والله اكبر ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشيرة او عبارة
عابرة* ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر* والصلوة
والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر* المذكور
في كتاب الله تعالى باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والآثر* وعلى آله الطيبين
الاوائل وصحبه النجوم الزواهر* اما بعد* فان فنين العربية على اختلاف
انواعها وهي اول فنوني* ومبتدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمري
شجوني* نال ما اسهرت في قبع شواردها عيني* واعملت فيها بدني
المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني* ولم ازل من زمن الطلب

اعتنى بكتبها قد بما وحدها * واسعى في تحصيل ما دثر من سعيها * حتى ان
ان وقفت منها على الجم الغفير * واحطت بغالب ارجود مطالعة وتامل *
لم يفتنى سوى النثر * البسيط * والفت فيها الكتب المطولة والمختصرة * وعلقت
التعليق ما بين اصول وتذكرة * واعتنيت باخبار اهلها وثر اجمعهم * واحياء
ما دثر من معالمهم * ومار ووه اورووه * وما نقر دبه الواحد منهم من المذاهب
والاقوال ضعفه الناس او قووه * وما وقع ثم مع نظرائهم * وفي مجالس
خلفائهم وامرائهم * من مناخرات ومحاورات * ومجالسات ومذاكرات *
ومدارسات ومسائرات * وفناري ومراسلات * ومعاياة ومحاجاة *
وقواعد ومناظير * وضوابط وتقاسيم * وفوائد وفرائد * وغرائب وشوارد *
حتى اجتمع عندي من ذلك جمل * ودونتها زمالا بالغ واقول وقرجمل *
وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف * لم اسبق الى مثله وديوان منيف *
لم ينسج ناسج على شكله ضمنه القواعد النحوية ذوات الاشياء والنظائر *
وخرجت عايتها الفروع السائرة سير لائل السائر * واودعته من الضوابط
الاستثناءات جملا عديده * ونظمت في سلكه من النوادر الفرية والالغاز كل
فريده * ولم يكن انتهي المقصود منه لاحتياجه الى الحاق * ولا سود بتسطير
جميع ما ارصد له من بياض الاوراق * فخبسته بضع عشرة سنة وحرم منه
الكاتبون والمطالعون * ثم قدر الله اني اصببت بفقده فان الله واثاليه راجمعون *
فاستخرت الله تعالى في اعادة تاليفه ثانيا والحمد لله وان شاء الله تعالى احمد * وعزمت على
تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهات يقصد * واعلم ان السبب
الحامل لي على تاليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل

الفقه كقيامته المأخرون فيه والفقه من كتب الاشياء والنظائر وقد ذكر الامام
 رائد بن الزركشي في اوان قواعد ان الفقه انواع * احدى * معرفة احكام
 الحوادث بصواب استنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليفهم المبسطة على
 مختصر المزني * الثاني * معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب
 الشيخ ابي محمد الجويني * الثالث * بناء المسائل بعضها على بعض
 لاجتماعها في ماخذ واحد وحسن شي * فيه * كتاب السلسلة للجويني
 وقد اختصر الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد يقوى التسلسل في
 بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في سلسلة * وهذه سلسلة طولها الشيخ
 * الرابع * المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تلقح الازهان * الخامس *
 المغالطات * السادس * المحتجيات * السابع * الانغاز * الثامن * الحيل وقد
 صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقه وابو حاتم القرويني وغيرهم * التاسع *
 معرفة الافراد * هو معرفة ما لكل من الاصحاب من الواجهة الغريبة وهذا
 يعرف من كتب الطبقات * العاشر * معرفة الضوابط التي تجمع جموعا *
 والقواعد التي ثر داكثرها اليها اصولا وفروعا * وهذا انفعها واعملها اكملها
 وانما * وبه يرتقى الفقيه الى الاستعداد * لمراتب الاجتهاد * وهو اصول الفقه
 على الحقيقة انتهى وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في * كتاب الاشياء
 والنظائر * للقاضي تاج الدين السبكي ولم نجتمع في كتاب سواء واما
 * قواعد الزركشي * فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب
 * الاشياء والنظائر * للامام صدر الدين ابن الوكيل دونها بكثير وقد
 قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره

في خطبته واول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عزالدين ان
 عيد السلام في قواعد الكبرى و* والصغرى * والف الامام جمال الدين
 الاسنوي كتابا في الاشياء والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا
 نحو خمس كراريس مرتب على الابواب وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما
 * التمهيد * في تخرج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية * و* الكوكب
 الدري * في تخرج الفروع الفقهية على القواعد النحوية * وهذا ان القسام
 ما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والف الامام سراج الدين ابن الملقن
 * كتاب الاشياء والنظائر * مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوي
 ودون ما قبله والفت * كتاب الاشياء والنظائر * مرتبا على اسلوب آخر
 يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية
 يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام
 وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على حروف
 المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه
 * نزهة الالباء في طبقات الادباء * علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف
 والعروض والقوافي وصناعة الشعر واخبار العرب وانسابهم قال والحقنا
 بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف
 به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى
 غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لان النحو معقول
 من منقول * كما ان الفقه معقول من منقول * وقال الزركشي في اول قواعده
 كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة علم نصح وما احترق وهو علم النحو والاصول

وعلم لا يضيح و^١ احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم
الفقه والحدوث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله يستعمل على سبعة فنون * الاول *
فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف
المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق
واشبع القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة ما لا يمه العربية فيها من
مقائيل وتحرير وتنكيث وتسيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد
وطرقتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات القرآنية والاحاديث
النبوية والآيات الشرعية * وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية * وحشوتها
بالقوائد * ونظمت في سلكتها فرائد القلائد * الثاني * فن الضوابط والاستثناءات
والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لا خصاص كل ضابط يبابه وهذا
هو احدى الفروق بين الضابط والقاعدة لان القاعدة تجمع فروعاً من
ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة بالباب
وذلك اذا كانت امراً كلياً منطبقاً على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم
قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لاني الفن الاول وقد دخل
في الفن الاول قبل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك
* الثالث * فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديماً تالياً لطيفاً مسمى
(بالسلسلة) كما سمي الجويني تاليفه في الفقه بذلك والفرق كتاباً
في الاصول كذلك وسماه * سلاسل الذهب * * الرابع * فن الجمع والفرق *
* الخامس * فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والامتنعات وجمعها كلها في
فن لانها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الغار * السادس * فن المناظرات

والمجالات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات
 والمراسلات والمكاتبات * السابع * فن الافراد والفرائب وقد افردت كل فن
 بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفاً مفرداً ومجموع السبعة هو كتاب
 * الاشياء والنظائر * فند ونك مؤلفات شديدة الى الرحال * وتنافس في تحصيله
 فحول الرجال * والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة وان يمن
 فيه بالتوفيق للاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقرين *
 فهو الذي لا ينبغي راحيه * ولا يرد داعيه * قال ابو القاسم الزجاجي في (اه اليه)
 حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
 حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن سالم الباهلي حدثنا ابي
 عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه فراه مطرقاً متفكراً فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني
 سمعت ببلدكم هذا الخفافار دت ان اصنع كتاباً في اصول العربية فقلت
 ان فعلت هذا احببتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاث فالتى الي
 صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم
 ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى
 ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
 ان الاشياء ثلاثة ظاهرة ومضمروا شيء ليس بظاهراً ولا مضموراً وانما تتفاضل
 العلماء في معرفة ما ليس بظاهراً ولا مضموراً قال ابو الاسود فجئت منه
 اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف التنصب فذكرت منها ان
 وان وليت واعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تر كتباً فعلت لم احسبها

منها فقال بل هي منها بزدها فيها قال ابن عساكر في (تاريخه) كانت
 ابو اسحق ابراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده
 تعلية ابي الاسود الدؤلي التي القاها عليه في بن ابي طالب وكان كثير اما
 يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور
 المالكي وكتبها عنه وسميها منه في سنة ست وستين واربعائة واذا به قد ركب
 عندها اسناد الاحقية له وصورته قال ابو اسحق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو
 طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن
 ابي بكير الكرماني حدثني اسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن
 ابيه حدثني ابو عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن
 عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضي الله عنه
 وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك ينبت لابي العباس احمد بن منصور ان
 يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه
 وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذا التي سهاها (التعليقة) فهي في اول املالي
 الزجاجة نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى*

فمن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة
 اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية في
 القواعد النحوية)*

حرف المزة

(الاتباع) هو تنوع منه اتباع حركة آخر الكلمة العربية لحركة اول الكلمة

بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام * واتباع
 حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بنهم
 اللام اتباعا لحركة الدال * واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم
 المعرب لحركة الاعراب في الآخر وذلك في امرئ وامرئ فان الراء
 والنون يتبعان الهزة والميم في حركتهما نحو ان امرؤ هلك ما كان
 ابوك امرأ سوء لكل امرئ منهم وكذا بنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام * واتباع
 حركة الفاء اللام وذلك في مري وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة
 الهزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا امرؤ وفم ورأيت مرأوا فوا ونظرت
 الى مرء وفم ولا ثالث لهما * واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من
 المضارع المجرى والامر اذا لم يفك الادغام فيهما في بعض اللغات فيقال
 عض ولم يعض بالفتح وفرو لم يفرو بالكسر وردو لم يردوا بالضم * واتباع حركة
 العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه كثرة وثمرات بالفتح
 وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم * واتباع حركة اللام للفاء
 في البناء على الضم في منذ فان الدال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون
 حاجزا قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء بله على الفتح اتباعا لفتح
 الباء ولم يعتد باللام حاجز السكونها وقولهم لم يلدوا ابواب فتح الدال
 اتباعا لفتح الباء عند سكون اللام * واتباع حركة الفاء للعين في لغة
 من قال في لدن لد قال ابن يعيش من قال لد بضم الفاء والعين
 فانه اتبع الضم بعد حذف اللام * واتباع حركة الميم لحركة الحاء
 والتاء والسين في قولهم منخرو منن ومنن ومغيرة وقال ابن يعيش منهم

من يقول منتن لهم التاء اتباعاً لضمة الميم ومنهم من يقول منتن
ببشير الميم اتباعاً لكسرة التاء اذا النون لحفاؤها وكونها غنة
في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا اكل فعل على فعل بكسر العين وعينه
حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعاً لكسر العين نحو نعم وبش *
* ومنه * اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون
عين كلمة لسكون عين اخرى او حر كنه الحركاتها كذلك قال ابن دريد
في الجمهرة تقول ما سمعت له جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا
ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقائل الفارابي في ديوان الادب يقال
رجس نجس فاذا افردوا قالوا نجس * ومنه * اتباع الكلمة في التنوين
لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتكم من سبا بنبأ يقين * انا
اعتدنا للكافرين سلاسل واغلا لا وسعيرا * في قراءة من نون الجميع وحديث
انفق بلا لا ولا تنخش من ذي العرش اقلا لا * ومنه * اتباع كلمة لاخرى في
فك ما استحق الادغام كحديث ايتكن صاحبة الجمل الادب نبيها كلاب الجواب
فك الادب وقياسه الادب اتباعاً للجواب * ومنه * اتباع كلمة في ابدال
الواو فيها همزة لهزمة في اخرى كحديث ازجعن ما زورات غير ما جورات
والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو على الفارسي في التذكرة
لا يصح ان يكون القلب فيهم من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يبعث
على القياس والاتباع يقع في الثاني وانما ما زورات على يا جل قال
والغدا يا والعشا يا لادلالة فيه لان غدا يا في جمع غدوة مثل حرة وجرائر
وكنة وكنائن * ومنه * اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى كحديث

لاذريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة * ومه * اتباع ضمير
المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب
الارضين وما اقلن ورب الشياطين وما اظللن والاصل اضلن
بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل وانما انت اتباعا لا ظللن
واقلن وكذا قوله في حديث المواقيت هن لهن اصله لهن اي لاهن ذى الحليفة
وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن * ومه * اتباع اليزيد الوليد في ادخال
اللام عليه وهو قول الشاعر رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * قال ابن جري
حسن دخول اللام في اليزيد لاتباع الوليد وقال ابن يعيش في اشرح المفصل
لما كثرا جراه ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري
مجرى الاعلام من الكى واللقاب فلما كان ابن لاهنك من ان يكون مضافا الى
اب وام وكثر استعماله استجاز وافيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره
فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوي فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف
عندهم مضارعة للصلة والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف
ايضا كانوا جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعا حركة الاسم
الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ واينم في كون
حركة الراء تابعة لحركة الهزة وحركة النون في اينم تابعة لحركة الميم * فاذا
قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعت
وضمة زيد ضمة اتباع لاضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف
وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له
ولذلك لا يعجز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت

زيد ابن عمر وفتفتح الدال اتباعا لفتح النون وتقول في الجر مررت بز يد بن
 عمر وفتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى
 انه انتوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد
 اما هو لكثرة استعمال ابن * تنبيه * قال ابن جنى في المحتسب في قراءة الحمد لله
 بالاتباع هذا الملفظ كثير في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثروا استعماله
 اسند تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك ولم ادر ولم ابل وايش تقول و جا
 يحيى وسابو مجذف همز تيزما فلما اطرده هذا ونحوه لكثرة استعماله
 اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله
 كمنقح وطلب والحمد لله كأبل وأطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من
 الحمد لله بكسرهما من موضعين * احدهما انه اذا كان اتباعا فاقبس الاتباع ان
 يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون
 السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول
 مدو شدو وفرفتبع الثاني الاول فهذا القيس من اتباعك الاول للثاني في نحو
 اقل + اخرج * والآخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء
 وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف
 لا عكسه ومثل هذا في الباع الاعراب البناء قوله * وقال اضرب الساقين
 امك هابل * كسر الميم لكسرة الهزة * وفي الكشف قرا ابو جعفر للملائكة اسجدوا
 بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة
 ضعيفة كفولم الحمد لله * فائدة * قال ابن ابان في شرح الفصول اعلم ان العرب
 قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا كانت

قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله
 بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبو ايضا الياء الى الواو مع ان القياس
 عكس ذلك فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع
 في نحو مدوشد اجوز واحسن اذ ليس فيها نقل خفيف الى ثقیل واما
 الساكن الحماجز فلا يعتد به لضعفه انتهى * فائدة * عدم من الاتباع حركة
 الحكاية قال ابو حبان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات
 اللاحقة اللاتي في الحكاية فقل هي حركات اعراب نشأت عن حوامله وقيل
 ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم
 الحسن بن عبيد الرحمن بن عذرة الخضر اوي في كتابه المسمى (بالاعراب)
 عن اسرار الحركات في لسان الاعراب (حركة المحكى في حال حكاية
 الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تعدد يرفعه
 مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من
 يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر
 وقال وهذا اشبه بمذهب الخفاء واقيس بمذهب البصريين لا ترى هم
 ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبران واخواتها وفي اسم كان
 واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى *

(الاتساع) عقده ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من
 الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعر به باعرابه
 وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما تمل فيه على حاله في الاعراب
 والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف او الظرف

مقام الاسم * فالاول * نحو فاسئل القرية والمعنى اهل القرية ولكن
 البر من آمن * والثاني * نحو صيد ذليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في
 يومين * ولله ستون عاما والمعنى ولد له الولد ستين * بل مكر الليل
 والنهار * نهاره صائم * وليته قائم * ياسارق الليلة * اهل الدار والمعنى
 مكر في الليل * صائم في النهار * سارق في الليلة * قال وهذا الاتساع في كلامهم
 اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت
 نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان على السعة وعلى ذلك قولك سير به
 فرسخين يومان فتقيم يومين مقام الفاعل * وقال في موضع آخر ان
 بابي المفعول له والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما
 حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجر يا مجرى الظروف في التصرف
 وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انهما
 بابان وضعاف في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات
 كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وهذا كله كلام ابن السراج
 وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة * فاقول *
 قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب
 مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله
 حين قلت ضرب ضرب شد يد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه
 بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمه زيدا وانا ضارب الضرب زيدا
 قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جازا اجتماعه مع المفعول
 الاصل ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به

فلا يجتمع معه لانه كالمعوض منه حال التوسع نحو قولك ضربت النهر بـ على
معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدل له مصدرا به
وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول
به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق وفي (البسيط)
ايضا المصادر بتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا
جرت اخبار بمنزلة الاسماء الجمادة ولا تجري بصفة بهذا الاعتبار واذا
كان بمعنى فاعل جاز ان يكون بصفة قال واذا اتوسع فيها وكانت عامة على
اصحها لم تنثن ولم تجمع رعايا المصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد
فربما جازت التشبيه والجمع بينهما انتهى * واما الاتساع في الظروف ففيه مسائل
* الاولى * انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز
التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع
فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء
في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كالיום والمصدر المنتصب
على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع
التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف
اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ * الثانية * اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به
مجازا ويسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرتة و كان الاصل
عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب
الرجوع الى الاصل * وقال الخضر اوى الضمائر من الزمان والمكان لم تقع
في شيء من كلام العرب خبرا للبنداء منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس

سفرى اياه الا ان يقرن بنى فدل هذا على ان الضائر لا تنصب ظروفا لان
كل ما تنصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه *
قال ولم اراحه انبه على هذا التنبيه * الثالثة * يضاف الى الظرف المتوسع
فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق
المفعولية نحو ثربص اربعة اشهر والوصف كذ لك نحو ياسارق الليلة اهل
الدأرو بامسروق الليلة اهل الدأرو كرها سيبويه * قال الفارسي واذا
اضيف الى الظرف لم يكن الاسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان
في مقدرة في الظرف و تقديرها ينتمى بالاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين
المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام لزيد * وقال الخضر اوي هذا
غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبن و مع وذلك لم يمنع من الاضافة قال
وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير على معنى وليس المراد انها مضمرة
ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء * وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف
عندى لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد
في باب لا والنداء فاذا اجاز ظاهر افتقد راولى قال نعم العلة الصحيحة ان
يقال ان الظرف اذا دخل عليه الحافض خرج عن الظرفية لا ترى ان وسطا
اذا دخل عليها الحافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة
السين لا يكون الاسما والسبب في خروج الظروف بالحذف عن الظرفية
الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة
الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهته به من حيث كان اكثر الظروف
قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال

فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء الرابعة *
 قد يستند الى التوسع فيه فاعلا نحو في يوم صاصف * يوم ماعبوس اقمطر يراود وناثبا
 عن الفاعل نحو ولد له سنون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خيرا نحو
 الضرب اليوم * قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجوز ذلك
 في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف
 في اجازته صاحب البسيط * الخامسة * ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع
 في كل ظرف متصرف * وقال في (البسيط) ليس التوسع مطرد في كل ظروف
 الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد
 قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك
 فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها تجعلها فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك
 لان ظروف الزمان اشد تمكننا من ظروف المكان * السادسة * لا يتوسع
 في الظرف اذا كان عامله حرفا واسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيه
 بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه
 مع كان واخواتها * قال ابو حيان يبنى على الخلاف في كان تعمل في الظرف
 ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه
 لا يجوز الاتساع معهما لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت
 الخبر تشبيها بالفعل المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت
 الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه * ونظير ذلك قولهم
 دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل
 الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازا * والذي نص عليه

ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال * ويجوز الاتساع مع الفعل
 اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى
 اثنين او ثلاثة خلاف ذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع
 لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال وبوما
 شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدي الى
 ثلاثة بحق الاصل وباب اعلم وارى فرع من علم ورأى والحمل انما يكون
 على الاصول لاعلى الفروع * وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين
 والمنع مع المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدي
 الى اربعة * واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه
 مع اللازم * السابعة * اذ اتوسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى * مثال
 ذلك ان يتوسع فيضيف اليه ثم ننصبه نفسه نصب المفعول به توسعا وهل
 يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف
 ثم يتوسع في المصدر * ان قلنا * يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه
 لا يوضع شيان بدل شيء واحد * وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع
 في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى
 وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو ياسارق الليلة اهل الدار وسببه
 ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد
 في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه *

* اجتماع الامثال مكروه *

ولذلك يفر منه الى القلب والحذف او الفصل * فمن الاول قالوا في دهدت

ككرسي وشافعي وبختي ومرمي الافي نحو كسا اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال
 فيه كسي بيائين مشددتين وسناتي علته وحذف الياء الاخيرة في تصغير
 نحو غطاء وكساء ورداء واداة وغاوية ومعاوية واحوى لانه يقع في
 ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات وبيانه ان ياء التصغير
 تقع ثالثة فتقلب الف المدياء وتعود المزة الى اصلها من الياء او الواو وتقلب
 ياء الانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المدياء بدل
 لام الكلمة ولفظه ينطبي فتحذف الاخيرة لانها طرف والطرف محل التغيير ولان
 زيادة الثقل حصلت بهائم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المدياء ويقال
 غطي وفي اداة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا
 الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف
 الياء الاخيرة ويقال ادية ويقال في غاوية ومعاوية غوية ومعية وفي احوى
 احى ذكره في البسيط * ومن ذلك قولهم لتضربن باقوم ولتضربن يا هند
 فان اصله لتضربون وتضربين فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع
 نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهة اجتماع نون الوقاية * قال ابن
 عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلزم في اتحاجوني لان
 اجتماعهما مع نون الشديدة اثقل من اجتماعهما مع نون الوقاية لان النون
 الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة
 في التزام حذف علامة الاعراب معها لانها في معناها ومخفة منها انتهى
 * ومن ذلك قال ابو البقاء في (التبيين) تصغير ذاذيا واصله ثلاث ياءات
 عين الكلمة وياء التصغير ولا م الكلمة فحذفوا احداها ثقل الجمع بين ثلاث

ياءات والمخزوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها
 الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف
 والتصغير يرد الاشياء الى اصولها * ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون
 ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون * قال الثلويين *
 لانه كان يؤدى الى اجتماع ضمات او كسرات فلما أدى الى ذلك لم يرد
 واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التنثية رددت قيل
 اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يابني يابني
 بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة
 فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من
 ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لان المفرد لا يدغم لانه واجب الحركة
 والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة * ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف
 الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابني بالسكون كما حذفوها في سيد وميت
 لما قالوا سيد وميت * ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تداخل
 اللام في خبر ان اذا كان متفعلات غالب حروفي النفي اولها لام
 كلا ولم يملوا لان فيسثقل اجتماع اللامين وطرد الحكم في باقي حروفي
 النفي * ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا
 نحو لا يعلم حذرا من توالي مثليين لو قبل للا يعلم * وجوب ابقاء الياء
 والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري
 اذ لو حذفت كما هو قاعده فعيلة وفعولة وقيل شديدي وضروري لا اجتماع
 مثلان * ومن كراهة اجتماع الامثال حكايته المنسوب بمن دون اي خلافا

للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياء ات فيقال لمن قال رأيت المكي
 المنى واجاز الاخفش الايبى ومن ذلك قال الشلوبين في (شرح الجزولية)
 انما قدرت الضمة في جاء القاضى وزيد برمي ويفزو والكسرة في مررت
 بالقاضى لتقلعها في انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون
 اجتماع الامثال قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو
 والحركة التي قبلهما والياء والواو مضارعان للحركات لانهما من جنسها الا ترى
 انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا
 الحركة المستقلة * قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل
 الواو والياء في نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك
 لكون ما قبل الواو والياء ساكنين لا متحركين فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته * ومن
 ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به
 ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثليين وهو ثقل فرفضوه لذلك
 ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربن ان لان الالف اذا
 كان بعدها ساكن غير مشددة حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود
 الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة
 وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل
 تضربن * قال ابن فلاح في (المغنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في
 نحو زيدا من غير استئصال قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة * وقال
 ابن الدهان في (المرآة) اذا كنا قد استئصلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى
 حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قبلنا احد الحروف

فمثال الأول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظلت ومثال الثالث
تقضى البازي واصله تقضى فالاولى ان تستقلها في الحروف المعلقة * فان
اعترض يزيدى واجتماع الامثال ياءات وكسرات * فالجواب ان
ياء النسب في نقد بر الطرح كناء الثاني * ومن ذلك كراهة اجتماع المثليين
فتح من الرجل والم الله لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل * وفي
(شرح المفصل) للسفاوى لا يجوز ان ان زيد انطلق يعجنى عند ميبويه
وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين واجاز ذلك
الكوفيون فان فصلت بشى مجاز ذلك باتفاق نحو انه عندنا من زهدا
فى الدار * ومن ذلك قال السيراء فى ان قيل لم وجب ضم الاول فى
المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم
الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح فى الجمع من نحو
ضوارب فلم يبق الا الكسرا والضم فاختروا انضم لان الياء علامة التصغير
وان وقع بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسروا
الاول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فراروا من
اجتماع الامثال *

* اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم *
عقد لذلك ابن جنى بابا فى الخصائص وقال من الاول قوله * الحمد لله
الى الاجل * وقوله * شكوا ألوجا من اظلل واظلل * وقوله *

* شعر *

وان رأيت الحجج الرواددا * قواصر اباعمرام ومواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير اللازم
 من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم
 فادغم نحو ضرب بكر وجعل لك فهذا مشبه في اللفظ يشد ومد واستعد
 ونحوه مما لم يفارق * ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم عوي الكلب
 عوية وهذا عندنا وان كان لازما فانه اجري مجرى بنائك من باب طويت
 فعلة وهو قولك طوية كقولك امرأة جوية ولوية من الجوى واللوى فان
 خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوبة ولوية فصححت العين
 ولم تملأها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في فعلان
 من قويت قويا فان اسكنوا صحوا العين ايضا ولم يرد واللام ايضا وان زالت
 الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فلذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها
 بباب امرأة جوية ولوية وقويا * فان قلت * فهلا قالوا ايضا على قياس هذا
 طويت الثوب طوبة وشويت اللحم شوية * فالجواب * انه لو فعل ذلك لكان
 قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن
 لجاشم وقاشم مزية يجب لها العدل بهما الى جشم وقثم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا
 ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه انحلال او استقلال هو القياس
 ومن ذلك قراءة ابن مسعود فقلاله قولنا و ذلك انه اجري حركة
 اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذ اكانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم
 وقم الليل وقول الشاعر *

زيار لنا نعمان لا تنسينها * تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسينها اتق الله ونحوه ما انشده

ابوزيد من قول الشاعر *

* واطلس يهديه الى الزام انفه * اطاف بنا والليل داجي المساكركر *
 * فقلت لعمر وصاحبي ورايته * ونحن على حوض دفاق عواسر *
 اى عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التي كانت حذقت
 لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى
 فقتلوا وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل
 وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاء ما في سر * ومثله قول الضبي
 في فتية كلما تجمعت البيداء لم يهلموا ولم يغموا يريد ولم يغموا فلم يحفل
 بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين
 المحذوقة من لم يغم * وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة
 من الحرف كما اكتفى الآخر بهامنه في قوله *

شعر *

* كفاك كف ما تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدما *
 وقول الآخر بالذي تردان اي تريدان * ومن الثاني * وهو اجراء غير اللازم
 مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خفت همزته لحر حكاها ابو عثمان ومن
 قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز
 فيها ونحو ذلك قول الآخر *

شعر *

* وقد كنت تخفى حب سمراء حقة * فيج لان منها بالذي انت بائع *
 فاسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت

لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ قالوا الآن جئت بالحق فائت وأو قالوا
لما تحركت لام لاز والقراءة القوية فاللأن باقرار الواو على حذفها لأن الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر

شعر

* حذَّبْني بذبذبي منكم لان * ان بنى فزاره بن ذيباً ن *
* قد طرقت ناقتهم بالناسن * مشياء سبحان ربى الرحمن *
اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله
منكم الان فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون
قراءة ابى عمرو انه اهلك عاد الولى على هذه اللغة وهي قولك مبتدئاً اولى
لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال ألحرا وان كان
حملها على هذا ايضا جائز الآن الادغام وان كان بابه ان يكون فى المتحرك
فقد ادغم ايضا فى الساكن فحرك فى شد ومد وفرياً رجل وعض ونحو
ذلك ومثله ما انشده ابو زيد *

شعر

الا يا هند هند بنى عمير * ارث لان وصلك ام حديد
ادغم تنوين رث فى لام لان * ومما نحن على سمته قول الله عز وجل
لكننا هو الله ربى واصله لكن اننا نحفف الهمزة بحذفها والقاء حركاتها على نون
لكن فصارت لكتنا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء
المثلين متحركين فاسكن الاول وادغم فى الثانى فصارت لكتنا كما ترى * وقياس
قراءة من قرأ قال لان فحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين

لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف
 جوابه وجبال جوبة وجبل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما
 غير لازمة * ومن ذلك قولهم في تخفيف رويان وروي ورويان وروي فيصح
 الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صححت
 في ضوء وروي تخفيف ضوء وروي لتقدير الهمزة وارانك اياه * وكذلك
 ايضا صح نحوشي وفي تخفيف شيء وفي ذلك * وسألت ابا علي فقلت من
 اجري غير اللازم مجرى اللازم فقال لكننا كيف قياس قوله اذا خفف نحو
 جوابه وجبال اتقلب فتقول جابة وجال ام نقيم على الصحيح فتقول جوبة
 وجبل قال القلب هنا لا سبيل اليه واومأ الى انه اغلظ من الادغام فلا يدم
 عليه * فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم
 رباورية في تخفيف رويان وروي * قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رويان
 ورويبة ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى رويان ورويبة انما قلبت حرفا الى آخر
 كانه هو الا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكذلك لما قلبت
 مقم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها هي الياء نفسها وليست
 كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما * قال
 وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى
 كفاية انتهى * وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام
 الخضر اوى اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى
 الحركة اللازمة لكون حروفها لا تمرى من حركة فلذلك قالوا عصى
 ورحى كما قالوا قال وباع وكذلك قالوا يغشى وبرضى كما قالوا في الماضي

رمى وغزا اتعى *

اجراء المتصل بمجرى المنفصل واجراء المنفصل بمجرى المتصل *
عقد ابن جنى في الخصائص بالذ لك قال فمن الاول قوله اقتل القوم
واشتتموا فهذا يانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله
* الحمد لله على الاجل * وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة و اظهار
نحو اقتل واشتتم مستحسن وعن غيره ضرورة * وكذلك باب قوله هم
يضر بونى وهما يضر بانى اجري وان متصلا بمجرى يضر بان نعم ويشتمان *
ناقما وجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان تكون بعدها
نون الا ترى انك تقول يضر بان زيد او يكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو
لم يضر بانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثليين فى كلمة واحدة فقال
يضر بانى وقل اتحاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتل فتقول قتل * ومنهم
من يقول قتل * ومنهم من يقول قتل * ومنهم من يقول قتل فيثبت همزة
الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل والالتقاء الساكنين * ومن
الثاني قولهم ها الله اجري مجرى دابه وشابه وكذلك قراءة من قرأ ولاننا جوا
وحتى اذا ار كوا فيها * ومنه عندى قول الراجز *

* شعر *

فى اى يومى من الموت افر * ايوم لم يقدرام يوم قدر
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء * وقال اراد نون الخفيفة فحذفها
وحذف نون التوكيد وغيرها من علامات جارية عندنا مجرى ادغام الملقى
فى انه نقض الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف

من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه لم يرد يوم لم يقدر
 ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والتي حركتها على راء يقدر فصار
 تقديره ايوم لم يقدر ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدر ام
 فحرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلب همزة فصار بعد يقدر ام واختار
 الفتحه اتباعا لفتح الراء * ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكأمة اذا
 خففت الهمزة المرأة والكأمة * وكنت ذاكرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع
 عشرة سنة فقال هذا اما يجوز في المنفصل * قلت له فانت ابد انكر ذكر
 اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا * ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل
 قوله وقد بدا هنك من الميزر فشبهه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك
 * ومنه فالיום اشرب غير مستحب كانه شبه ر بفع بعضد * وكذ لك ما انشده
 ابو زيد قالت سليمي اشترنا دقبعا * هو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك
 بوزن علم وكذلك ما انشده من قوله * واحذر ولا تكثر كبر يا عورجا *
 لان ترك بوزن علم * قلت وقد خرج على ذلك قراءة الم تر الى الملا من بني اسرائيل
 بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذي قبله فيه ما يحسن
 ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه *

✽ اجراء الاصل مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصل ✽

وقال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوى بحذف الياء الاولى
 وقلب الثانية واوا اما القلب فقرارا من اجتماع الياءات واما الحذف فان
 تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعبلة كصحيفة فكما اذا نسبت
 الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموى لانك

تحد فرياء ثلثة وهي المد غمة في لام الكلمة كما حذفها في صحيفة * واما
تحية فالياء الاولى فيها ليست للدة انما هي عين الكلمة والثانية لام الكلمة
واصله تحية ثم ادغم واجزى الاصلى مجرى الزائد لشبههما لفظا واصلا
فقالوا تحو في قال ومثل تحية تشية وفي التمشك × قال ولا احفظ لها ثالثا
انتهى * ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من قولهم في تشية ما همزته اصلية نحو قراء
ووضاء قرا وان بالقلب واوا تشبها لها بالزائدة وغيره يقرها من غير
قلب لانها اصلية فنقول قرا آن * ومن الثاني قولهم في تشية ما همزته منقلبة
عن حرف الحاق نحو علباء وحرباء علبا آن وبالاقرار تشبها لها بالمنقلبة
عن الاصل وقول بعض الكوفيين في تشية تحو حمراء حمرا آن باقرار الهزة
من غير تغيير لانه لما قلبت الف التانيث همزة التخفيف بالاصلية فلم تغير كالاصلية *

الاختصار

هو جل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر
لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فانه
في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى
المنفصل مع امكان المتصل * وباب الحصر بالا وانما وغيرهما لان الجملة فيه تنوب
مناب جملتين * وباب العطف لان حروفه وضعت للاغتناء عن اعادة
العامل * وباب التشبيه والجمع لانها اغنياء عن العطف * وباب النائب عن الفاعل
لانه دل على الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه * وباب التنازع
* وباب علمت انك قائم لانه منحل الاسم واحد سمدس المفعولين * وباب طرح
للمفعول اختصارا على جعل المنعدي كاللازم وباب النداء لان الحروف فيه نائب

منابذ عواوا نادى وادوات الاستفهام والشرب فان كم مالك يغني
عن قولك اهو عشر ون ام ثلاثون وهكذا الى ملا يتناهي * والالفاظ الملازمة
للمعوم كاحد واكثر وامن الحذف * فتارة بحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل
* وتارة للكلمة باسرها * وتارة للجملة كلها * وتارة لاكثر من ذلك * ولهذا تجد
الحذف كثير عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير عند طول
الصلة قليل عند عدم الاستطالة * وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة
عند النسب لطول الكلمة * وقال ابن يعيش (في شرح المفصل) الكناية المتغير
عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الایجاز والاستحسان * وقال
ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان
ان فاعليها في الحقيقة مفعولون نهم مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط *
وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نائية عن غيرها من الاسماء الظاهرة
لضرب من الایجاز والاختصار كما تجي حروف المعاني * نيابة عن غيرها
من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني * وقال ابو الحسن
ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم تدر ك من رجل من فيه للتبعيض
عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع
والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلب الاختصار قال ونظير هذا قولك كل رجل
يفعل هذا الاصل كل الرجال يفعل هذا فاستفوا فوضع المفرد موضع الجمع
والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلب الاختصار * وقال ابو البقاء في (الباب)
وتليذه الاندلسي في (شرح المفصل) انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا
من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد * فان

دخلت اللام في خبرها كان أكد* وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة
 ثلاث مرات* وهكذا ان المفتوحا ذلولا لإرادة التوكيد لقلت مكان قولك
 بلغني ان زيد انطلق بلغني انطلق زيد انتهى* ومن الاختصار تركيب
 اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لانها تقني عن اظهار
 اجل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط* وتركيب اما المفتوحة
 من ان المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت
 وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو
 اما زيد فقام* وقال ابن اياز في (شرح القصول) انما ضمنوا بعض الاسماء
 معاني الحروف طلبا للاختصار* الا ترى انك لو لم تات بمن و اردت الشرط
 على الا تاسي لم تقدر ان نفي بالمعنى الذي نفي به من* لانك اذا قلت من يتم
 اقم معه استغفرت ذوي العلم ولو جئت بان لا تحجت ان تذكر الاسماء ان يتم
 زيد وعمر ووبكر وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام
 انتهى* وما وضع للاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام
 درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة ما عندك مكررا هكذا ومن ثم قالوا
 ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئاة كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى
 العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا
 لاسنطاله الكلام باجاء ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود تخففوا
 بالتوحيد مع ا من اللبس* هكذا علله الزمخشري في (الاحاجي)
 واورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم
 يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء* قال والصواب في التوحيد

ان المائة لما كانت موشة استثنى فيها بلفظ الأفراد عن الجمع لثقل
 التانيث بخلاف الالف موقيل انما جمعوا في الالف ذوات المائة
 لان الالف آخر مراتب العدد فحملوا الاخر على الاول. كما قالوا اثلاثه
 رجال * ومما بني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لان قولك عندي
 تسعون اخصر من مائة الا عشرة * وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
 باب التصغير معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن
 وصف المسمى بالصغير بعد ذكر اسمه * الا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره *
 فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف * وقال الاندلسي الغرض
 من التصغير وصف الشيء بالصغير على جهة الاختصار * وقال ابن يعيش في
 (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما اتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل
 بتعداد الصفات * الا ترى انه لو لا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن
 واحد من الرجال بعينه ان تعد صفاته حتى يعرفه المخاطب * فاغنى العلم عن
 ذلك اجمع * قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال السخاوي العلم عبارة عن
 مجموع صفات * قال صاحب (البسيط) فائدة وضع اسماء الافعال للاختصار
 والمبالغة * اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع
 نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات
 ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا
 واسكتن * واما المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد
 من بعد وكذلك باقيها اولو لا رادة الاختصار والمبالغة لكائنات الافعال التي هي
 مسماها تنفي عن وصفها وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة

على المقرب كان الأصل ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير
وانان وجدى وعناق وجمل ورجل وحصان وحبر الى غير ذلك لكنهم
خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الا مر فاختصر واذ لك بان
اثواب العلامة فرقوا بينها بين المذكور والمؤنث * تارة في الصفة كضارب وضاربة
وتارة في الاسم كامراً وامراً ومزاً ومراً في الحقيقي وبلدا وبلدة في غير الحقيقي
ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة لا تؤكد وحرصا
على البيان فقالوا كبش ونجعة وجمل وناقة وبلد ومدينة * وقال ابن القواس في
(شرح الفيه ابن معطي) التصغير وصف في المعنى وفائدته الاختصار فاذا قلت
رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت لخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع
الاختصار قلت رجيل وكذلك لا يصغر الفعل * وقال ابن النحاس فان قيل
فما فائدة العدل فالجواب ان عمر اخصر من عامر * وقال الشلوبين في (شرح
الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره وجهان * احدهما ان يبنى فعل الفاعل
بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وهو بمعناه نحو قم واقعد * والثاني ان يدخل
لام الطلب على فعله المضارع فيقال اتقم واتقعد والاجود الاول لانه اخصر
ناستغنوا بالاختصار عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل
في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء
المستغنى عنه في الامر ولم يجي في الضمائر في حال السعة * وقال في البسيط لما كان
الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق
منه اسم للمصدر ولمكان الفعل وازمانه طلبا للاختصار والايجاز لانهم
لوم يستغنوا منه اسماءها للزم الاتيان بالفعل ولفظ الزمان والمكان

* وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثني وثلاث ورباع معدول عن عند مكرر طلبا للمبالغة والاختصار * وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأى الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو واخسره من قولك اى الرجلين عندك زيدا ام عمرو * وقال ابن يعيش فصل سبويه بين القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصباً وجرا وجزما والثانية ضما وفتحاً وكسراً ووقفا للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار

* اختصار المختصر لا يجوز *

لانه احجاف به ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياسا * قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصر الهاهي ايضا واختصار المختصر احجاف به * ومن ثم ايضا لم يجوز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها ولا الحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل ذون معموله لانه اختصار للفعل * وفي (شرح التسهيل) لابي حيان لا يجوز حذف لامن لاسيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الاحيث سمع * وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها * وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل) لا يجوز جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا

فكان احجافاها وقال صاحب (السيط) القياس يقتضى عدم حذف حروف
 المعانى وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على المعانى فاذا حذفت اخل حذفها
 بالمعنى الذي وضعت له * واداحكم بزيادتها في ذلك وضعها للدلالة على المعنى
 ولا تهم جاوا بالحرف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع
 للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهم اذهب البصريين
 المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف * وقال
 ابن جنى في الخصائص تفسير قول ابي بكر انها دخلت الكلام لضرب من
 الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنييت ما عن انفى وهي جملة فعل
 وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيد فقد نابت الا عن استثنى واذا قلت قام
 زيد وعمر وفقد نابت الواو عن اعطف وكذا نابت عن اثنى وهل عن
 استفهم * والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك
 وفي قولك امسكت بالجل نابت عن المباشرة وملاصقة يدي له * ومن
 في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اى اكلت بعض الطعام * وكذلك
 بقية ما لم تسمه فاذا كانت هذه الحروف نوابغ عما هو اكثر منها من الجمل
 وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنهك وتحجف بها * قال ولاجل ما ذكرناه
 من ارادة الاختصار فيها لم يجز ان تعمل في شئ من الفضلات الظرف
 والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد اناجوها عن الكلام
 الطويل لضرب من الاختصار فلوا عملوها لنقصوا ما اجمعوه وتراجعوا عما
 التزموه * وقال ابن يعيش حذف الحرف يا بابه القياس لان الحروف انما
 جئ بها اختصارا ونائبة عن الافعال فالنافية نائبة عن انفى وهزمة الاستفهام

نائبة عن استفهم * وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن
 انادى فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجفاف الا انه ورو حذف
 حرف النداء كثير القوة الدلالة على المحذوف فصارت القرائن الدالة على المحذوف
 كاللفظ به * وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا
 فيخفف نحو ان ولكن ورب * اذا اجتمع مثلاً ن وحذف احدهما فالمحذوف
 الاول او الثاني فيه فروع * احدها * اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع
 جاز حذف احدهما تخفيفاً نحو احتاجوني وتامروني وهل المحذوف
 نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك
 لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقولهم * ايت اسرى تبتى تدلكني *
 ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة
 عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراءة
 من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل * وذهب المبرد
 والسيرافي والفارسي وابن جنى واكثر المتأخرين * منهم صاحب البسيط
 وابن هشام الى الثاني لانها لا تبدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لانها
 دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لازم وجود
 موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف *
 * الثاني * اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز حذف احدهما
 وفي المحذوفة قولان * احدهما * نون الوقاية وعليه الجمهور * وقيل نون
 ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انني واني وما دخل للفرق لا يحذف
 * ثم اختلف هل المحذوف الاول المدغمه لانها ساكنة والساكن يشرع

الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها ظرف على قولين صحح ابو البقاء في
 الباب اولها الثالث * اذا اجتمع نون الضمير و نون الحروف الاربعة المذكورة
 جاز حذف احدهما نحو انا و لكما و هل المحذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم
 فيها القولان السابقان و لم يجرهنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم
 فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاعمال
 ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا و تاء تفعل في قولنا هل
 تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس ثقلان ابي بكر تقوية لمن يذهب في
 ان المحذوف من لاه اللام الاصلية للام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه
 و قال لان ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستثقال و انما يقع الاستثقال
 فيما يتكرر لافي المبدوءة الاولى * ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي
 ان المحذوف من انا و كانا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه
 عهد حذفها دون حذف نون الضمير * الرابع * اذا اجتمع نون الوقاية و نون
 الاكاث نحو يسوء الغاليات اذا قليني * و الاصل فلينني فحذف احدى النونين
 و اختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل
 لا يليق بها الحذف و رجحه ابن جني و الخضر اوى و ابن حيان و ابن هشام
 و في البسيط انه مجمع عليه * وقال سيبويه هي نون الاناث و اخناره ابن مالك
 قياسا على تامروني ما هو معروف و رده ابو حيان لانه قياس على مختلف فيه *
 الخامس * المضارع المبدوء بالتاء اذا كان ثانياه تاء نحو تعلم و تكلم يجوز الاقتصار
 فيه على احدى التائين و هل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما
 الثاني و عليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهي المضارعة و رجحه

ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثليين انما يحصل
عند النطق بشأنيهما فكان هو لاحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه
نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة لنزلا قال وفي هذه القراءة دليل على
ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما
هي الثانية رجحه الزجاجي في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعمل فتسكن وتدغم
في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى
اذ الحذف مثل الاعلال * السادس * الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل
ومس واحس اذ اسند الى الضمير المتحرك نحو ظلت ومست واحسست
جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف
الاول وهي العين او الثاني وهي اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في
التسهيل * وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة
كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك * فان قيل
مالدليل على ان المحذوف الاول * قيل قول من قال ظلت ومست فالتي
حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاهاء عليها في خفت وهبت وظلت ولو كان
المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذا لك قلب الاول
من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو تظنيت وتقضيت وخففت
الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها * السابع * لاسيما اذا خففت
ياءها كقوله *

* شعر *

* ف بالعقود والايان لاسيما * عقد وفائه من اعظم القرب *

قول المخذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام * اختار ابن جني الثاني وابو حبلان الاول * قال ابن اياز في (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف من لا سيما الا انهم لم ينصوا على المخذوف منهاهل هو عينها او لامها ولا تولى بقضيه القياس ان يكون المخذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين * احدهما * سكونها والثانية متحركة والمتحركة اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى اولى بالمخذوف لضعفها * والثاني * انها زائدة واولى منقلبة عن واو اصلية والزائدة اولى من الاصل بالمخذوف * ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترذ الياء الى اصلها لارادة المخذوف انتهى وفي الكلام الاخير نظر * الثامن * باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكموا فيه خلافا * التاسع * ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف احدى الواوين قال ابو حيان وفي المخذوف قولان * احدهما * الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر * والثاني * الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة * العاشر قال الشمس بن الصائغ في قوله

شعر

* ايها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني *
الذي ذكره ان المخذوف من مني وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعني هي المخذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة

عن الحذف منها * الحادى عشر * ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع
والفهام منقلبة عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولا متهما عن ياء باتفاق
وجزموا بان الحذف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما
في (البسيط) قال اكثر النحاة على ان المحذوف لانه لا نها طرف فهي احق بالحذف
قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم
بالاعم اولى * ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لانه لان العين ساكنة
والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لانه لعدم
علة قلب الياء فالان العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام
فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبله * الثانى عشر * قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما
ان كان من المقربين فروح * ان اصل الفاء داخله نلى ان كان واخرت لازوم الفصل
بين اماو الفاء فالتقى فاء ان فاء اماو فاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر
الحذفين نظائر * الثالث عشر * اذا صغرت كساء قلت كسيي وقد اجتمع فيه ثلاث
ياء اتياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التى هي لام الكلمة
فحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرى التى هي لام الكلمة او الياء المنقلبة
عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم
بالثاني * الرابع عشر * اذا نسبت الى نحو طيب وسيد ومبت حذفت احدى
اليائين فقلت طيبي وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية
لا الاولى كذا جزم به ابن مالك و ابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان بان
موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى

وقال الزمخشري في الفائق هين واين مخففان من هين واين والمحذوف
من أيهما الاولى وقيل الثانية بالخامس عشر * يجوز حذف احدى اليائين
من أي قائل الشاعر *

* مصرع * تنظرت نصر او الساكنين ايها

وقد جزم ابن جنى في ذابان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف
العين قال ولها ببيت الاخرى ساكنة كما كانت * السادس عشر * اذ اجتمع
همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو امنتم من في السماء فانها ترسم بالفاء واحد
وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى
وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب
وابن كيسان لان بها حصل الاستئصال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف
ولان الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت * السابع عشر * اذ اوقف
على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان
في التقدير للغان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت
زهدا في الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الفين قال
والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال
وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت قال فان كان
المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح
الايضاح) لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف
الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان
التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر

فرجعت الالف الاصلية لزوال ما زالها * وذهب المازني الى انها بدل من
التنوين لان قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار عصابي الاحوال الثلاثة بمنزلة
زيد في قولك رأيت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع
والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين
* الثامن عشر * تحية ونشئة اذا نسبت اليهما قلت تحوى وتاوى بمحذوف احدي
اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة
والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان * التاسع عشر * باب
رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي ياء المدغمة
في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب رمى اذا قيل فيه مرموي المحذوف
منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام
الكلمة جزموا به * العشرون قال صاحب الترشيع اذا صغرت اسود وعقابا
وقضييا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضييب وحمير ياء مشددة مكسورة
فاذا نسبت الى هذا حذف الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى
وقضيبي ياء ساكنة * الحادى والعشرون * قال ابو حيان اذا صغرت ميطر
ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من ييطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها
اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير * الثاني والعشرون * اذا اجتمعت همزتان متفتحتان
في كلمتين نحو جاء اجلهم * والبغضاء الى * او لياؤ اولئك * جاز حذف احدهما
لخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت آخر الكلمة محل التغير ومنهم
من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جاء عندها حكاك السيدر كن الذين
في (شرح الشافية) * الثالث والعشرون * باب الافعال والاستفعال

مما عتلت مینه بكامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو
 فيها وهي العين الى الفاء فانقلبت الفاء لتجانب الفتحة فالتقى الفان فحذفت
 احدهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التانيث واختلاف النجويون ايتهما
 المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال
 لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستفعال بها حصل * واليه ذهب
 ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف عين الكلمة * الرابع
 والعشرون * باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيع
 ومصوون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو
 الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول
 الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايها حذف فذهب الخليل
 وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب
 الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين
 اذا التقيا في كلمة حذف الاول * الخامس والعشرون * يستحي بيائين في
 لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون
 احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة
 اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغير فلما حذفت بقي يستحي كماله
 مجزوا ما نقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما
 حذف عين الكلمة فقليل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان
 الياء التي هي عين والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فلي
 التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفعو على الثاني يكون وزنها يستفل *

* السادس والعشرون * باب صماری ومعداری فيه لغات التشديد وهو الأصل
 والتخفيف هرو بامن ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي
 هي بدل من الف المد لانه قد عهد حذفها ولان الكلمة خامسية ولمبدلة من
 الف التانيث بمنزلة الاصل في احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في
 (البسيط) * السابع والعشرون * قراءة ابن محيص سواه عليهم انذرهم بحذف
 احدى الهمزتين * قال ابن جنى في (المختص) المحذوف الاولى وهي همزة
 الاستفهام * قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف
 همزة الاستفهام واما حذف همزة اعمل في الماضي فبعيد * الثامن والعشرون *
 باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء امله جاءى وشاءى لان لام الفعل
 همزة فذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع
 العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع
 الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل
 به ما فعل بقاض فوزه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فاعل لانه مقلوب
 وآل هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين
 * التاسع والعشرون * نحو يا زيد زيد العملات * وبين ذراعى وجهة الاسد *
 في المحذوف خلاف قال المبرد الاولى وقال سيبويه الثاني ووجه
 ابن هشام * قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله يدور رجل من قالها
 اجمعوا على ان هنامضا فالیه محذوفان احدهما واختلفوا من ايها
 حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه
 وضع ظاهر موضع مضموم وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف

والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه * ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويند مضافة الى من قلها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمرة اذا اصل يد من قلها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معد وما في اللفظ فلم يستكره لذلك انتهى * الثلاثون * نحو زيد وعمر وقائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضائعين ليقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيرها اذا كان الخبر محذوف بلا عوض نحو زيد قائم وعمر ومن غير قبح في ذلك انتهى * وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه * قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسألة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والافلا ترد في ان الحذف من الاول في قوله *

❀ شعر ❀

* نحن بما عندنا وانت بما عندك * راض والرأي مختلف *
ومن الثاني في قوله: ثاني وقياريا الغريب * الحادى والثلاثون * ذات اصلها ذوية تحركت الراء والياء فنقلب كل منهما الفافا لتفى القان فحذف احدهما * قال ابن هشام في تذكره وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف

الاولى مقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية والثاني والثلاثون *
قولهم لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوين في تعليقه على كتاب ميسويه مذهبنا ان
المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة
ولام الله الاصلية والمبقة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر
قال وهذا اولى لان في مذهبكم حذف حرف الجار وبقاء عمله وهو مع ذلك حرف
معني واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفته مالا معنى له * قال الشلوين
وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر
وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية
ورجح مذهبه بان حذف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يرجح مذهبنا
لانه قد ثبت حرف الجر محذوف او عمله مبقى في نحو خير عا فاك الله وفي
مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره وايضا فان الذين
يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب
يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة
لما فتحها الا من من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى
* الثالث والثلاثون * لان اصله لو ان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلت
الواو الفاو قبل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعد ها ف وقعت بعد الهمزة
حكما في البسيط *

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي
الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

فاللام الا ولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد * حجة الخليل ان المثل الاول
قد وقع موقعا بكثرة فيه امهات الزوائد وهي الياء والواو والالف
الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل
وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة
كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في قرد وما اشبهه مما تحرك
فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني
يقع موقعا بكثرة فيها امهات الزوائد الا ترى ان الواو والياء يزدان متحركتين
نحو جمهور وعثيروا بعين نحو كنهور وعفريه فاذا كان الثاني من سلم وبلز
زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به
الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من النانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه
فقد حكم بان الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب
ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلاف في الصحيح فذهب الفارسي
الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود استغنك واقعنسس
وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون في افغنل من الرباعي لم توجد قط
الا بين اصلين نحو احر نجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين لثلا
يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا بعمل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد
واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور
الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين * احدهما قول العرب في تصغير صحيح
صحيح فخذوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصل

وابقاء الزائد * والثاني * ان العين اذا اضعفت وفصل بينها حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل لا ترى ان الواو والثون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائتين في صمصح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لثلاثا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليها * وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب السيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم بزيادة الثاني والثالث في صمصح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس + وان الثاني في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة * قال ابو حبان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جري على عادته وفي (البسيط) اختلف في مفرد وذن هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره مفرد بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مفرد بن بقائها لانها رابعة فلا تحذف * ومن ذلك ايضا قال ابو حبان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتشديد ما النون المزيمة * قلت * له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لثلاثا يفصل بين الف الثانية ونونها ولا يفصل بينهما * قلت * له يكثر العمل في ذلك لاننا نكون زد نانا نمتحركة ثم اسكننا الاولى وادغمنا وزدناها ساكنة ثم اسكننا الا لملى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زد نانا ناساكنة وادغمنا

فقط فهذا اولى عندى لقلة العمل ثم ظهر لى تقويته ايضا بان الالف والنون
ليستامتلازمين فيكره الفصل بينهما الا ترى الى انفكاكها منها بالحدف
والاضافة ونقصير الصلة انتهى وقال الشلوين قال بعض النحويين ان النون
الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير *

شعر

* اراني اذا ما بتتلى هوى * فثم اذا اصبغت اصبغت غاديا *
* وقول الآخر فرأيت ما فيه فثم زرته * قال السكاوي في (شرح المفصل) احد
الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع
زيادة ثم الانادرا فالفاء بزيادة الفاء اولى وقال صاحب البسيط زاد
الفاء مع ثم وقبل ثم هي الزائدة دون الفاء لحرمة التصدر *

تنبيه

باب افعنس قال ابن مالك ثاني المثليين فيه اولى بالزيادة لوقوعه مع الف
اخرى قال ابو حيان جهة الاولى انه لما لحق اخرنى باخر نجم واخرنى
من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للحاق الا اخيرا وهى الالف
وكذلك ما جى به للحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل
لها فى افعنس انما هى السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجرى باب
الثلاثى فى الحاق مبرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقوس
فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هى الزائدة *

فصل

وبناظر ما نحن فيه مسألة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى التعليقة اجمع

النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على
 اللغة الفصحى * واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى
 ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس
 ذلك * واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء في الوصل
 والوقف كقوله * الله نجاك بكفى ملئت * ولا كذلك الهاء فعلنا ان التاء
 هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبان لنا موضعا قد ثبتت فيها التاء للتانيث
 بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء
 فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدى قولهم اليه من تكثير
 الاصول * واسندوا ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس بمحل التغير
 والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغير فالمصير الى ان ما جاء
 في محل التغير هو البديل اولى من المصير الى ان البديل ما ليس في محل
 التغير * اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد ورجل
 منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره
 الاندلسي في (شرح المفصل) * اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر
 وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون
 في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد * اذا
 اجتمع طالبان روعي الاول فيه فروع * منها * اذا اجتمع القسم والشروط
 جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهاشي * ومنها * ان العرب
 راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من
 البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ

البط * ومنها * قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى ائمال الاول جريا
على هذه القاعدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا
فيها او غير ماصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة
الشلوبين في (شرح الجزولية) وبنى عليهما ان الواو والالف والباء في الاسماء
السنة لامات الكلمة لانهم ائدة للشباع * اذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء
نحو طويت ظبا والاصل يطوياذ كره ابن الدهان في (الغرة) * اذا اجتمع
ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قيمنا * واذا اجتمع مخاطب
وغائب غلب المخاطب نحو قمتما * اذا تم الفعل بفاعله اشبهها حينئذ الحرف
فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال وجه
شبه الفعل وفاعله بالحرف انها جز ما الفعل عند ابي الحسن في نحو
قولنا ان تقيم اقم وايضا فان الفعل بفاعله قد الغيا كما يلغى الحرف
وذلك نحوز بدظنت قائم * اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
اولى ومن ثم رجع ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه
ال فرعون ليكون لم عد واهي لام السبب على جهة المجاز لالام اخرى تسمى
لام الصيرورة او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد
كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس
كذلك * وقال ابن فلاح في (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال
والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه
اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار * وقال ابن القواس في
(شرح الدرة) الكلمة تطلق مجازا على الجميل المركبة * فان قيل هلا كان اطلاقها عليها

حقيقة فتكون مشتركة * اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان لولى
 اذا دار الامر بين الترادف والحذف لالعلمة نادعاء الترادف ما لولى لان باب
 الترادف اكثر من باب الحذف لالعلمة مثاله قولهم سبط وسبطر ود معشود مشو
 وهندي وهندي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران * احدهما ان يكونا
 اصلين ويصير هذان الترادف والآخران تقول حذف الراء من سبط
 ود مثبذ وذا لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست من حروف
 الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما
 واحد وانه حذف لام الكلمة شذوذ وانها لفظ واحد * اذا دار الاختلال
 بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة
 اذا للفظ خدم المعنى وانما في اللفظ من اجله * كره ابن الصائغ في تذكرته
 وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله * وجير ان لنا كانوا كرام على القول بانها
 تامة لان المعنى حينئذ وجد وافيا مضى وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ
 حشوا المعنى لها * اذا نقل الفعل الى الاسم لزمت احكام الاسماء ذكر هذه
 القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما للفلاة
 واصله فعل امر * اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص * احدها انه يحذف التنوين
 من الاول لان العلمين مع ابن كشي واحد نحو جاء زيد بن عمرو * قال ابن
 يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله *

* شعر *

* مازلت اغلق ابوابا وانفتحها * حتى اتيت ابا عمرو بن عمار *
 قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار * الثاني *

يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رأيت زيد بن عمرو
من زيد بن عمرو ولا نهما صار ابنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف
بغيره بل ولا المزع بشئ من التوابع أصلا * الثالث * اذ انودي نحو يازيد
ابن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان
* احدهما * الضم على الامل * والثاني * الانباع ففتح الدال من زيد اتباعا
لفتح النون * قال ابن يعشيل وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف
في الاعراب وهنا قد تتبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انها جعلت لكثرة الاستعمال
كالاسم الواحد ولذا لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثاني
فيقال ابن فلان * الرابع * يحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال
ولانه لا ينوي فصله مما قبله *

اسبق الافعال

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم ان اسبق الافعال في التقدم
الفعل المستقبل لان الشئ لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال
ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالماضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم
فعل الماضي * فان قيل * هلا كان لفعل الحال لفظ يتفرد به عن المستقبل لا يشركه
فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض * فالجواب *
قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة
المشهوره قوي فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حمله على شبه
الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذا جعل
الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين صار عها

والماضى لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فيبقى على حاله *
 * الاستغناء *

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ * من ذلك استغناؤهم
 عن تثنية سواء بتثنية سى فقالوا سبأ ن ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبع الذى
 هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذى هو اسم المذكر فقالوا ضبعان
 ولم يقولوا ضبعانان * قال ابو حيان العرب تستغنى ببعض الالفاظ عن بعض
 الا ترى استغناء هم بترك وتارك عن وذروا وذروهم رجل آلى عن
 اعجز وامرأة عجزاء عن الباء في اشهر اللغات * وقد عقد ابن جنى في (الخصائص)
 بابا في الاستغناء بالشئ عن الشئ * قال سيبويه اعلم ان العرب قد تستغنى
 بالشئ عن الشئ حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك
 استغناؤهم بترك عن وذروا ودع عن بلحة عن ملحمة وعليها كسرت ملامح
 وبشبهه عن مشبه وعليه جاء مشابهه وبليله عن ليلاه وعليها جاءت ليالي على
 ان ابن الاعرابي قد انشد * في كل يوم ما وكل ليلاه * وهذا شاذ لم يسمع الا من
 هذه الجهة وكذلك استغنوا بان يقي عن ان ياتوا به والعين في موضعها فالزموه
 القلب والابدال فلم يقولوا النوق الا في شئ شاذ حكاه الفراء وكذلك استغنوا
 بقسى عن قووس فلم ياتوا بامقلوبا ومن ذلك استغنوا هم بجمع القلة عن جمع
 الكثرة نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة * وكذلك اذان جمع اذن لم ياتوا
 فيه بجمع الكثرة * وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة * وكذلك ايام
 لم يستعملوا فيه جمع الكثرة * وكذلك استغنوا هم بقولهم ما اجود جوابه عن
 هو افضل منه في الجواب واستغنوا هم باشد وافتر عن قولهم فقر وشد وغاليه

بجاء فقير ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل
 منه جاهلا للزيادة وهو صدر صالح من الالة كقولهم حوشب لم يستعمل
 منه حش ب عارية من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه
 ككب ومنه قولهم دردرى لاننا لانعرف دردرو مثله كثير في ذوات
 الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة فلنقص وضر نفخ
 وسيدع وعميل وسر وحظ وجحبار وشعب ونسقب وهرشف ومن
 ذوات الخمسة جعتليق وحبريت ودرديس وعضرفوط وقرطوس
 وقرعبلانة وفنجليس * ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين
 وبأثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثين وبمشرة عن خمسين وبعشرين
 عن عشرين وما جرى هذا المجرى واجازا ابو الحسن اظننت
 زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان قال استغنت
 العرب عن ذلك بقولهم جعلته بظنه تانلا انتهى كلام ابن جنى * وقال الزمخشري
 في (الاحاجي) سراق وجمام وبوان في الاسماء وسجل ومطرف في الصفات
 لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكورات وانما قصر جمعها على ذلك
 استداء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء * ومن ذلك استغناء هم باليه عن
 حشاه وبمثله عن كه وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء
 وذكر سيات وشيات ومن عكس ذلك استغنوا هم بشفاه وشياه عن الجمع
 بالالف والتاء وقال الشلوبين استغنوا عن تشنية اجمع واكتع وابضع في
 باب التوكيد بكليهم كما استغنوا عن جمع امر بقولهم قوم * وقال ايضا كان
 العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم من غيره مما هو في معناه على عادتهم

من انهم قد يستنون بالشئ عما هو في مهناء وكان هذا هنا ليكون ذلك
كما لتنبية على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء
بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتي واستغنوا بذلك عن
اللوييتياني تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة * وقال ابو حيان
واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه ويقولهم في جمع صبي و غلام
صبية و غلمة عن اصبية و اغملة ويقولهم في صغير و صبيح و سمين و صغار و صباح
و سمان عن صفراء و صبحاء و سمناء ويقولهم في نحو و لي و غني و اولياء
و اغنياء عن فعلاء و يقولهم حكام و حقاظ جمع حاكم و حافظ عن حكيم
و حفيظ * قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلا فالقول ابن
مالك في (التسهيل) انها جمع حكم و حفظ على وجه الند و قال و كذا
قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع
بار و بررة و ليس جمعا لبر ندور اخلافا لما في (التسهيل) و باب الاستغناء
في الجوع اكثر من ان يحصى * وقال ابن يعيش العلم الخاص لا يتجوز اضافته
ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر
و في (البسيط) باب افعل فعلاء و فعلا نفعلي لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء
او فعلي عن التانيث بها و قال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل
في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال
عن مصدر بعضها نحو انا اذعه تركا و بمطاوع بعض الافعال عن مطاوع
بعض نحو انحنه فبرك و لم يقولوا فناخ فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل
و باطل و قياس مفردة ابطال او ابطيل و عروض و اعار يض و قياس مفردة

اعريض واحديث واحاديث وقوليع واقاطيع *

* الاسم اصل للفعل والحرف *

قال الشلوين ولذلك جعل فيه التنوين دونها يدل على انه اصل وانها
فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام
المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه
فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه
وايضافا ان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به
ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل
والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونها انتهى * وقال الزجاج في
كتاب الايضاح علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايها السابق في المرتبة
والتقديم * قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف
تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب
الاسماء والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف
فالما ت دخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره
وقدد لنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها
والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب
قد وجب ان يكون بعدها * سوال * يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم
قد اجتمع على ان العامل قبل المفعول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان
الحديث سابق لحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال
فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضا عكم

وعنائكم * الجواب * ان يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث
ولا العلة والمعلول وذلك اثنان قول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة
وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي
اوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب
ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون
سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء
والافعال وان لم تكن اجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء
والافعال الذي هو الرفع والنصب والتخفيض والجزم ولا يجب من ذلك
ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا بين واضح انتهى *

* الاسم اخف من الصفة *

وذلك ان الصفة تقلب بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتحمل الضمير
وفرع على ذلك فروع * منها * ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين
في الصفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات
رغدات وطريق نهج اى واضح وطرق نهجات * وتحرك في الاسم كحفنة
وحفئات وهند وهندات وسدره وسدرات وغرفة وغرفات * قال
* لنا الجفئات الغري لمعن في الضمى * وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجة وشياه
لجبات اى قليلات الالبان * وقال ابو على من العرب من يحرك لجة
في الافراد فجاء الجمع على لغته ونسكين الاسم ضرورة في قوله

* شعر *

ابت ذكر من عودن احشاء قلبه * خفو قاوور قصبات الهوى في المفاصل

* قال في (البسيط) وانما فعل ذلك لفرق بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة الخفيفة وثقل الصفة * قال وبيان ثقل الصفة من اوجه * احدها * انها تنسب الفعل في الاشتقاق * الثاني * انها تناسبه في تحمل الضمير * الثالث * انها تناسبه في العمل * الرابع * انها تقتصر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل ^{له} وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير ماخوذ من فعل نحو رجل و فرس وعلم و جهل والصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربى ونحوها من صفات النسبة * قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين * احدهما * الذات والآخر السوا دالا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السوا من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل الا على شئ واحد وهو ذات المسمى *

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو * الاولى * مذهب اليعربيين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل قال ابو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين * احدهما *

حد الاشتقاق * والثاني * ان المشتق فرع على المشتق منه * فاما الجدة فاقرب
 عبارة فيه ما ذكر الرمانى وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل بدور
 فى تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض
 للفرع والاصل * واما الفرع والاصل فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة
 الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا
 والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع التغير ينضم اليه معنى زائد
 على الاصل والمثال فى ذلك الضرب مثلافانه اسم موضوع على الحركة المعلومة
 المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب
 وضارب ومضروب فقيها حروف الاصل وهى الضاد والراء والباء
 وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى الآخر *
 وقال الزملكاني فى (شرح المفصل) ماخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين
 فى ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف فى حد الاشتقاق فقال قوم
 هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر
 فى المعنى نحو قوله تعالى * فاقم وجهك للدين القيم * وقوله عليه الصلوة والسلام
 * ذوالوجهين لا يكون عند الله وجهها * واما قوله تعالى * وجنا الجنتين دان *
 فشبه المشتق وليس به لان الجناليس فى معنى الاجتنان * وقال بعضهم
 الاشتقاق ان تجدد بين اللفظين مشاركة فى المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما
 اما المشاركة فى المعنى فلانهم لا يعملون الوجد والموجود من باب
 الاشتقاق واما المشاركة فى الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب
 والمائن من اصل واحد واما التغير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه *

ثم ان التعبير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد
من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزم ان تكون المصادر التي هي من اصل
واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل بصري كملولاً وكلة وحسبت الحساب
حسباً وحسباً انا وقد رت الشيء من التقدير قدرا او قدرا انا وقد رت على الشيء
بمعنى قويت عليه قدرة وقد رت انا وقدرة ومقدرة فهذه او نحوه متحد الاصل
مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي
اثل الى مجرد اصطلاح * واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول
ومعناه الاصل وزاد معنى من غير جنس معناه * قال وانما قلت من غير جنس
معناه لتخرج النسبة والجمع ويد حل المصدر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه
نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم
ان يكون الفعل مشتقاً من المصدر لموافاقته للمصدر في معناه وزيادته عليه
بالدلالة على الزمان المخصوص * الثانية * قال ابو البقاء في (البيان) الدليل على ان
الفعل مشتق من المصدر طرق * منها * وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان
الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وافرعا على المصدر كلفظ
ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني
وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له
معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل
يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر
 مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد ما لا افراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان
المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة

فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فلا
 صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي
 فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره بالمصدر
 دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل * طريقة اخرى *
 وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل
 بملك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكذلك مشتق من المصدر كضارب
 ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه من الزيادة * طريقة
 اخرى * وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني
 الاول وذلك يخل بالاصول * بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة
 ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة
 والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا للدلالة على الحدث
 وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول
 وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل * قال واحتج الآخرون
 بوجهين * احدهما ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علمته
 فاذا كان الاعتلال في الفعل او لا وجب ان يكون اصلاً ومثال ذلك قولك
 صام صياماً او قام قياماً قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت القيام وانت
 لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام * والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك
 ضربته ضرباً فاضرباً منصوب بضربت والعامل موثر في المعمول والموثر اقوى من
 الموثر فيه والقوة تجعل القوي اصلاً لغيره قال والجواب عن الاول انه
 غير دال عليه كقولهم وذلك ان الاعتلال شئ يوجب التصريف وثقل الجروف

وباب ذلك الأفعال لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم
فابدل الواو الفاء نحو كما فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير
قائمة في المصدر وهو الثقل * واما الوجه الثاني * فهو في غابة السقوط وبيان
من ثلاثة أوجه * احدها * ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق
من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا * والثاني * ان المصادر
قد تعمل عمل الفعل كقولهم يعجنى ضرب زيد عمر او لا يدل ذلك على انه
اصل * الثالث * ان الحروف تعمل في الاسماء والأفعال ولا يدل ذلك على انها
مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والأفعال انتهى * الثالثة *
قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء
يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعجنى خروج زيد فاذا ذكر المصدر و اخبر
عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا
ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخصوص تابع
في اللفظ غيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوا به فلم يبق الا ان يدخلوا
عليه حرفا بديل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا
لو فعلوه لكن الحرف حاجز بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله
عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل
لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه
دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو
الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على
الاسم محبرا عنه لامضا فاليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة

إضافة الحرف لان المضاف هو الشئ بعينه والفعل ليس هو الشئ بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه * فان قلت * كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث * قلنا * انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشئ من آلات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشئ بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان بنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلوا عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال المحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعدما الظرفية نحو لا افعله ملاح برق وما طار طائر لانهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابناء الفعل وكذلك فعلوا بعد النسوية نحو سواء على اقامت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام

رد القعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتاج الى ضيغة واحدة وهي
 ضيغة الماضي فالحديث اذا علم ثلاثه اضر ب * ضرب يحتاج الى الاخبار عن
 فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون
 الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث
 * وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد
 بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته * وضرب لا يحتاج الى
 الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده
 نحو سبحان الله فانه ينبي عن العظمة والتزبه فوقع القصد الى ذكره مجردا
 من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب
 كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك ووله ووجه وهما مصدران لم يشتق منهما
 فعل حيث لم يحتاج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمان ونصبهما
 كنصبه لانه مقصود اليه ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيد اضر بته
 في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضر بت
 بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لان المفعول لا يتقدم على عامله وهو مذهب
 قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المفعول
 لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه
 فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في
 قولك ضربت زيد اقد اخذ معمولا وهو الفاعل نعمتده عليه ومن اجله صيغ
 واما المفعول فلم يبا لوابه اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل
 الا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقدمه على الفعل العامل فيه

بابعده من حذفه واما زيد اضربه فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهى
 كلام السهيلي * قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب
 كلامه ولا عرف احد من النحويين سبقه اليه * الرابعة * قال ابو يعيش في (شرح
 الفصل) قد تكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناءهما
 مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق الا ترى انهم قالوا
 عدل لما يعادل من المتاع وعدل لما يعادل من الناس والاصل واحد وهو
 عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشار كه فيه لا يجر للفرق ومثله
 بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء
 يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه
 الابنية التي هي الدبران والسمالك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسمالك
 وان كانت بمعناها للفرق * الخامسة * قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين
 الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول
 كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف
 لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب
 والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا
 والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا
 في منع الصرف لانه فرع عن المعدول عنه انتهى * وقال الرماني العدل ضرب
 من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل
 المعدول لانه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه
 في (البسيط) * السادسة * قال في (البسيط) اختلف في وزن الاسماء الاعجمية

فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزائد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالخروف * وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزائد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية * السابعة * اخلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فليل لا لان غطفان من الغطف وهو سعة العرش وعمران وحمدان الى افعال وانما الذى يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الار تجال لانه حال الاشتقاق لأبد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا * الثامنة * قال ابن جني في الخاطريات لانه يلبته حقه اى انتقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمنى للشئ معترف بنقصه عنه وحاجته اليه * فان قلت * كيف يجوز الاشتقاق من الحروف * قيل * وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم له بكذا اى قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلو ليت لي اى قلت لي لولا ولا ليت لي اى قلت لي لا لا * وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صهصه ودعدعت النعم اى قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى في حكم الحروف فكذلك يكون لاته اى انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص * فان قلت * فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لاته يلبته معنى التمنى كما ان في لا ليت معنى الرد في لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة * قيل قد يكون في المشتق اقتصار على

بعض ما في المشتق الاتراهم سمو الحرثة التي تشير بها النائمة الميلاء وذلك لانها لاتألو ان تشير بها فميلاء على هذا مفعلة من الوت وحدة لفظا وان كان المراد بها انها لاتألو ان تشير بها وسمو بالحرم الناله وذلك انه لا يقال من حله فهذه مفعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك *

* الاصل مطابقة المعنى للفظ *

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر كلفظه واما البصريون فقولوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل يترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا * قال ابن النحاس في التعليقة وللکوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الاحامل فما الذي حملهم على تركه هنا ويجاب بان الاحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما فخالفا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى فليمد له الرحمن مده ووجهه عكس ذلك انتهى * ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في سواء على اقامت ام قعدت ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايها العصابة *

* الاصل ان يكون الامر كله باللام *

من حيث كان معنى من المعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب
لا تزم اللام على الاصل واستغنى في فعل المخاطب عنها فحذفت هي
وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يوقى بها
على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا * فيمن قرأها بالناء الفوقية
وفي الحديث لتأخذوا مصافكم * واثباته بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن
النحاس في التعليقة *

* الاصل في الافعال التصرف *

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها
ذكره ابو البقاء في (التبيين) * قال وقد استثنى منها نعم وبش وعسى
وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز *

* اصلاح اللفظ *

عقده ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني
ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واو ايتها
صدر اصالحا من ثقيفها واصلاحها * فمن ذلك قولهم اما زيد فنطلق الا ترى
ان تحرير هذا القول اذ اصرحت بلفظ الشرط فيه صيرت الى انك كانك
قلت مما يكن من شي * فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط
في صدر الجزئين مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فنطلق انما تجد الفاء
واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مما
يكن من شي فزيد منطلق وانما فعل ذلك لا اصلاح اللفظ ووجه اصلاحه

ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة
 وبصورتهما فلو قالوا اما فزيد منطلقا كما يقولون مهما يكن من شيء
 فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس
 قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنبكروا ذلك لما ذكرنا ووسطوها
 بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتاتي على صورة العاطفة
 فقالوا اما زيد فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو
 ومثله امتناهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع الشمس
 فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع
 زيد قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في
 الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع
 الشمس اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو
 غير عاطفة في هذا مجرى العاطفة كذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في
 نحو اما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يوتي بعدها بما لا يشبه له في جواز العطف
 عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع قمره وبسرة ونحو ذلك ثمرات وبسرات
 وكرهوا اقرار التاء تناثر الاجتماع علامتي ثاني في لفظ اسم واحد تحذفت
 وهي في النية مرادة البتة لشيء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة
 منوية الا ترى انك اذا قلت ثمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها قمر
 وهذا واضح فالناية اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق
 بالتاء مقتض ملحاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان زيد القائم فهذه لام
 الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان

زيداً منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام
الى الخبر فصار ان زيداً منطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لوجه *
* منها * ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذى من
عادتها نصبه * ومنها * انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل ان فيما قبلها وان
لا تعمل الا فيما بعدها * ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيداً عمرو واصل
الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا التوكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا ان زيداً كعمرو
ثم انهم بالعوافى توكيد الشبه فقد موافقه الى اول الكلام عناية به
واعلاما ان عهد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تبشر ان
لانها تقطع عنهما ما قبلهما من العوامل فوجب لذلك فتحهما فقالوا كان زيداً عمرو
* ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدأان
وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمها الى المكان المقدّر لهما لم يجز لفتح
الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا
الخبر فكان ذلك سهلاً عليهم ومصلحاً ما فسد عندهم وانما كان تأخير
مستحسن من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة
فلذلك صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانها فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم
في نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده * ومن
ذلك امتناعهم من اللاحق بالالف الا ان تقع آخر انحوارطى ومعزى وحبسطى
وسرندى وذلك انها اذا وقعت ظرفاً وقعت موقع حرف متحرك فدل
ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك
فلم تقو فيعلم بذلك اللاحق بما هي على سمة متحركة الا ترى انك لو احدثت بها

ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر فكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا اللفظ بان قابلا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدتها كما هو يعلم بشبوتها ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول انها للحاق به وليس كذلك الف قبعثرى وصبغطرى لانها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذى هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه لا اصل للناسد اسيا فانما الف قبعثرى قسم من الالفات الزوائد في اواخر الكلام تلك لا للتانيث ولا للحاق * ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الاربعة خصوصا بالزيادة فيه الالف استحقا قالها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة تطولها لا ينتهى الى آخرها الا وقد ملئت فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضر فوط وجعفر ليق لا نهم لوجاءوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلها ظهرت الكفة في ثبثهما وكدت في احتمال النطق بهما كل ذلك لا صلاح اللفظ * ومن ذلك باب الادغام فى المتقارب نحو ود فى وتد ومن الناس من يقول ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر واذا ن وجميع باب المضارعة نحو مصدر و باب * ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضرب بن وضربنا وذلك انهم اجروا القاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكروا اجتماع الحركات التي لا توجد فى الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلا حال لفظ * ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذى لى مباشر

بالفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام اخوه وطريق
 اصلاح اللفظ كثير واسع * وذكر ابن يعيش في قولهم سواء على اتمت ام
 قعدت ان سواء مبتدأ والفاعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول
 الفائدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه * وقال ابن يعيش
 اعلم ان قولهم اقامم الزيد انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيد ان
 فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة
 المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقامم
 مبتدأ والزيد ان برتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به
 ولم يكن ثم خبر محذوف * قال واما قولهم ضربني زيد قائما فهو كلام تام
 باعتبار المعنى الا انه لا بد عن النظر للفظ واصلا حه لكون المبتدأ فيه
 بلا خبر وذلك ان ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيد مفعول
 به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرفع لان
 الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو الضرب ليس
 القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه
 المصدر الذي هو ضربني لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان
 المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد
 الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى
 زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير
 ضربني زيد اذا كان قائما فاذا هي الخبر * وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت
 ما اتاني الا زيدا الاعمر وفلا بد من رفع احدهما ونصب الاخر ولا يجوز

رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيقه ما يستحقه
وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتاني احدا لا يزيد الامروا لكن لما
حذف المستثنى منه بقي الفعل مفعولا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من
فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر * وقال ابن عصفور زيدت
الفاء في فاعل افعال به في التعجب ولزمت حتى صار لفظه الفاعل كلفظ المجرور
في نحو قولك امرر يزيد اصلا حال لفظ من جهة ان افعال في هذا الباب لفظه
كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر المنصوب
نحو اضرب زيدا او مجرور ونحو امرر يزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها
حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر يزيد ذكره في (شرح المغرب) * قال ابن هشام
في تذكره هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل * احدها * قولهم
لهنك قائم لانهم لو قالوا الانك لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما ارادوا
الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا صلاح اللفظ هذا قول المحققين *
وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى
اللامين والفاء الله وهمزة انك * الثانية * زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه
لثلاث يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام * الثالثة * تاخير الفاء في اما زيد فنطلق
مع ان حقها ان تكون في اول الجواب لانهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف
عليه * الرابعة * اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله
* وجيران لنا كانوا اكرام * على تقرير ابن جنى * الخامسة * تقديم المعمول في زيدا
فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل تنبه فاضرب زيدا
* السادسة * زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لثلاث داخل لا على معرفة

* السابعة * تأكيد الميم المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو اسكن أنت وزوجك * الثامنة * تأكيد المجرور في مرتبك أنت وزيد على ما حكاه ابن ابياز في (شرح الفصول) * التاسعة * ادخالهم الفعل في نحو زيد هو العالم * العاشرة * الفصل بين ان والفعل في نحو علم ان سيكون لثلاثيها الفعل في اللفظ * وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فانضرب ثنبه فانضرب زيد اثم حذف ثنبه فصار فانضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدر اقدموا الاسم اصلا حال لفظ *

❀ الاصول المرفوضة ❀

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا * قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقرار أو مستقر واقم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار اثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف * ومنها * خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد اخرج عمر وتقدمه لولا زيد حاضر * قال ابن يعيش اربطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله * ومنها * قولهم افعل هذا امالا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقل له افعل هذا ان كنت لا تقبل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل معجورا * ومنها * قال ابن يعيش بنو نعيم لا يعجزون ظهوره لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة * وقال الاستاذ

ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الاخبار عن سبمان الله بفتح كما
 بهمع الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك لما ان مذاكير
 جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصبلان تصغير
 لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبمان الله اذ انظرت
 الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع
 ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذ ارجعت الى معانيها
 وجدت الاخبار ممكافيهما بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت
 ذلك * وقال ايضا في قولك زيد اخبر به ضعف فيه الرفع على الابتداء
 والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند
 اليه مالا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل
 به الكلام وحده ولا تقدر هنانا تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه
 كما قدرت في زيد ضربته * فان قلت * فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر
 على مفرد يعطى هذا المعنى * قلت * جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به
 واستغني عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذ انت تدبرته
 وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا
 ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع
 مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كتمام وقال
 ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض *

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فرددتها

الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى
اصله من الجر *

* الاضمار اسهل من التضمن *

لان التضمن زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بتغيير تغييره قاله
بد الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم
في نحو قل لعبادى يتبر لواء النبي هي احسن * باضمار ان لا بتضمن لفظ الطلب
معنى الشرط *

* الاضمار احسن من الاشتراك *

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ار جح من قول
الكوفيين انه بجحى تقسموا وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم *
قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار
خلاف الاصل * قلنا * الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك *

* الاضمار خلاف الاصل *

ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد لولا امر تقع بفعل لازم الاضمار فانه
لادليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصرو فاعنهم * ان يوم ليس منصوبا بمصرو فبل بفعل
دل الكلام عليه تقديره يلزمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة
اليه مع ان الاضمار خلاف القياس *

* الاعراب *

فيه مباحث * الاول * في حقيقته قال ابن فلاح في (المغنى) اختلف في حقيقة

الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
 واجتنبوا بوجهين * احدهما * اضافة الحركات الى الاعراب والشي
 لا يضاف الى نفسه * والثاني * ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون
 اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه
 الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب
 عبارة عن الحركات وهو الحق بوجهين * احدهما * ان الاختلاف امر لا يعقل
 الا بعد التعداد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اقل احوالها
 مبنية لعدم الاختلاف * الثاني * انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر
 وجزم ونوع الجنس مستلزم الجنس * والجواب * عن الاضافة انها من
 باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الد راحم * وعن الوجه
 الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب
 لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والافهمى للبناء ولذ لك
 خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب
 مذهبان * احدهما * انه لفظي وهو اخنيا را بن مالك ونسبه الى المحققين
 وحده في (التسهيل) بقوله ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف
 او سكون او حذف * والثاني * انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه
 وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعم وكثير من المتأخرين وحدوده بتولم
 تغييرا و آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله
 ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه * منها * انه يقال
 حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لا منعنت الاضافة اذ الشيء

لا يضاف الى نفسه * ومنها ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت
الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه * ومنها انه قد تزول الحركة في
الوقف مع الحكم بالاعراب * ومنها ان السكون قد يكون اعرابا * ومنها *
تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول
لا دلالة في جميع ذلك * اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى
حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة
للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص
فمسوغ الاضافة لما نأثره وهي هنا موجودة * واما الثاني فجوابه اننا لم نقل
ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد
في المبني شئ من ذلك * واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما
الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك * واما الرابع فجوابه ان الاعراب
هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او اخر المعرب
به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذ لم يكن مرادهم ان
الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون * واما الخامس *
فجوابه ان الاعراب انما يفسر بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي
ومن خالف ذلك فسر به بغير ذلك وتفسير الخصم للشئ على مقتضى مذهبه
لا يكون حجة على مخالفه * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند
المحققين من النحويين عبارة عن المجهول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها
بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامها وذلك المجهول قد يتغير
لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام

عمرو وقد يازم لازوم مدلوله كرفع لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك وكنصب
 سبحان الله وورد ويدك وكجرا الكلاع وعريط من ذي الكلاع ورام عريط *
 وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد
 اعتذر عن ذلك بوجهين * احدهما * ان لازم وجهها واحدا من وجوه الاعراب
 فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير
 * والثاني * ان الاعراب تجد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه متقبلا
 اليه من السكون الذي كان قبل التركيب * والجواب عن الاول * ان الصالح
 لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى
 ان رجلا صالح للبناء اذ اركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذ افك
 تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل
 وبناء خمسة عشر فكذا لا ينسب لتغير الى ما لا تغيير له في الحال * والجواب
 عن الثاني * ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله
 تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء
 ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب
 زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغيير ثم
 خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل ييقن اذ لا عامل قبل التركيب
 واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمفعول آخرا من
 حركته وغيرها على الوجه المذكور * وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري
 مجراها اعرابا لم تضاف الى الاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا
 قول صادر عن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى

أو انقاربه أو افعه في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر أو لها بعضا أو نوعا
 * والثاني * كلا أو جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من
 استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى *

* البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين *

قال ابن فلاح في (المعنى) فيه خمسة اوجه * احدها * انه منقول من الاعراب
 الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها
 لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين
 الانسان عا في نفسه * الثاني * انه مشتق من تولم عربت معدة الفصيل اذا
 فسدت واعربت اي اصلحتها والمعزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا
 ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه
 * الثالث * انه مشتق من ذلك والمعزة للتعدية للسلب والمعنى على هذا ان
 الكلام كان ناسدا للتيباس المعاني فلما عرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر
 التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى * الرابع * انه منقول من التحب ومنه
 امرأة عربة بان كانت متمية الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم
 بالاعراب يتحبب الى السامع * الخامس * انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم
 بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست
 من العربية انتهى والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية
 * البحث الثالث في الاعراب والكلام ايها اسبق *

قال الزجاجي في (الايضاح علل النحوي) * فان قال قائل * اخبروني عن الاعراب
 والكلام ايها اسبق * قيل له * ان للاشياء مراتب في التقديم والتأخير

اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجب المعقول فنقول
 ان الكلام سبيله ان يكون سابقا لالاعراب لانا اذا قد نرى الكلام في حال
 غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته
 غير معدوم * مثال ذلك ان الاسم نحوز به ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
 معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسم وكذا الفعل المضارع نحو يقوم
 ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
 الاعراب لمعان تعنون هذه الاشياء ومع هذا فقد رابنا الشيء من الكلام الذي ليس
 بمعرب قريبا من معربه كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر
 للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يازيد اذهب واركب وحروف
 المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسم
 ولا معانيها عما وضعت له فعملنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
 لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سبقه في الرتبة والاعراب تابع
 من توابعه * فان قال * فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا
 اتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب
 ام هذا نطقت به في اول تبليل السننها * قيل له * بل هكذا نطقت به في اول وهلة
 ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته * فان قال * من اين حكمتم على سبق
 بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذي لا يعقل اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم
 انها اكملت به هكذا جملة * قيل له قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة
 والتقديم والتاخير على ضرور فحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
 لم توجد الامثلة الا ترى اننا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود

والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز
 ان يتوهم زوالا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن
 لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن
 الجسم بل لا يجوز رويته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك
 الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرد بالسوددها جسما
 اسود مجزئ تناهيا لاشبه ذلك * ومنها * انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى
 ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الاما وقفنا عليه
 بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوى واما في غيرها فكذلك
 ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام
 والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل
 واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجد امفترقين ونظير ذلك اننا نقول
 ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق
 بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته * وقد اجاز بعض
 الناس ان تكون العرب نطقت او لا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني
 فاعربته ثم نقل معربا فنكلم به *

❀ المبحث الرابع في ان الاعراب لم يدخل في الكلام ❀

قال الزجاجي في الكتاب المذكور * فان قال قائل * قد ذكرت ان الاعراب داخل
 عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله * فالجواب * ان يقال
 ان الاسماء لما كانت تغتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضاف ومضافا اليها

ولم يكن في صورهاو ابنتها ادلة على هذه المعاني بل كانت لمشاركة جعلت
 حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرافدلو ارفع
 زيد على ان الفعل له وينصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب
 زيد قد دلوا به في اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يسم مفعله وان
 المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد قد دلوا بخفض زيد على اضافة الغلام
 اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعدوا في
 كلامهم ويقدمو الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه
 وتكون الحركات دالة على المعاني * هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا
 فانه غاب عليهم هذا الاعتلان وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني
 والفرق بين بعضها وبعض قد تجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب مختلفة
 المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني * فما اتفق اعرابه واختلف معناه
 قولك ان زيد اخوك ولعل زيد اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه
 واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك مازيد قائما وما زيد
 بقاء * اختلف اعرابه واتفق معناه * ومثله ما رايت منذ يومين ومنذ يومان
 ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا
 زيد * ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون * ومثله ان الامر
 كله لله وان الامر كله لله قري بالوجهين جميعا * ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا
 ولا بخيل * ومثله هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه
 واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب
 ان يكون لكل معنى الاعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله * قال قطرب

وانما عربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو
 جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
 يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا
 للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى هم بنوا كلامهم على متحرك وساكن
 ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوييت ولا بين اربعة احرف
 متحركة لانهم في اجماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة
 ويستعملون وذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
 قيل له فهل لازموا حركة واحدة لانها مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة
 تعقب سكونا * فقال * لم فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في
 الحركات ولم يخطر واعي المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب
 قطربا واحتجاجه * وقال المخالفون له رد اعليه لو كان كما ذكر لجاز جرافاعل
 مرة ورفع اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا
 انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزأته
 فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد الكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة
 نظم في كلامهم * واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف
 المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا
 انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر
 بعدها اسمان * احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناها مختلف فوجب
 الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها
 فمحمولة على الافعال *

البحث الخامس في ان الاعراب احركة ام حرف

قال الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف قد قلنا ان الاعراب
دال على المعاني وانه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة
نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفر والكسرة
في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على
آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب
فلو كان الاعراب حرفا مادخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين
ان الاعراب يكون حركته وجره فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركته
لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفًا وذلك الجرم في الافعال
المضارعة وحذفًا وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتبع
فان قال قائل * فابن يكون الاعراب سكونا وحذفًا وحرفا * قيل له * يكون
سكونا في الافعال المضارعة السالبة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفًا
في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغزو ولم يخش
ولكل شيء من هذا علة * فان قال قائل * فويل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه
في شيء من الكلام * قلنا * هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدارك كلام
العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه
عليه يتفرجه عن جمهور باب به فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود
في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على
البالغين من الرجال والنساء ثم تجدد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها
وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجدد القطع شاقطا عن بعضهم

ولهذا انظار كثيره فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تنبيه الافعال المضارعة وجمعها وفعل الموث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وفعيلان و يفعلون و فعملون و فعملين يا هذه و علامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب * فان قال قائل * ما الذي اوجب تصييرا لاعراب في هذه الافعال حرفاوهي النون * قيل له ملقال سيبويه * وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرفه حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولراسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والموت في حال تأخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يشئ ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كانه للواحد ويطل المعنى فله صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما ثبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فعملت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فليل لم يفعلوا ولم يفعلوا ولم يفعلوا وان تفعلوا كما ضم النصب في تنبيه الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظيرا لجر في الاسماء

* فان قال قائل * فان النون في يفعلان وتعملان وسائر هذه الافعال متحركة
 وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن
 حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة * والجواب فيها
 ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما
 ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت
 لا لتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا فالحكمها بحكم
 الساكن فلذلك حذفها الجازم * فان قال قائل * فهلا جعلت الحروف
 التي قبل هذه النون حروف الاعراب * فالجواب في ذلك ان الالف التي
 قبل هذه النون في يفعلان وتعملان والواو في يفعلون وتعملون والياء
 في تعملين ليست من بناء الفعل ولاتمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما
 ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب الفعل لذلك * فان قال قائل * ولم
 جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك الزيد ان يقوم ان
 والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد
 الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء
 موجود في غيره ويكون ذلك الشيء معربا * قيل له * ان الفعل لما كان
 لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار ك بعض
 حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير
 الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل
 في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاثي والى في كلمة واحدة اربع متحركات

الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى
اصله من الجر *

✽ الاضمار اسهل من التضمن ✽

لان التضمن زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بتغيير تغيير قاله
بدرا الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم
في نحو قل لعمادى يقيموا التي هي احسن * باضمار ان لا بتضمن لفظ الطلب
معنى الشرط *

✽ الاضمار احسن من الاشتراك ✽

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بان مضمرة ارجع من قول
الكوفيين انه بحتى نفسها وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم *
قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار
خلاف الاصل * قلنا * الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك *

✽ الاضمار خلاف الاصل ✽

ولذلك رد على من قال ان الاسم بعد لولا امر تقع بفعل لازم الاضمار فانه
لادليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم * ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل
دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة
اليه مع ان الاضمار خلاف القياس *

✽ الاعراب ✽

فيه مباحث * الاول * في حقيقته قال ابن فلاح في (المغنى) اختلف في حقيقة

الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
 واجتنبوا بوجهين * احدهما * اضافة الحركات الى الاعراب والشيء
 لا يضاف الى نفسه * والثاني * ان الحركات قد تكون في المبني فلا تكون
 اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه
 الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب
 عبارة عن الحركات وهو الحق بوجهين * احدهما * ان الاختلاف امر لا يعقل
 الا بعد التعمد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها
 مبنية لعدم الاختلاف * الثاني * انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر
 وجزم ونوع الجنس مستلزم الجنس * والجواب * عن الاضافة انها من
 باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم * وعن الوجه
 الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب
 لان الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والافهمى للبناء ولذ لك
 خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب
 مذهبان * احدهما * انه لفظي وهو اخنيا راين مالك ونسبه الى المحققين
 وحده في (التسهيل) بقوله ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف
 او سكون او حذف * والثاني * انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه
 وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعم وكثير من المتأخرين وحدوده بقولهم
 تغييرا و آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله
 ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه * منها * انه يقال
 حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامنعنا الاضافة اذ الشيء

لا يضاف الى نفسه * ومنها * ان الحركة والحرف يكونان في المبنى فلو كانت
الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه * ومنها * انه قد تزول الحركة في
الوقف مع الحكم بالاعراب * ومنها * ان السكون قد يكون اعرابا * ومنها *
تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول
لا دلالة في جميع ذلك * اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى
حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة
للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص
فمسوخ الاضافة لما اثره وهي هنا موجودة * واما الثاني * فجوابه اننا لم نقل
ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادثة بالعامل هو الاعراب ولا يوجد
في المبنى شئ من ذلك * واما الثالث * فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما
الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك * واما الرابع * فجوابه ان الاعراب
هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او اخرج المعرب
به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذ لم يكن مرادهم ان
الحركة وحدها الاعراب فكيف يريد عليهم النشئ بالسكون * واما الخامس *
فجوابه ان الاعراب انما يفسر بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي
ومن خالف ذلك فسر به بغير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه
لا يكون حجة على مخالفه * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند
المحققين من النحويين عبارة عن المجهول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها
بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجهول قد يتغير
لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام

عمر و وقد يلزم لزوم مدلوله كرفع لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك ان كنب
 سبحان الله و يدك وكجرك الكلاع وعريط من ذي الكلاع و ام عريط *
 وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد
 اعتذر عن ذلك بوجهين * احدهما * ان لا يلزم وجه واحد من وجوه الاعراب
 فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير
 * والثاني * ان الاعراب تجد دفي حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه متقبلا
 اليه من السكون الذي كان قبل التركيب * والجواب عن الاول * ان الصالح
 لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى
 ان رجلا صالح للبناء اذ اركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذ افك
 تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل
 وبناء خمسة عشر فكذلك لا ينسب لتغير الى ما لا تغيير له في الحال * والجواب
 عن الثاني * ان المبني على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله
 تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء
 ولا يخلص من هذا القدح قوله لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب
 زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغيير ثم
 خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك باطل يبين ان لا عامل قبل التركيب
 واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجهول آخر ان
 حركته غير هاء على الوجه المذكور * وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري
 مجراها اعرابا لم تضاف الى الاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا
 قول صادر عن لا تأمل له لان اضافة احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى

أو نقار به أو وافقه في كلامهم بإجماع وأكثر ذلك فيما يقدروا لها بعضا أو نوعا
 * والثاني * كلا أو جنسا وكلا النقد يرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من
 استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى *

* البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين *
 * قال ابن فلاح في (المغنى) فيه خمسة أوجه * أحدها * أنه منقول من الاعراب
 الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام والثيب يعرب عنها
 لسانها أي يبين والمعنى على هذا أن الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين
 الانسان عا في نفسه * الثاني * أنه مشتق من تولهم عربت معدة الفصيل اذا
 فسدت واعرنتها أي اصلحتها والهزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا
 ازلت شكايته والمعنى على هذا أن الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه
 * الثالث * أنه مشتق من ذلك والهزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا أن
 الكلام كان ناسدا للتيباس المعاني فلما عرب فسد بالتغير الذي لحقه وظاهر
 التغير فساد وان كان صلاحا في المعنى * الرابع * أنه منقول من التجب ومنه
 امرأة عروبا اذا كانت متعجبة الى زوجها والمعنى على هذا أن المتكلم
 بالاعراب يتعجب الى السامع * الخامس * أنه منقول من عرب الرجل اذا تكلم
 بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست
 من العربية انتهى والمعنى على هذا أن المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية *

* البحث الثالث في الاعراب والكلام ايها اسبق *

قال الزجاجي في (الايضاح علل النحو) * فان قال قائل * اخبروني عن الاعراب
 والكلام ايها اسبق * قيل له * ان للاشياء مراتب في التقديم والتأخير

اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجب المعقول فنقول
 ان الكلام سبيله ان يكون سابقا لالاعراب لانا اذا قد نرى الكلام في حال
 غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعه في ذاته
 غير معدوم * مثال ذلك ان الاسم نحوز به ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
 معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
 وينذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل
 الاعراب لمعان تعنون هذه الاشياء ومع هذا فقد رابنا الشئ من الكلام الذي ليس
 بمعرب قريبا من معربه كثيرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر
 للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو يازيد اذهب واركب وحروف
 المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية
 ولا معانيها عما وضعت له فعملنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
 لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سابقه في الرتبة والاعراب تابع
 من توابعه فان قال * فاخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن لينتنا
 اتقولون ان العرب كانت نطقن به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب
 ام هذا نطقن به في اول تبليل السنتها به * قيل له * بل هكذا نطقن به في اول وهلة
 ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته * فان قال * من اين حكتم على سبق
 بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذي لا يعقل اكثر المعاني الاله ثانيا وقد علمتم
 انها اكملت به هكذا جملة * قيل له قد عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة
 والتقديم والتاخير على ضروب فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت
 لم توجد الا بمجموعة الا ترى اننا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود

والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز
 ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن
 لم نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن
 الجسم بل لا يجوز رويته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تترك
 الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرد بالاسوددها جسما
 اسود مجزئ تنايل ماشومد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض
 والاحمر ومما اشبه ذلك * ومنها * انا نعلم ان الذكر في المراتبة مقدم على الانثى
 ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الاما وقفنا عليه
 بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحوى وامافي غيرهما فكذلك
 ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك قوله في الكلام
 والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل
 واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجد مفترقين ونظير ذلك انا نقول
 ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق
 بهام نطق بالافعال بعدها بل نطق بهامعا لكل حقه ومرتبته * وقد اجاز بعض
 الناس ان تكون العرب نطقت او لا بالكلام غير معرب ثم رأيت اشتباه المعاني
 فاعربته ثم نقل معربا فنكلم به *

❀ المبحث الرابع في ان الاعراب لم يدخل في الكلام ❀

قال الزجاجي في الكتاب المذكور * فان قال قائل * قد ذكرت ان الاعراب داخل
 عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله * فالجواب * ان يقال
 ان الاسماء لما كانت تغتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها

ولم يكن في صورها وابنتها دالة على هذه المعاني بل كانت لمشاركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرافدلو ارفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلو ابنتي راول الفعل ورفع زيد على ان الفعل مالم يسم مناعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلو انخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني * هذا قول جميع النحويين الا ابا علي قطربا فانه غاب عليهم هذا الاعتلان وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد تجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني * فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان زيد اخوك ولعل زيد اخوك وكان زيد اخوك اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما وما زيد قائم ثم اختلف اعرابه واتفق معناه * ومثله ما رايت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما في الدار احد الا زيد * ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون * ومثله ان الامر كله لله وان الامر كله لله قري بالوجهين جميعا * ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل * ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه * ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى الاعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله * قال قطرب

وانما عربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو
جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا
يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا
للاسكان ليعتدل الكلام الا ترى هم بنوا كلامهم على متحرك وساكن
ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوييت ولا بين اربعة احرف
متحركة لانهم في اجماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة
ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان
فيل له فهلا لزمو احرake واحدة لانها مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة
تعقب سكونا * فيقال * لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في
الحركات ولم يخطرخوا على المتكلم الكلام الابركة واحدة هذا مذهب
قطربا واحتجوا به * وقال المخالفون له رد اعليه لو كان كذا كرجاز جرا فاعل
مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا
انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزا له
فهو منه في ذلك وفي هذا فساد لكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة
نظم في كلامهم * واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف
المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا
انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي نذكر بعد الافعال لانه يذكر
بعدها اسمان * احدهما فاعل والآخر مفعول ومعناها مختلف فوجب
الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها
فحمولة على الافعال *

* المبحث الخامس في ان الاعراب احركة ام حرف *
 قال الزجاجي باب القول في الاعراب ما حركته ام حرف قد علمنا ان الاعراب
 دال على المعاني وانه حركته داخله على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركه
 نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفر والكسرة
 في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على
 آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب
 فلو كان الاعراب حرفا ماد دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين
 ان الاعراب يكون حركته وجرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركه
 لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذف او ذلك الجرم في الافعال
 المضارعة وحذف وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتبع
 * فان قال قائل * فابن يكون الاعراب سكونا وحذف او حرفا * قيل له * يكون
 سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا
 في هذه الافعال اذا كانت معتللة اللامات نحو لم يقض ولم يغزو ولم يخش
 ولكل شيء من هذا * فان قال قائل * فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه
 في شيء من الكلام * قلنا * هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدرك كلام
 العرب وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه
 عليه يخرج عن جمهور باب به فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود
 في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على
 البالغين من الرجال والنساء ثم تجدد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها
 وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد نجس القطع شاقطاً عن بعضهم

ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تنبيه الافعال المضارعة وجمعها وفعل الموث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل ١ هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذا . وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب * فان قال قائل * ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون * قيل له ما قال سيبويه * وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم وراسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والموث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يشئ ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما ينبت في الرفع فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغزو لم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقبل لم يفعلوا ولم يفعلوا ولم يفعلوا كما ضم النصب في تنبيه الاسماء وجمعها الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء

* فان قال قائل * فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة
 وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن
 حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة * والجواب * في
 ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة للسكون كما
 ذكرنا لانها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت
 لا لتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فالحكمها بحكم
 الساكن فلذلك حذفها الجازم * فان قال قائل * فهلا جعلت الحروف
 التي قبل هذه النون حروف الاعراب * فالجواب * في ذلك ان الالف التي
 قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون وتعملون والياء
 في تفاعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما
 ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب الفعل لذلك * فان قال قائل * ولم
 جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان
 والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد
 الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شي
 موجود في غيره ويكون ذلك الشيء معربا * قيل له * ان الفعل لما كان
 لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كعض
 حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لك وقوع الاعراب بعد ضمير
 الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل
 في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاثين الى في كلمة واحدة اربع متحرك

البحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه *
 قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله
 واوسطه * قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب
 ان يلفظ به بكامله ثم يوتى بالاعراب في آخره * وقال ابو بكر بن الحياط
 ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني
 او لا ووسطا فماد حلتها ولا كقولك الرجل والعلامة وما دخلها وسطا ياء التصغير
 في قولك فريخ وفليس * ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول
 لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بناء قال والقول
 عندى فيه هو الذى عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة
 منها فعمل وفعل وفعل وفعل ما شبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب
 وسطا لم يدر السامع احركه اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم
 لان الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك
 فيه * وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرّد يقول لم يعمل الاعراب
 اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بمحرك
 ولا يتوقف الاعلى ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة
 الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه
 او لام يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية
 ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات
 ذلك جعل آخر ابعده كمال الاسم بينائه وحركاته * وقال آخرون الاعراب
 انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسم لانه

قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكله
هذه الاقوال مقنع في معناه *

* اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان *
قال ابن الشجري في (اماليه) من مذاهب العرب للبالغة اعطاء الاعيان حكم
المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان * فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير
قائما فاخطب انما هو الامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التي
وضعوها للمفاضلة مهمما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى
ما وهي موصولة ليكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا
وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فاذا لك سدت
الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان
المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني زيد اجالسوا لا تسد مسد خبر المبتدأ
اذا كان اسم عين * ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر
او جرى خبرا عنه قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به
وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم ادعهن يا تينك سعييا
اي ساعيات فسعييا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلتها صبورا اي مصبورا
والمعنى محبوسا * ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي ابنك عمل في
احد الاقوال وهو اوجه جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح
منه كقولهم ما انت الانوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج
ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان
منزلة المصادر فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت

المبحث السادس في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه
 قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله
 واوسطه * قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب
 ان يلفظ به كماله ثم يوتى بالاعراب في آخره * وقال ابو بكر بن الحياط
 ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء بدخلها حروف المعاني
 او لا ووسطا فماد حملها ولا كقولك الرجل والعلام وما دخلها وسطا ياء التصغير
 في قولك فريخ وفليس * ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول
 لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد كمال بناء قال والقول
 عندى فيه هو الذى عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة
 * منها فعل وفعل وفعل وفعل * ما شبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب
 وسطا لم يدر ان اسماء احركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم
 لان الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك
 فيه * وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرّد يقول لم يجعل الاعراب
 اولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدأ الا بحرك
 ولا يتوقف الاعلى ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة
 الاعراب لان حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه
 اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية
 ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات
 ذلك جعل آخر ابعدا كمال الاسم بينائه وحركاته * وقال آخرون الاعراب
 انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه

قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل
هذه الاقوال مقنعة في معناه *

* اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان *
قال ابن الشجري في (اماليه) من مذاهب العرب للبالغة اعطاء الاعيان حكم
المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان * فن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير
قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التي
وضعوها للمفاضلة مهمما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى
ما وهي موصولة بكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا
وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فاذ لك سدت
الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ الا اذا كان
المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني زيد اجالسوا لا تسد مسد خبر المبتدأ
اذا كان اسم عين * ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر
او جرى خبرا عنه قوله تعالى وجاؤا نلى قميصه بدم كذب اى مكذوب به
وقوله ان اصبح ماؤكم غورا اى غائرا وقوله ثم ادعهن يا تينك سعيبا
اى ساعيات فسعيما مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتله صبرا اى مصبورا
والمعنى محبوسا * ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اى ابنك عمل في
احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وتوسع العمل غير الصالح
منه كقولهم ما انت الانوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخون وخروج
ومنه قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * فهذا كله من تنزيل الاعيان
منزلة المصادر فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت

وشيب شائب وشعر شاعرا انتهى *

* الافعال نكرات *

لأنها موضوعه للفبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه المخاطب فائدة لأن حد الكلام أن يتبدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيدة ذلك ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروعه أن الإضافة إلى الأفعال لا تصح قال ابن يعيش لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكون الإنكرات ولا تكون شيئا منها خص من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملازمة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولا اقتران الزمان بالحدث * وقال أبو القاسم الزجاج في كتاب (إيضاح أسرار النحو) أجمع النحويون كلمهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات قالوا والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجل كلها نكرات لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كان الجمل مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضم وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز إضمارها * فان قيل * فإذا كانت الأفعال نكرات فملا عرفتها كما تعرف النكرات * فالجواب * عند الفريقين أن تعريف الأفعال محال لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها

ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال
 * فان قيل * لم لا يجوز اضافتها وان لم يضاف اليها * قلنا * لان الفعل لا ينفك
 من فاعل مظهر او مضموم والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره
 فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى *

* الافعال كلها مذكرة *

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال السلويني في تعليقه لان التانيث
 الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم
 من قال ان فيها مذكرة وموثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل
 على مصدر مذكري قيل فيه بتذكيره مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر
 مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل)
 الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها ذكورية الخبر بها عن الاسماء فانما المقصود
 الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكري فدل ذلك
 على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكيره او تانيثه لا ترى
 ان لفظه نداء لما اراد به المؤنث كان هو مؤنثا ولفظ يزيد لما اراد به المذكر
 كان هو مذكرا *

* اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك *

ترجم على ذلك ابن جنى في الخصائص واورده فيه فروعا منها * قوله لا رجل
 عندك فان لاهذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة
 النصب التي تقاضاها لابل هي فتحة بناء رقت موقع فتحة الاعراب الذي
 عمل لافي المضاي قال واصنع من ذلك قولك لخمسة عشر لك فهذه

الفتحة التي في راء عشر فتحة بناء والتركيب في هذين الاسمين وهي واقعة
 موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة
 الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشري
 فتحة تركيبي بالاسمين لا التي تحذفها الا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى
 اعني الفعل في نحو جاء في خمسة عشر والجار في مرت بخمسة عشر فاذا
 كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل اضعف الذي هو الاولى * ومنها * قولهم
 مرتت بنلامي فلان لم يستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة
 بحرف الجر بل هي التي تصعب بقاء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع
 والنصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي وهذا يؤذن انها ليست كسرة الاعراب
 وان كانت بلفظها * ومنها قولك يسعى حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء
 واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف * ومنها قولك
 جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف
 * ومنها * قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع
 كسرة اعراب المقتضيها الجر * ومنها * قوله اني وقفت اليوم والامس قبله بياك
 حتى كادت الشمس تغرب * روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه
 لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود
 فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة
 وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد * قال ومثله مما عرف بلام مرادة
 وفيه لام اخرى غير هازائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه
 الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابو علي *

* الالفاء *

فيه فوائد * الاولى * قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو
زيد قائم ظننت * قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك
ان اذن انقبت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالفاء لان يكرمك
في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف كجواب ان في نحو زيدا
ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لا بدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح
ان يقال النى عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين
تجوزوا في ذلك فسموه الفاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما
على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك
اذن كيف يصح تسليط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لالة ما تقدم
عليه انتهى * الثانية * قال ابو حيان لا ينكر معاني الفاء الالفاظ كما ينأول في
الشيء مما لا يكون في اصله * واما الفاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله
العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما كف *
* الثالثة * نظير باب ظن وارى في الالفاء عند التأخر في التوسط دونه اذن
فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلغى في التوسط
في اكثر صورها وذلك اذ التوسط بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني
اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف
على ماله محل من الاعراب نحو ان تزرني ازررك واذن احسن اليك فان كان
العطف على ما لا محل له بان تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالفاء
رعا الحرف العطف والاعمال لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف ، لكنه

قليل والاكثر في لسان العرب الفاوها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر
 نحو زيد اذ ن بكرمك جاز الالفاء والاعمال نقلة عند الكوفيين واختاره
 ابن مالك ومذهب البصريين انه منقحتم الالفاء كما ينقحتم في الصور السابقة *
 ونظيراً آخر رأيت في (الخاطريات) لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة
 وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو آدر
 وادور فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشالك ولائت ولات وذلك
 انها لما تأخرت ضعفت فلم تنوع على حفظ نفسها * الرابعة * قال ابن يعيش الالفاء
 ثلاثة اقسام الفاء في اللفظ والمعنى والفاء في اللفظ دون المعنى والعكس
 * فالاول * مثل لافى لثلا يعلم اهل الكتاب * والثاني * نحو كان فيما كان
 حسن زيدا * والثالث * حروف الجر للزوائد نحو كفى بالله شهيدا *

❀ الامثال لاتغير ❀

من ذلك قولهم في مثل شراهد انا ب فابتدوا بالنكرة وجري مثلاً
 فاحتمل والامثال تحتتمل ولا تغير * ومثله قولهم في المثل شئ ما جاء بك
 بقوله الرجل لرجل جاءه ومجيبه غير معهود في ذلك الوقت * ومن ذلك قولهم
 في المثل في اكفانه لف المبت وفي يئسه هو لى الحكم بتقديم الخبر * وفيه ضمير
 يعود على المبتدأ المتأخر * ومن ذلك قولهم اصبح لبل واطرق كرا بحذف
 حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف
 حرف النداء * منها * قال المبرد الامثال يستجاز فيها مالا يستجاز في غيرها
 لكثرة الاستعمال لها * ومن ذلك قولهم هذا اول ازعماتك اي هذا هو الحق
 ولا اتوهم زعماتك * قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله

النوم لانه جرى اتوهم مثلاً والامثال لا تبيرومن ظهور عامله ضرب من التغير *
 قولهم كليهما وثراى اعطنى وامراً ونفسه اى دعه واهلك والليل اى
 بادرهم وكل شئ ولا شئيمة خبراى ايت كل شئ ولا تتركب شئيمة نخبة *
 قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها اشار * وقال ابن
 السراج في الاصول نعم وبئس وحيد اجعلت كالامثال لا يشبه ان
 نستجيز فيها الا ما اجازوه * وقال الزجاجي (في الايضاح) واما القول في اضافة
 ذى الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم
 كالمثل * قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم والمعنى اذهبوا الله
 يسلم كما اذهبوا بذي تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة
 جارية مبرى المثل فان الامثال تحتل ما لا يحتل في غيرها وتزال كثيرا
 عن القياس كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها في الكلام
 * الایجاب *

الایجاب اصل لغیره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها تقول مثلاً قام زيد
 ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهي لا تقم
 والامر تقم فتري الایجاب يترك من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى
 دلالة في التركيب على ذلك الغير وكما كان فرعاً احتاج الى ما يدل به عليه
 كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لانه فرع التنكير والتانيث الى
 علامة من تاء او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في (شرح التسهيل) *

* حرف الباء *

* باب الشرط مبناه على الایهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح *
 ولهذا لما ردد دخول اذ وحيت في باب الشرط لزمتهما ما لانهم الا زمان للاضافة

والإضافة توضيحهم. أفلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا. التكفهماعن الإضافة
فيهما. ان فيعلم دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة*

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض
ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه*
وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح
والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبديل الحرف من غيره لا يجتمعان
اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه
وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح
انتهى* وقال ابن فلاح في (المغنى) في قول الشاعر* هما نقشاني في من فمويهما*
فيه وجهان* احدهما* انه جمع بين العوض والمعووض لضرورة الشعر
* والثاني* ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع
المبدل منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض
فالبدل اعم من العوض قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف
من الحرف كالف قام ويا ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل منه في ذلك
وقال في موضع آخر قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه
بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث
* وقال ابن يعيش البدل على ضربين* بديل هو اقامة حرف مقام
حرف غيره نحو تاء تحمة وتكاة* وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره
على ما احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف

وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة تغييرها وذلك نحر قام اصله قمر
فالالف واو في الاصل ومؤسر اصله الياء وراس وآم اصل الالف
الهمزة وانما لينت همزتها فاستحالت الفاف كل قلب بدل وليس كل بدل
قلبا * وقال ابن جنى في الخصائص باب في فرق بين العوض والبدل
جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه
وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الاثراك
تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها
انها عوض منها وكذلك يقال في واو جون وياء مبدلها بدل للتخفيف من همزة
جون ومثرو لا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازى وداعى انها بدل
من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة
وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها * فان قلت * ذلك
فما قلناه وهو نجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله
ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول
بدل منها وفي ياء انيق انها عوض من واو انوق فمين جعلها انفل ومن جعلها
عيننا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبديل اعم تصرفا من
العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض والعوض ما خوذ من لفظ
عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم
اجرائها فكما مضى جزؤه منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه فانوقت الكائن
الثاني غير الوقت الماضي الاول فلماذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه
من البدل انتهى *

* حرف التاء *

* التاليف *

قال الامام ثقي الدين منصور بن فلاح في (المنفى) التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل فائدة نامية مع التركيب فالتركيب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التاليف اخص من التركيب من الالفه وهى الملائمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها *

* التابع لا يتقدم على المتبوع *

ومن فروعه اذ اقلت ما قام الازيد الا عمروان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول ما قام الازيد الا عمروان شئت الا عمروان اقلت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على المتبوع *

* التثنية ترد الاشياء الى اصولها *

قال ابو الحسن الابدى في (شرح الجزولية) يعترض على الجزولى في اطلاقه بناء اسماء الزمان الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا تكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذ لك لم بين اثناعش رواذاً قولهم زيدان قائماً جاز لانه يشابه الاعراب الا ترى انه يتيم على لفظه كالمعرب انتهى * ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب

* ومما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفوان وفيان
وبديان ودميان وذواتا في ثنية ذات وقلب الف المقصور الى اليا والواو التي
هي الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا *

التحريف

عقد له ابن جنى في الخصائص فصلا قال وقد جاء في ثلاثة اضرب الاسم
والفعل والحرف فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقبس ومسموع * الاول *
ما غيره النسب قياسا كقولك في نمر نمرى وفي قاضي قاضى وفي حنيفة
حنفى وفي عدى عدوى ونحو ذلك * وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم فى خراسان خرسى وفى
دستواد ستوانى وفى الافق افقى * وتحريف الفعل كقولهم فى ظلمت ظلمت
وفى احسست احست وحكى ابن الاعرابى فى ظلمت ظلمت وهذا كله
لا يقاس لا يقال فى شممت شممت ولا فى اقصصت اقصصت * ومن تحريف الفعل
ما جاء مقلوبا كقولهم فى اضحل اضحل وفى اكفها كرهف وفى اطبيت ايت
وكذا قولهم لم ابله * وتحريف الحرف قولهم لابل ولا بن وقام زيد ثم عمرو اى ثم
عمرو وهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا فى سوف سوف وحذفوا
الواو تارة والفاء اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما من اما فى قوله *

سفته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن بعد ما

مذهب سيبويه انه اراد واما من خريف *

التركيب

التركيب فيه مباحث * الاول * انه خلاف الاصل لانه بعد الافراد من اثم

رد على من زعم ان الاواما للاشتقاق مركبان من همزة الاستفهام
ولاواما التانية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذ ومهما واما* قال
ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان فاذا استقل المعنى
فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه* قال
ونظير ذلك فى الشريعة شهادة المراتين فرع على شهادة الرجل* الثانى* قال
ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذى يدل بعد النقل على
حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على
بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجملى نحو تأبطشراوشاب قرناها وبرق نحره
والاضافى نحو ذى النون رعبد الله وامرء القيس والمزجى وهو اسمان ركب احدهما
مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضر موت وبعليك ومعد يكر ب
وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف* ومن هذا النوع سيبويه

ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت، انخ خلخل ررجه
اسم عيل واداءه ياي السر لذك* وقال السخاوى فى (شرح المفصل)
حرما يطلق النحاة المركب على بعليك وبابه* الثالث* قال ابن يعيش التركيب
من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد
وثانئله لان البسيط قبل المركب وهو على وجهين* احدهما* ان يكون من
اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف
احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو
خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كماله
عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف

وتضمن الاسمان معناه بنيا * واما القسم الثاني * وهو الداخل في ب. لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشي واحد ولا يلا كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو حض. موت والاسم الثاني من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه الا ترى انك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث * الرابع * قال ابن يعش امر المركب في الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضر موت يا حضرو وفي سبويه باسب كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمر اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم * من ذلك التصغير فانه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولاحقه التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يوتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبعلبك وعميرة كما تقول تميرة * ومن ذلك النسب الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء * وما يؤيد عندك ما ذكرنا ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشي من الابنية * وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنيته كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم الموث لم تغير بناؤه كتمر وتمررة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التفاوت ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم + كما يحذفون فيه تاء التانيث

* الخامس * قال ابن يعيش ركت لامع اسمها وصار شيئا واحدا الخمسة عشر
 * فان قيل * ا يكون الحرف مع الاسم اسما واحدا * فقل * هذا موجود في كلامهم
 الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه
 اسم واحد المعنى علمت انطلاق زيد * وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
 اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور
 بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع
 خفض بالاضافة وجعل اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار رجل
 في موضع نصب منون وجعل مع لاسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين
 وبنى * قال وتركب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو
 خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء
 بمنزلة شئ واحد فهو احجاف ولذلك لم يحكم ببناء لاسما ولم يجز تركيب الصفة
 مع اسم لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا * السادس *
 قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان
 هل حرف استغفها م تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركت مع
 لافقيل ه الا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهرا او مضمرا
 وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا
 فاذا ركت مع لاصارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية *
 وقال الزمخشري الامركة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
 كناية نبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا * وقال الشيخ اكمل الدين في
 حاشية الكشف قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان

اولا كهلا والاولولا ولوما والا كذلك * وقال ابن يعيش كمان مركبة
اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعل كلمة واحدة وحصل من مجموعهما
معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد * قال لذلك نظائر
من العربية * وقال السخاوي في (تؤير الدياجي) * فان قيل * ليس في
كائي معنى التشبيه ولا الاستفهام * قبل * لما ركت ازيل عن الكاف معنى
التشبيه وعن اي معناها * فان قيل * فكيف قلبت وهي كلمتان * قيل * صيرت
كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قال الوارعملي في لعمري * قال ولما
دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة
وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون
وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو * قال ومثل ذلك نزيلهم النون من لدن
منزلة التنوين في ضارب فلماذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين
كذلك شبه التنوين ههنا بالنون انتهى * وقال الشلوبين في (شرح الجزولية)
ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن
قبله * قال والخليل ان يقول رد اعلى من قال الاصل عدم التركيب ماخذنا
تقليل الاصول ما امكن لا تكثيره لذلك لم تغل في ضرب ويضرب ونضرب
واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها
بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع عليه * وقال ايضا اذا مركبة من
اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما وحدث التركيب فيها ان نقلها
الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان
الذي كانت تدل عليه * وقال ايضا قيل ان معهما اصلهما التي بمعنى اكفف

* الخامس * قال ابن يعش ركت لامع اسمها وصار شيئا واحدا خمسة عشر
 * فان قيل * ابيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا * فقيل * هذا موجود في كلامهم
 الا ترى انك تقول قد علمت ان زيد انطلق فان حرف وهو وما عمل فيه
 اسم واحد والعنى علمت انطلاق زيد * وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
 اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور
 بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع
 خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل
 في موضع نصب منون وجعل مع لاسما واحدا وكذلك حذف منه التثوين
 وبنى * قال * وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو
 خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء
 بمنزلة شئ واحد فهو احجاف ولذا لم يحكم ببناء لاسما ولم يعز تركيب الصفة
 مع اسم لانه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا * السادس *
 قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان
 هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركت مع
 لافقيا لا صار المعنى على التخصيص ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهر او مضمر
 وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهر او مضمر
 فاذا ركت مع لاصارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية *
 وقال الزمخشري الامركة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
 كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ اكمل الدين في
 حاشية الكشف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان

اولا كهلا والاولولا ولوما والا كذلك * وقال ابن يعيش كتابين مركبة
اصلهما اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلها كلمة واحدة وحصل من مجموعهما
معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد * قال لذلك نظائر
من العربية * وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) * فان قيل * ليس في
كائي معنى التشبيه ولا الاستفهام * قبل * لما ركبت ازيل عن الكاف معنى
التشبيه وعن اي معناها * فان قيل * فكيف قلبت وهي كنان * قيل * صيرت
كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قال الوارع على في لغري * قال ولما
دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة
وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون
وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو * قال ومثل ذلك ننزيلهم النون من لدن
منزلة التنوين في ضارب فلماذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين
كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى * وقال الشلوبين في (شرح الجزولية)
ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن
قبله * قال والخليل ان يقول رد ائلي من قال الاصل عدم التركيب ماخذنا
تقليل الاصول ما امكن لا تكثيره لذلك لم تقل في ضرب ويضرب ونضرب
واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها
بل جعلنا واحدا اصلا والباقي فروع عليه * وقال ايضا اذا مركبة من
اذ التي هي ظرف لما مضى من الزمان وما وحدث التركيب فيها ان نقلها
الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان المستقبل وذابت دلالتها على الزمان
الذي كانت تدل عليه * وقال ايضا قيل ان معها اصلها مه التي بمعنى اكفف

نعت اليها ما فتر كبا فصار الكلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن
 وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت نظائر هذا القول كان
 اهلى من قور الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة * وفي
 (شرح المفصل) للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما
 اختلفوا فيما ركت منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان
 يجوز ان يكون كلمة براسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها تصرف الافعال فتكون
 فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قبل انهما مركبة والتركيب عندهم ما لوف الا ترى
 ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر * وان من خريف فلن
 يعد ما * قال سيبويه هي اما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل
 على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة
 اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم
 فعل ولغة بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف
 اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى
 تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى
 عند التفضيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان نكون
 هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلنا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام
 الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بنى تميم على اصله * قال
 في الحواشي تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر
 فوائدها عند التركيب انتهى * السابع * قال ابن بعيش التركيب على
 ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى

* فالاول نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفه فلهذا
يجب فيه بناء الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو
الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ
والمعنى على ارادتها * والثاني نحو حضرموت ومعد يكرب وتالى قلا
وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من
جهة المعنى بل مزجا الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم
الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر
من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف
اذ لم يكن المعنى على ارادته * الثامن * قال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح
الايضاح) التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية
على الافعال * قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض
وما بعده فاعل به غلط او ما قول العرب لا تحبذه فانما معناه لا تقل له حبذا
كما تقول بسم الله او لا تبسم قال ولذا اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال
عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب * وقال غيره لم يثبت تركيب
فعل واسم في غير حبذا * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب
في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال
الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر * التاسع * قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثني عشر
لانه لا نظير له اذ ليس له مركب صدره مثني * العاشر * من تذكرة الشيخ
تاج الدين بن ام مكتوم من كتاب (المستوفى) في النحو لقاضي القضاة كمال الدين
ابي سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان قوله نفطويه وسبويه

الاول من جزئ المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا
والثاني حذنة صوت حقه ان يكون مبنيا فان افرد وههنا اصل لا يسمع
اهاله وهوان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب
الاستعمال العجبي وذلك ان العجم كانوا وجدوا الفظي فقط وسبب اصلين
معوامها الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء في النداء
وغیره وواو اسكنة قبلها ضمة نحو نفطوس و سيبو و سمعت العرب به ولم يجز
مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت و به اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج
به الاسم عن ان يكون آخره وواو قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا *
* الحادي عشر قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المفعول خارج عن
القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد
فيه باب لا رجل فقط * الثاني عشر قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو
مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا
ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لولا ياليها الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا
الغيث هلكت الماشية لا ياليها الا الاسم فهذه اوجه له من الفطاعة ما ترى
وانت اذا استأنفت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وايقنت ان
الحق لا يفرق بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون
لا بعد لود لت على الفعل المنفي بها خذف تحريلا لاجاز ولزم الحذف للزوم
الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير لولم يحصل بالغيث هلكت الماشية فلي
هذه ايرتفع الاسم بعده لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدركافي قوله تعالى اذا
السماء انشقت فيكون حكم لولوا قيا على ما كان عليه قبل ود الا على امتناع

الشيء لا متنازع غيره اذ المعنى لو انقطع الفيث لهلكت الماشية و قولنا لم يحصل
قريب المعنى من قولنا انقطع وانتقى ومما يقرب هذا الحديث حذفهم
الفعل بعد لولا التي للتخصيص في نحو قوله * لولا الكمي المنعانة اليس
قد اجمعوا على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم انتهى *

✽ التصفير يرد الاشياء الى اصولها ✽

ولذلك تظهر التاء في المونث الخالي منها اذ اصغر كقولك في قدر قديرة وفي
قوس قويسة وفي هند هندية *

✽ التضمين ✽

قال الزمخشري في شأنهم يضمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه
ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين
اعطاء مجموع معنيين هو ذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجم
معنى ولا تعد عينك عنهم الى قولك ولا تقحمهم عينك مجاوزين الى غيرهم
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى * قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف * فان قيل * الفعل المذكور
ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان
كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيها جميعا
لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز * قلنا * هو في معناه الحقيقي مع حذف حال
ماخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا انادما
على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضالا تضمينا وكذا قوله
يومنون بالغيب تقديره معترفون بالغيب انتهى * وقال ابن يعيش الظرف

منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما
وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب
من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو
قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام
فلا يقال امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمننا معنى الهمزة
صارا كالمشتملين عليها فظهر الهمزة حينئذ كال تكرار وليس كذلك الظرف
فان الظرفية مفهومة من تقدير في واذ لك يصح ظهورها من الفرق بين
المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن
الاسم معنى الحرف معه ان يوديه - ا يوديه الحرف من المعنى وبصاغ عليه
صيغة لا يظهر ذلك الحرف معه * قال ابن النحاس في التعليقة الفرق
بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف
لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز
اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في
فاننا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني و
انما معنى به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار
في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول
في اين وكيف مثلاً هل اين والا اين ولا هل كيف ولا كيف * وقال ابن جني
في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف
والآخر باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذا
بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جئنا معه بالحرف المعتاد مع ما

هو في معناه وذلك كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان
الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالي كقولك انصيت الى
المرأة جمئت بالي مع الرفث ايذا نا واشعار انه بمعناه كما صححوا عور وحوول
لما كان في معنى عور وحوول وكما جاءوا بالمصدر فاجروه على غير ما كان
في معناه نحو قوله وان شئتم تعاودنا عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم
بعضا وعليه جاء قوله وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى ونبئ اليه
تبشيرا واصنع من هذا قول الهذلي *

* ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طي المحمل *
فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوي
طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى
من انصاري الى الله اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معاهي
لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لك ان تأتي هنا بالي
وكذلك قوله تعالى هل لك الى ان تزكي وانت انما تقول هل لك من كذا
لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك
الى ان تزكي وعليه قول الفرزدق * قد قتل الله زياد اغنى * لما كان معناه صرفه
عداه عن ووجدته في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا الا يكاد يحاط به
ولعله لو جمع اكثره ولا جميعه لجاء كتابا ضمنا وقد عرفت طريقه فاذا امر
بك شي منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى *
وقال ابن هشام في تذكره زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردني

انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون معنى صير
ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار ييراى صيرت قال ولبس
ييراى اذا لم يصلح لمن وكذا اجاز بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا
وقطعت: بالجلد فعلا وصبغت الثوب ابيض وجل من ذلك قول ابي الطيب *

* فضب وقد صبغ الحياء بياضها * لو نى كما صبغ اللعين المسجد *
لان معنى صير الحياء بياضا لو نى اى مثل لو نى قال والحق ان التضمين لا ينقاس
* وقال ابن هشام فى (المغنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى
ذلك تضميناه فائدة انه ان تودى كلمة مودى كلمتين ثم ذكر لك عدة امثلة *
* منها * قوله تعالى وما تفعوا من خير فلن تكفروه * ضمن معنى تحرموه فعدى
الى اثنين لا الى واحد * ولا تفرغوا من الكساح * ضمن معنى تنووه فعدى
بنفسه لا بلى * لا يسمعون الى الملائكة * ضمن معنى يصغون فعدى بالى
واصله ان يعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدى باللام
والله يعلم المفسد * من المصلح * ضمن معنى يميز فجى بمن * وذكر ابن هشام فى
موضع اخر من المغنى ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان *

* قاعدة *

قال ابن الحاجب فى اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا بنى ابن
انتضمه معنى صرف الاسنفهام وضربته تاديا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد
مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير فى * ان التضمن
يراد به انه فى المعنى المضمن على وجه لا يصح اظهاره معه وانتقد يراد
بكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد

يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك والله لا فعلن والله لا فعلن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مراد اوجوده وكان حكمه حكم الوجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للتعرف على ثلاثة اضراب * ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبني لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمندقوق به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه فكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بني الاسم فكذلك اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهم انتهى *

قاعده *

كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه * مثاله نعم وبئس انما منعنا التصرف لان لفظهما ما ض ومعناها انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمننا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعنا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك *

قاعده *

المتضمن معنى شي لا يلزم ان يجري مجراه في كل شي ومن ثم جاز

دخول التاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بمجواب الشرط ووافقهم ابن مالك * قال ابو حبان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر * (فائدة) قال ابن القواس في شرح الدرر امس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس يعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمور ولا بلام ظاهر فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقلنا الا امس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا ضيف او صغرا وثنى او جمع وقيل زائدة كالتي في النسرا انتهى * وفي (البسيط) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين * احدهما * انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف * والثاني * انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحداث وامس الدابر ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا ما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في التضمن انتهى * وقال ابن الدهان في (الغرة) الفرق بين العدل والتضمن ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمرون

عاصر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه
بغير آلة ظاهرة *

* التعادل *

فيه فروع * منها * قال الشلوين لما كان الاسم اخف من الفعل انصرف
بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزداد فيه ليثقل
وبعادل الثقل و يتصرف فيه بوجه لا ينصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان
وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كانت الجزم حذفاً والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق
بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء * ومنها *
قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه
لا يكون الالفاظاً واحداً وكثرة المفعول لكونه متعدد والرفع اثقل
من النصب فاعطي الثقل للواحد والنصب للمتعدد لينعادل * ومنها *
قال ابن فلاح في (المغنى) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع
لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل
والاثقل بالاخف للتعادل * قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء
الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية
وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل ليقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين
مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرة ما وخص الجمع بالكسر
لقلة طلباً للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقل * ومنها * قال بعضهم
ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقل

فناسبه حذفها للتخفيف والمذكور خفيف فناسبه دخولها ليعتد لاحكامه في
 (البسيط) * ومنها * قال السقاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب
 نحو حنيقة وحنفى و باب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتيمى لان المؤنث
 ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكور * ومنها * قال ابن فلاح
 في (المغني) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان
 الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل
 * ومنها * قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل
 كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لحقتها وكثرة زباده في الكلم
 فنكبو عن الواو لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد
 ودرهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع
 اثقل من المصغر تعادلا * ومنها * قيل انما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل
 والمتحركة بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة
 فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما *

* تعارض الاصل والغالب *

فيه فروع * الاول * اختلف في رحمن هل يصرف لانه ليس له فعل
 او لانه ليس له فعلة على قولين * احدهما * نعم لان الاصل في الاسماء
 الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعل * والثاني * لا قال في (البسيط)
 وعليه الاكثرون لان الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى
 من الحمل على الاقل * الثاني * قال في (البسيط) لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية
 استعماله ففيه ثلاثة اقوال * احدها * الاولى منع صرفه حملاله على الاكثر

* والثاني * صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس
* والثالث * ان كان مشتقا من فعل منع من انصرف حملا على الاكثر لا صرف
وهو نحوى كلام سيبويه *

* التعويض *

ترجم عليه ابن جنى في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف
وقال اعلم ان الحرف الذى يحذف فيجاء بآخر زائدا عوضا منه على ضربين
* احدهما * اصيل * والاخر * زائد * فالاول * على ثلاثة اضرب فاء وعين
ولام فاما ما حذفت فاءه وجيء بزائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر
نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة
حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء وبديل
على ان اصله ذلك بقوله تعالى ولكل وجهة * وانشد ابو زيد *

* شعر *

* الم ترا نبي ولكل شئ * اذ الم توت وجهته تمادى *
* اطعت الامرى بصرم ليلي * ولم اسمع بها قول الاعادى *
وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقليل ناس ووزنها
عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها
وذلك قولهم تقي يتقي والاصل اتقي يتقي فحذفت الفاء فصارت تقي ووزنه
نعل ويتقي يتعل * قال اوس *

* شعر *

* تفاك بكعب ولذذ يداك * اذا ما هز بالكف يعسل *

(ر قال)

* جازما الصيقلون فاخلصوها * خفا فاكها يتقي باثر *
وانشد ابوالحسن *

تق الله فينا والكتاب الذي نلوا

* ومنه * قولهم ايضا تبجته والاصل اتجه يتجه ووزن تبج نل كتنق
سواء انشد * ابوزيد *

* شعر *

* فصرت له القليلة اذ لجنها * وما ضاقت بشدته ذراعي *
فاما مارواه ابوزيد من قولهم تبج يتجه فهذا من لفظ آخر وفاء تاء واما قولهم
اتخذت فليست تاء بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبع من تبع بدل
على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله *

* شعر *

* وقد اتخذت رجلى الى جنب غرزها * نسيقا كاخوص القطاة المطرق *
وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا * وذهب ابواسحق الى ان
اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو وهذا
ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي *

* شعر *

* في داره نقسم الازواد بينهم * كما ثنا اصله + منها الذي اتهملا *
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان مثنى وانشد * مبيض اتمن * والذى
يقطع على ابي اسحق قول الله لتخذت عليه اجرا * فكما ان تبج ليس من لفظ

الوجه كذلك ليس تخذمن لفظ الاخذ وعذر من قال اتمن واتهل من الاهل
ان لفظ هذا اذا لم يَدْغَم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذا قولهم
في افعل من الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في لغة من
لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل واتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين
اقرار الهمزة * قال الاعشى * ايا ثبيت اما تنفك ناتكل * وكذلك ايتزر
يا نزر فاما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل وتد
حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدل منها واذ لك قولهم لاه ابن عمك
لا افضل في حسب في احد قولي سيبويه * واما ما حذفت عينه وزيد
هناك حرف عوضا منها فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق
فاحد قوليها ان الواو هي عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اينق ومثالها
على هذا القول ايفل والآخر ان العين قدمت على الفاء وابدلت ياء فصارت
اينق ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف
فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا
فعلا كغرف فهو فرق وبطرفه ر بطر ويحوزان يكون فاعلا حذفت عينه
وصارت الفه عوضا منها كقوله * لاث به الا شاء والعبري * ومما حذفت عينه
وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين * قال الشاعر

شعر

* هينون لينون ايسار ذو ويسر * سواس مكرمة ابناء ايسار *
واصلها فيعمل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء فيعمل عوضا
منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكنونة واصلها فيعلولة حذفت

عينا وصارت باء فيعلوامة عوضا منها * فان قلت * فهلا كانت لام فيعلولة الزائد
عوضا منها * قيل * قد صح في فعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من العين
وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا
ذلك في ايتق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه
بالواو من الحرف الصحيح في باب قيد ودة وكيونة وايضا فقد جعلت
ياء التفعيل عوضا من عين الفاعل وذلك قولهم قطعته تقطعها وكسرت
تكسرها الا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى
كذبوا باياتنا كذبا * وحكى الفراء قال سألني اعمر ابي فقال اخلق
احب اليك ام قصار فكما ان الياء زائدة في التفعيل عوض من
العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيد ودة عوضا من العين لا الدال
* فان قلت * فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيد ودة
عوضا من عينها * قيل * ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمقتل
الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف * وايضا فقد رأيت
كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف
كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين
قيد ودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة مادامت
موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال
والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها
حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى ان
هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا وذلك

ان تحملها الحركة اشق منه في غيرها ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكده لك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعلال الالف ولما كانت كذلك لم يكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك ما تجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستقلة فيها حتى يجنح لذلك ويستروح الى اسكانها نحو قوله * ياد ار هند عفت الاثافيا * وقوله * كان ايدين بالقاع الفرق * ونحو ذلك وقوله *

شعر

* وان يعرين ان كسي الجبارى * فتنبو العين عن كرم عجاف *
نعم واذا كان الحرف لا يتعامل بنفسه حتى يدعوا الى احترامه وحذفه كان بان يضاعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واجمعي ونحو ذلك قول الله تعالى والليل اذا يسر * وذلك ما كنا نبغ * والكبير المتعال * وقوله * قرقر قمر الواد بالشاهق * وقول الاسود بن يعفر * فالحقت اخراهم طريق الهم * يريد اولاهم * ويمح الله الباطل * وسندع الزبانية * كتب في المصحف بلاواو للوقوف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك قال رؤبة * وصاني العجاج فيما وصني * يريد فيما وصاني وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى يا ابت * انه اراد ابتاه وحذف الالف ومن ايات الكتاب قول لبيد * رهط من قوم ورهط ابن المعل * يريد المعل * وحكى ابو عبيد وابو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تساقط وتهمي عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعواني ذواتها

فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم
وقد امر برب هذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعا ضما
وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدون واجريت
هذه الحروف مجرى الحركات في زيد "وزيد او زيد" ومعلوم ان الحركات
لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تمنع من
احتمالها الحركات ان اذ احتملتها جفت عنها وتكاد تهاويوك عندك ضعف
هذه الاحرف الثلاث انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا
ما قبلهما فانها كأنهما تابعا لما هو منهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة
ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فعجبي فعلة على فعل يريك انها كأنها
انما جاءت عندهم من فعلة وكان دولة ودولة وجوبة وجوبة ونوبة ونوبة وانما
ذلك لان الواو وما سبيله ان ياتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء من فعلة مما عينه
ياء على فعل نحو صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة وعيب كأنها ما جاء على ان
واحدة فعلة نحو صيغة وخيمة وعيبة افلا تراها مفتوحا ما قبلهما مجريين
جراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما فهل هذا الا لان الصيغة مقتضية لسياغ
الاعتلال فيهما فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على
فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون
ما جاء من فعلة على فعل نحو صيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة
في الفاء بل لان ذلك ضرب من التكسير كبره فيما عينه معتلة كما ركبه
فيما عينه صحيحة نحو لامة ولوم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة
وبرى فيما ذكره ابو علي ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق

وفلكة وفلك * قيل * كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء
والواو اين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علة ومن احكام
الاعتلال ان يتبعاما هو منها هذا ثم انارأينا هم قد كسروا فعلة مما هما عيناه
على فعل وفعل نحو جواب ونوب وضيع وخيم نجاء تكسيرهما تكسير ما
واحد مضموم ألفاء ومكسورهما فتحن الآن بين امرين اما ان نرتاح لذلك
ونعمله واما ان نتهالك وفيه نتقبله غفل الحال سادجا وفيه ضمير يعود
على المتأخر وذلك سادجا من الاعتلال * فان يقال * ان ذلك
لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما
اولى من ان تنقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة به من غير نظره ولا اشتغال
من الصنعة اليه الا ترى الى قوله ولبس شي مما يضطرون اليه الا
وهم يحاولون به وجهها فاذالم يخل مع الضرورة من وجهه من القياس
محاول فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى
بان يناهده فيتعللوا به ولا يهملوه فاذ اثبت ذلك في باب ما عينه ياء او واو
جعلته الاصل في ذلك وجعلت اما عينه صحيحة فرعالة ومحمولا عليه
نحو حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما عربوا بالواو والياء
والالف في الزيدون والزيدين والزيد ان تجاوزا بذلك الى ان اعربوا
بالميس من حروف اللين وهو النون في تقومان وتعمدين وتذهبون فهذا
جنس من تدريج اللغة * واما ما حذف لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير
منه باب سنة ومئة وفئة ورتة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذف
لامه وعوض منها تاء التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام في نحوبرة وبري

وُثْبَةٌ وَثْبِي * وَحَكِي أَبُو الْحَسَنِ عَنْهُمْ رَأَيْتُ مِثَابُورَنَ مَعِيًا فَلَمَّا حَذَفُوا قَالُوا
مِثَّةٌ فَمَا بَنَتْ وَاخْتَفَلَتْ عِنْدَنَا بَدَلٌ مِنْ لَامِي الْفَعْلِ وَلَيْسَتْ عَوْضًا *
وَأَمَّا مَا حَذَفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِنْ هَذَا النُّحُوْفِ لَيْسَ السَّاكِنُ الثَّانِي عِنْدَنَا
بَدَلًا وَلَا عَوْضًا لِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَزْمَاوِذْكَ نَحْوُ هَذِهِ عَصَاوِرْحِي وَكَلِمَتِي مَعْلِي
فَلَيْسَ التَّنْوِينُ فِي الْوَصْلِ وَلَا الْإِلْفُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ رَأَيْتُ
عَصَاوِرْحِي عِنْدَ الْجَمَاعَةِ وَهَذِهِ عَصَاوِرْحَتِي بِعَصَا عِنْدَ أَبِي عُثْمَانَ وَالْفَرَاءُ بَدَلًا
مِنْ لَامِ الْفَعْلِ وَلَا عَوْضًا لِأَنَّهُ لَا تَرَامُ إِلَّا أَنْ كَانَ التَّنْوِينُ يَزِيلُهُ الْوَقْفُ وَالْإِلْفُ
الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنْهُ يَزِيلُهَا الْوَصْلُ وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ نَاءٌ مِثَّةٌ وَعُضَّةٌ وَسَنَةٌ وَلُغَةٌ
وَشَفَّةٌ لِأَنَّهُ ثَابِتَةٌ فِي الْوَصْلِ وَمِبْدَلَةٌ هَاءٌ فِي الْوَقْفِ فَمَا لِحَذَفِ فَلَا حَذَفَ
وَكَذَلِكَ مَا لَحَقَهُ عِلْمُ الْجَمْعِ نَحْوُ الْقَاضُونَ وَالْقَاضِينَ وَالْأَعْلُونَ وَالْأَعْلِينَ
فَعِلْمُ الْجَمْعِ لَيْسَ عَوْضًا وَلَا بَدَلًا لِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَزْمَاوِذْكَ قَوْلُهُمْ هَذَا وَهَاتَانِ
وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ وَاللَّذُونَ وَاللَّذِينَ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ أَنْ عِلْمَ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهَا
عَوْضٌ مِنَ الْإِلْفِ وَالْيَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ صِيغَتْ لِلتَّنْثِيَةِ
وَالْجَمْعِ لَا عَلَى حَدِّ رَجُلَانِ وَفَرَسَانِ وَقَائِمُونَ وَقَاعِدُونَ وَلَكِنْ
عَلَى قَوْلِكَ هُمَا وَهُمُوهُنَ لَكَانَ مَذْهَبًا لَا تَرَى أَنَّ هَذَيْنِ مِنْ هَذَا لَيْسَ
عَلَى رَجُلَيْنِ مِنْ رَجُلٍ وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ تُنْكَرَ الْبَتَّةُ
كَمَا تُنْكَرُ الْأَعْلَامُ نَحْوُ زَيْدَانِ وَزَيْدَيْنِ وَزَيْدُونَ وَزَيْدِينَ وَالْأَمْرُ
فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِخِلَافِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا تَجْرِي مِثْلُهَا وَمَجْمُوعَةٌ أَوْ صَافَا
عَلَى الْمَعَارِفِ كَمَا تَجْرِي عَلَيْهَا مُفْرَدَةٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ هَذَيْنِ
وَجَاءَنِي أَخَوَاكَ اللَّذَانِ فِي الدَّارِ وَكَذَلِكَ قَدْ تَوْصَفُ هِيَ أَيْضًا بِالْمَعَارِفِ

نحوقولك جاءني ذاك الغلامان ورأيت اللذين في الدار الظرفين
وكذلك ايضا تجدها في التشية والجمع نعمل من نصب الحال ما كانت تعمله
مفردة وذلك نحوقولك هذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين انزلت
* وقريب من هذان والذان * قولهم هيهات مصر وفة وغير مصر وفة
وذلك انها جمع هيهات وهيهات عند نار باعية مكسورة فاء ها ولاهما الاولى
هاء وعينها ولاهما الثانية ياء فهي لذلك من باب صيغة وعكسها باب يليل
ويهياه * قال ذو الرمة *

* شعر *

* تلوم يهياه يياه وقد مضى * من الليل جور واسبطرت كواكبه *

* شعر *

وقال كثير *

* وكيف ينال الحاجة ألف * يليل ممساة وقد جاورت رقدا *
فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرسمة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان
تقلب اللام ياء فيقال هو هيات كشوشيات وضوضيات الا انهم حذفوا
اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة
نحور حيان ومولبان فعلى هذه قد تمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات
عوض من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة
اللذين وهؤلاء * فان قيل * وكيف ذاك وقد تجوز تنكيره في قولهم هيهات
هيهات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع
وجفان * قيل * ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب
الا ترى انه لو كان هيهات من هيهات بمنزلة اريطات من اريطاة وسعليات

من سعلات لما كانت الانكزة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكروين
 * فان قيل * لم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلها علما للرجل او امرأة سميتها
 بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا عرفت انها فقد جعلتها علما على
 معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما للمعنى الفراق ومن نون فقال
 غاق غاق وهيهات هيهات وهيهات هيهات فكانه قال بعد ابعدا فاجعل التنوين
 علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك * قيل * اما على التحصيل فلا يصح هناك
 حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو
 شتان وسرعان وواف واثاوه واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شيء
 في التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف
 على معنى لا يضامه الا التنكير فلماذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعتد
 تعريفها وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته الا تراه صوتا بمنزلة
 حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها
 * فان قيل * لا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة نكرته
 البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة
 نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذوابة وابو جعدة
 وابو معطة فقد تجدها هذا التعريف المساوق لمعنى التنكير فاشيا في غير ما
 ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة وثعالة وبجاة و ابا معطة ونحو ذلك ان
 يعد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون
 هيهات كما ذكرنا * قيل * هذه الاعلام وان كانت معنياتها نكرات
 فقد يمكن في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت

ذلك الاسد الذي فرقته وباركت بالثعلب الذي تباركت به وحساب
الذئب الذي خساه فاما الفعل فما لا يمكن تعريفه على وجه فذلك
لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفا * وايضا
فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن اقرب اليها ومعتز
بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي سرى في باب صه ومه وحهيل
ور وهداويه وايهاوهم ونحو ذلك من باب نزال ودرالك ونظار ومناع
انما اتاهما من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لان اصل صه اسم له وهو
اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا * وكذلك
مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل
فلما كان معنى اللام عابرا في هذا النسق وساريا في ايجابه ومتصورا في جميع
جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل ابن وكيف لتضمنها معنى
حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى
حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيات وابهما ما هو اسم للفعل في
الخبر فمحول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع في ذلك انما هو اصله
ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان وشكان من حيث
كان اسما سمي به الفعل واذا جازلا حمد وهو اسم علم ان يشبه بركب وهو
فعل نكرة كان ان يشبه اسما سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الامر
اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل ومع ذلك فقد وجد
لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر * وقوله قل من
كان في الضلالة فليرد له الرحمن مدا * اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر

في مني الامر نحو قوله تعالى لا تضار والدته بولدها * وقولهم هذا الهلال
معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان
صه تد او لم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مامور به وهذا اسم لفعل مغبر به
وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل
واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على
بعض هذه القربي والشبكة الحق يحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت عليه
واظما أنت به فاعرف ذلك * ومما حذف لامة وجعل الزائد عوضا منها * فرزدق
وفر يزيدو سفرجل وسفير يج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد
من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف * واما الحرف الزائد عوضا من حرف
زائد فكثير * منه التاء في فرازة وزنادقة وجحاجة الحقت عوضا من ياء المد في
فرازين وزناديق وجحاجيج * ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من
حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسيره ارجح * وتيجرة د شيدج
ودحار * فالياء عوضا من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوضا
من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسل الياء عوضا من بائه وكذلك زعافير
الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء
تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليتة تسلية وريته تربية الهاء بدل من ياء
تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباه * انشد ابو زيد *

شعر

* باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صبيا *
ومن ذلك تاء الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة كأنها عوض من الف

فعلال نحو الهملاج والسر هاف * قال العجاج * سرهفته ماشئت من سرهف *
وكذلك ما لحق بالباعى من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها
عوض من الف حيقال ويطار و جهوار و سلقاء ومن ذلك قول النخعي
* متى كنا لامك مقتونيا * والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو
مفعل من القتو وهو الخدمة * قال *

شعر

* اني امرأ من بنى خزيمة لا * احسن قنوا الملوكة والمحقدا *
فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي
قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبالياء الاضافة
فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها ولو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء
الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يائي الاضافة والجمع زائد وقال سيبويه
في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال
الف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير
معدوم * قال ابن جنى وقد ذكرنا ما في هذا وجه سقوطه عن سيبويه
في موضع غير هذا يعني في (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا علي رد قول المبرد في
الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي
زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصاد را صناف زيادتها بين الف الافعال
وياء التفعيل * قال لكن الالف في المفاعل بغيرها هي الف فاعلته لا محالة
وذلك نحو قائلته مقاتلا وضاربه مضاربا * قال الشاعر *

* شعر *

* اقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا * وانجوا ذا غم الجبان من الكرب *
 فاما اقمب اقامة و اردت ارادة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب
 الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي في قول ابي الحسن عوض
 من عين افعال على مذهبي في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف
 في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركتناه لذلك * ومن ذلك
 الالف في يمان وتهام وشام هي عوض من احدى يائى الاضافة في يمني وتهامي
 وشامي وكذلك الف ثمان * قلت * لا يبي على لم زعمتها للنسب * فقال * لانها
 ليست بجمع مكسر فتكون كهمار * نلت * له نعم ولو لم تكن للنسب لزمها
 الهاء البتة نحو عباقية و كراهية وسماهية * فقال * نعم هو كذلك * ومن ذلك
 ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه
 * وقد وقع هذا التعارض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة
 بانفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل *

* شعر *

* ان الكريم و ابيك يعمل * ان لم تجد هو ما على من يتكل *
 اى من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعمل
 ان لم يجد من يتكل عليه و ندع ذكر قول غيره هنا وكذلك قول الآخر

* شعر *

* اولى فاو لى بامرئ القيس بعدما * خصفن بآثار المطى الحوافرا *
 اى خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفافه فحذف الياء من الحوافر وزاد

اخرى عوضا منها في آثار المصنف هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو
امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه * وقياس هذا الحذف
والتعويض قولك بآيهم تضرب امرره اي آيهم تضرب امرره وهو كثير المعنى
ما اورده ابن جنى في هذا الباب * وبقي ثلثات نوردها مزيدة عليه * منها قال
ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض * من ذلك تشديد الميم
في القم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله في او فمو * انشد
الاصمعي * ياليتها قد خرجت من فم * وتشديد اب واخ عوضا من لاميهما
فان اصلهما ابو واخو * قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون
اخ واخه * وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد
خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد نون هن * قال سحيم *

* شعر *

* الاليت شعري هل ايتن ليلة * وهنى جا ذيين لهزمتى هن *
وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي * قال * والدم
يجرى بينهم كالجدول وقال *

* شعر *

* اهان دمك فرغا بعد عزته * ياعمر وبغيك اصرار على الحسد *
* فقد شقيت شقاء لا انقضاء له * وسعد مرد بك موفور على الابد *
وزهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض عن الف ذا المحذوفة
وقوم الى ان النون في المثني والجمع عوض عن حركة المفرد واخرون الى انها
عوض عن تنوينه واخرون الى انها عوض عنهما معا * ومن هذا الباب

تعويض هاء التانيث من الف التانيث * الخامسة * نقول في جمع حنبطى
وعفر في حبانط وعفارين فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء
نقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطه وعفارنه
* قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخوله في كل
ما حذف منه شيء غير باب لغزى واما تعويض الهاء فقصور على ما ذكرنا كثير
ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعنى واشاعشة وازرقى
وازراقة ومهلبى ومهالبة * ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في
تصغير لغزى لغيزة وفي تصغير حبارى حبيرة * ومن هذا الباب تعويض
التنوين من المضاف اليه في اى واذا ومن حرف العلة المحذوفة في نحو جوار
وغواش واعيم وقاض وداع * قال ابن النحاس في التعليقة واختلف
في تنوين كل وبعض ف قيل عوض عن المضاف اليه كاذ * قال الزمخشري والاولى
ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذي كان يستحقه
الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما
زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى *

* قاعده *

قال ابو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا يا ابت فالتاء
عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الاول
كمعدية وزنة وعكسه كاسم واستلما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا
في اوله همزة الوصل * وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا و
لا آخر افعوض منه حرفا آخر انحوز ناذقة في زناديق * وقال ابو البقاء

في (التبيين) عرفنا من طريقة العرب إنهم اذا حذفوا من الاول عوضوا
 اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل ابن
 وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من آخره * قال
 والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في
 غير موضع المعوض منه * قال فان قيل * التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض
 عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض
 الا ترى ان همزة الوصل في اضرب و بابه عوضا من حركة اول الكلمة
 وقد وقعت في موضع الحركة * فالجواب * ان التعويض على ما ذكرنا يغلب
 على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين
 قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى
 ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه في موضع
 محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه
 حصل التخفيف * وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلف في باب قضاة
 ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها
 المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل * وقال بعضهم وزنه فعلة
 ككامل وكلمة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح * وقال
 الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعني في غزاة ورماة
 عوض ما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض ما حذف
 * قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في
 (ارجوزته في النحو) وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الاتسعين

يُتَابَعُ حَتَّى عَلَى نَظْمٍ لَسَهْلٍ وَعِلْمٍ جُمُ فَقَالَ

- * وَالْوِزْنَ فِي الْغَزَاةِ وَالرَّمَاةِ * فِي الْأَصْلِ عِنْدَ جَمَلَةِ الرِّوَاةِ *
- * فَعَمَلَةٌ لَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ * فِي سَالِمٍ مِنْ شَأْنِهِ الظُّهُورُ *
- * وَآخَرُونَ فِيهِ قَالُوا فَعَمَلُهُ * كَمَا تَقُولُ فِي الصَّحِيحِ الْجَمْلَةُ *
- * فَخَصَّ فِي ذَلِكَ حَرْفَ الْفَاءِ * بِالضَّمِّ فِي ذِي الْوَاوِ وَذِي الْيَاءِ *
- * وَخَالَفَ الْفَرَاءَ مَا لِبَنَاتٍ * وَحَجَّهْمُ بِقَوْلِهِمْ سِرَاةِ *
- * وَعِنْدَهُ وَزَنَ غَزَاةً فَعَمَلٌ * كَمَا تَقُولُ نَازِلٌ وَنَزَلُ *
- * فَالْمَاءُ مِنْ مَاقِطِهَا مَعْتَاضُهُ * وَأَمَّا تَعْرِفُ بِالرِّيَاضِ *
- * كَالْأَصْلِ فِي إِقَامَةِ اقْوَامٍ * بِالْأَعْتِيَاضِ اطْرَدَ الْكَلَامُ *
- * وَبَعْضُهَا جَاءَ عَلَى التَّاصِيلِ * غَزَى وَعَفَى لَيْسَ بِالْمَجْهُولِ *
- * وَقَالَ الزَّحْمَشَرِيُّ فِي (الْإِحْجَاجِ) مَعْنَى الْعَوْضِ أَنْ يَقَعَ فِي الْكَلِمَةِ انْتِقَاصٌ
- فَيَتَدَارَكُ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ لَيْسَ فِي إِخْوَاتِهَا كَمَا انْتَقَصَ التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ السَّالِمُ
- بِقَطْعِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ عَنْهُمَا فَتَدَارَكُ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ التَّنْوِينِ * وَالْفَرْقُ
- بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْبَدْلِ أَنْ الْبَدْلَ يَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ الْمَبْدَلُ مِنْهُ وَالْعَوْضُ لَا يَرَاى
- فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْعَوْضَ فِي اللَّهْمِ فِي آخِرِ الْأَسْمِ وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ فِي أَوَّلِهِ
- * وَقَدْ أَلْفَ ابْنُ جَنِّي (كِتَابَ التَّعَاقُبِ) فِي أَقْسَامِ الْبَدْلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ وَالْعَوْضُ
- وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ وَقَالَ فِي أَوَّلِهِ أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ضَرْبِي التَّعَاقُبِ وَهِيَ
- الْبَدْلُ وَالْعَوْضُ قَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ مَوْضِعٌ صَاحِبُهُ وَرَبُّهَا أَمَّا تَارَ أَحَدُهُمَا
- بِالْمَوْضِعِ دُونَ وَسِيلَةٍ إِلَّا أَنَّ الْبَدْلَ أَعْمُ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْعَوْضِ وَذَلِكَ أَنَا نَقُولُ
- أَنَّ الْفَتْحَ قَامَ بَدْلًا مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْمٍ وَلَا نَقُولُ إِنِّهَا عَوْضٌ مِنْهَا وَنَقُولُ أَنَّ الْمِيمَ

في آخر اللهم بدل من باء في اوله كما نقول انها عوض منها وان باء ايضي بدل من
عينها كما نقول انها عوض منها ولا ترى الى سعة البدل وضيق العوض
وكذلك جميع ما استقرت به تجدد البدل فيه * شائعا والعوض ضيقا فكل عوض
بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فانهم لم يملوه
في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس
وذاك انت تصرف عوض في كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتي
مستقبل ثان مخالفا لمنقضى * ومن ذلك تسميتهما الدهر عوضا لانه موضوع
على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي
من الدهر فان لا يعادو معاد لا يرتجع * ومما ورد في قوت المعوض منه قوله

شعر *

* عاضها الله غلاما بعد ما * شابت الاصداع والضر من نقذ *

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال
تصرف عوض وليس كذلك تصرف ب د ل لان البدل من الشيء قد يكون
والشيئان جميعا موجودا ان لا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد
ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا
مترجم عن الاخ فانه لا ياتي ايضا ان يقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا
وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع
ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعمة والظرف
والحل * والتميز والتفسير وغير ذلك * وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض
ان من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون

في موضع المعاض منه لا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها
وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو سربدل من الياء التي هي فاؤها
وهي في مكانها ودال و د الاول بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف
في رأيت زيد بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان
عوض من واو ولا الف قام عوض من واو ولا الف رأيت زيد عوض من
تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قد مثله من ان عوض انما هي لعدم
الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانهما فيهما
كانهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكانت
نطقت بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد
في اضر باجارية عند هم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا انطقوا بالالف
فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كانها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه
حروف البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل منه
لانفد ما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء
زنادقة لانها عوض من ياء زنادقة قبل لها عوض لانها لم تقع موقع ما هي
عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدم والتجربة وتاء التفعيل عوض
من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لانها ليست في
موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان الياء ايضا
قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض
بالمعوض منه انتهى *

* قاعده *

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه
ابن عصفور والامدى انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف
الجواب مع الا بشرط تعويض لامن المحذوف نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا
فقال ليس بشئ بل لا نائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول
اضرب زيدا ان اساء وان لا يسي فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع
بينهما * ورد ايضا قول ابي موسى الجزولي ان ما الا حققة لاي الشرطية
عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت
عوضا لم يجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين * لانه لا يجتمع العوض
والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم يلزم ولو كانت
عوضا للزمت * وللقاعدة فروع * احدها * قولهم اللهم الميم فيه عوض من
حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما * الثاني * قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء
فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما * الثالث * قولهم يمانى وشامى
وتهامى الالف فيه عوض من احدى يائى النسب ولذا لا يجمع بينهما * الرابع *
قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء
الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان * الخامس * قولهم زنادقة
الهاء فيه عوض من الباء في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة
وما شبه ذلك * السادس * قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في
الموتى بالحق شيئين عند بعض العرب وشيئين عند بعضهم في الوقف
وذلك عوض من الهاء فلذلك لا يجتمعان * السابع * قال ابو حيان قد نابت

العوض * الثاني عشر * قال الزمخشري في (الاحاجي) نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحررون في جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام او حرف تانيث * وقال في (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجتمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على تانيث وكذا هنة تجتمع على هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتاء صارا كالعوض وكذا افئة وفئات وشيئة وشئات ودية وريثون وريثات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك * وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظا مجموعة جمع التصحيح جبرها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تانيث او ادغام قالوا سنة وسنون وقلة قلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون وريثة وريثون ومئة ومئون وارض وارضون وحررة وحررون وهذا ينوقف على السماع لا مجال للقياس فيه وقد غير وابنية بعضه اشعار ابدع اصاليته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثين وكرهن وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنمها ولم يوجد التعويض في محذوف التاء الا في ارض ليكون الزائد في قوة الاصل في المراعاة والطلب انتهى * الثالث عشر * الامماء البسة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل) * الرابع عشر * قال ابن يعيش الناصب للنادي فعل مضمر

تقدير ~~يرى~~ انادى زيد الوادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلظ به
لان باقدا ثبت عنه ~~في~~ الخامس عشر ~~في~~ قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث
بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يازيداه ولذلك يتعاقبان
فلاتدخل اللام مع الف الندبة به ومجراها واحدا لانك لا تدعو واحدا منها
ليستجيب في الحال كما في النداء ~~في~~ السادس عشر ~~في~~ قال ابن يعيش هاء التثنية
في يايها الرجل زيدت لازمة عوضا ما حذف منها والذي حذف منها الاضافة
في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الاترى انك اذا ناديت
من قلت يا من ابوه قائم ويا من في الدار ~~في~~ السابع عشر ~~في~~ قال ابن يعيش الناس
اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك
لا يجتمعان فاما قوله ~~في~~ ان المناي يطلعن على الاناس الامنياء ~~في~~ فردود لا يعرف
قائله ~~في~~ الثامن عشر ~~في~~ قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر
الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما
~~في~~ التاسع عشر ~~في~~ قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذر ورد
منصوبا بفعل مقدركانه قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع الفعل
فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل
~~في~~ العشرون ~~في~~ قال ابن يعيش الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي
هو اللام او من وحسن حذفه لنيا به المضاف عنه وبصيرورته عوضا عنه
في اللفظ وليس بمنزلة في العمل قال ونظير ذلك واورد الخفض في الحقيقة
لبس بهابل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب ~~في~~ الحادي والعشرون ~~في~~ قال ابن يعيش اذا

قلت رأيت القوم اجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكاتب
يحب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتبهم اجمعهم فحذفوا المضاف اليه
وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف
والمضاف اليه ولهذا المجرى على نكرة وصار ذلك كجمعهم ارضاعلى ارضين
عوضا من ناء التانيث * فان قيل * ناء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه
ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما
عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثئين
والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها * فالجواب * ان
المضاف اليه ايضا تنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل
بينها واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون
المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التانيث نحو طليحة وحيراء يصغر المصدر
ويبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء
من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف و اريد معناه * الثاني والعشرون *
قال ابن هشام في (المنهجي) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض
من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان * وقال ابن القواس في (شرح
الدرة) كان من حيث انها فعل لما مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل
مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه * الثالث
والعشرون * قال السقاوي في (توير الدياجي في تفسير الاحاجي) ما في قولك
امانت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا الاصل لان كنت منطلقا ولهذا
لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيد لم يمتنع

أظهر الفعل وهو قول المبرد * الرابع والعشرون * اما في قولهم اما زيد
فمنطلق جعلت عوضا عن مهالك من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها
ذكره السخاوي * الخامس والعشرون * ما في قولهم افعل هذا اما لا عوض
من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوض
منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي * السادس والعشرون * قد وسوف
والسين وحرف النفي جعلت عوضا من ما سقط من ان المفتوحة المخففة
اذا دخلت على الفعل فاذا عاد اليها قطزال العوض ذكره الزمخشري في
(الاحاجي) * السابع والعشرون * قولهم زرني ازرك حقيقة زرني فانك
ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منها ذكره ابن جني
في (كتاب التعاقب) * قال * ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم في جواب النهي
والاستفهام والتمني والالفاظ والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه
اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا
لك * اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره * ليت لي ما لا اتصدق به
اللهم ارزقني بعيرا احج عليه * لا تنزل عندنا تصب خيرا * فكل ذلك محذوفة
منه جملة الشرط مع عوضا منها الجمل المذكورة * الثامن والعشرون * قولهم
انت ظالم ان فعلت تقدبره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت
الجملة المتقدمة منه عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي
الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جني * التاسع والعشرون *
ما في حيشما واذ ماجي بهاء عوضا من اضافتها الى الجملة ذكره ابن جني * الثلاثون *
الجملة التي هي جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ في نحو لعمرك لا فعلن

واين الله لا فعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ابن جنى * الحادى والثلاثون *
 جواب لولا فى قولك لولا زيد لقيت جعل عوضا من خبر المبتدأ
 او معاقباله فوجب حذفه ذكره ابن جنى * الثانى والثلاثون * قولك ليت
 شعري هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت
 وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله وهذه الجملة ثابتة عن خبر ليت وصارت
 عوضا منه فلا تظهر فى هذا الموضع اكتفاء بهاذكره ابن جنى * الثالث
 والثلاثون * يد وغدا صلها يدى وغد وبسكون العين حذفت اللام وعوض
 منها حركة العين ذكره ابن جنى * الرابع * والثلاثون * قال ابن هشام فى المغنى
 لكون الباء والهمزة متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد وكذا قال الحريرى فى (درة
 الفواص) الجمع بينهما ممنوع كما لا يجمع بين حرفى الاستفهام * الخامس * والثلاثون *
 * والسادس * والثلاثون * قال ابن جنى فى (شرح الصناعة) اما قولهم لاها الله فانها
 صارت عندهم عوضا من الواو الا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام
 فى الله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوين فى (شرح الجزو لبة) اما الله
 بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا
 انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول او الله لا فعلن * السابع * والثلاثون *
 قال الاندلسى فى (شرح المفصل) يقال ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف
 الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت باه ولم يجز اقسمت والله
 * الثامن * والثلاثون * قال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى
 لان حتى جعلت عوضا منها فلا تجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض
 والمعوض منه * التاسع * والثلاثون * قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) المنصوب

على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لافان لم يجعل
 عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد
 سهمها القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز
 اظهاره لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا
 من الفعل المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها
 فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب هذه الاسماء
 عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال * ومن ذلك هنيأ مربا وكرامة ومسرة
 ونعمة عيش وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبهرا وما شبه ذلك من
 المصادر التى استعملت فى الدعاء للانسان او عليه او هى حاكية لذلك كلها
 منصوبة باضمار فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى
 * الاربعون * قال ابن الدهاج فى الغرة * قال قوم انما امتنع دخول الجر فى الفعل
 لان الجزم فى الفعل عوض من الجر فى الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض
 منه * الحادي والاربعون * قال ابن الصائغ فى (تذكرته) نقلت من مجموع بخط
 علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح * قال الفرق بين حسن وجهه وعبد
 بطنه وواحد امه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه
 اذ اثبات الهاء فى وجهه يقتضى ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه
 لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما فى حسن نحو حسن ابوه
 ثم حسن الاب * الثاني والاربعون * قال ابن القواس فى (شرح الدرر)
 مذكور فى الواو فى القسم ثلاثة احرف هاء التنبيه والفاء الاستفهام وقطع
 همزة الوصل فجروا بها لثباتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها *

* تنبيه *

قال السخاوي في (توير الدجاجي) ابدلو امن باء الاضافة تاء في نحو يا ابت
ويا اومت وابد لو امنها الفاق الوايا باويا اما فلها بء لان التاء والالف شجعوا
بينهما فقالوا يا ابتا ويا اومتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعووض عنه لانه جمع
بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضين
كما يكره الجمع بين العوض والمعووض منه *

* تنبيه *

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض
منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم *

* تنبيه *

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فرائضة عوض
من الياء نظرا ذلك يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع
وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بها وهما غير واجبين
في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى
نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة
ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون
من النحوي عند روية التعاقب في كلامهم وان كان سيئويه قد جرى على مثل
هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب
الى العرب المعاوضة اذا كان للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط
حرف وزيادة آخر انتهى * قلت * هم السوال قد تعرض له ابن جني

و اجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) * فان قلت * فلعل الهاء في زنادقه
 وجحاجحه لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقله فلا يكون عوضا * قلنا * لم تأت الهاء
 لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعله نحو ملائكة انتهى *
 * قاعده *

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا
 كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما
 قوله تعالى و اقام الصلوة * فما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك
 ان العرب لم يقدر احرف النداء عوضا من ادعوا و انا دى لاجازتهم حذفها
 * وقال الآمدي في (شرح الجزولية) * ان قال قائل * لم جازد دخول ياء على
 هذا ولا ندخل على الالف واللام * فالجواب * ما قال المازني ان اصل هذا
 ان تشير به الى واحد حاضرا فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه و
 الزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك
 لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة *

* التغليب *

قال ابن هشام في (المغنى) القاعدة الرابعة انهم يقبلون على الشيء ما فيه لتناسب بينهما
 او اختلاط فل هذا الابدوين في الابد والام وفي الابد والحالة والمشرقين والمغربين
 والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سعي خافقا مجاز او انما هو
 مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر وعمر والعجاجين
 في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت
 من على ما لا يعقل في نحو فنههم من هشي على بطنه الآية واسم المخاطبين

على الغائبين في نحو قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
 تعلمكم تتقون * لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى
 عدت منهم في وكانت من القانئين * والملائكة على ابلهس حتى استثنى منهم
 في فسجدوا الا ابليس * ومن التغليب اولتعودن في ملتنا * فان شعبا عليه السلام
 لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله يذروكم فيه * فان الخطاب
 فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام *
 قالوا يغلب المؤنث على المذكر في مستلعين * احدهما * ضبعان في متينة ضبع
 للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان * والثانية * التاريخ فانهم ارخوا
 بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة * قال ابن هشام وهو سهو
 فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجرى حكم احدهما على الآخر و
 لا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب
 بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح
 في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابدع بدليل تغلب المتكلم على المخاطب
 وهما على الغائب في الاسماء نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمنا واستدل بذلك
 على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب
 تغلب الاقرب على الابدع *

* التغير يانس بالتغير *

فمن ذلك قال ابو حيان باب النسب بنى على ثلاث تغيرات * لفظي * وهو كسر ما
 قبل الباء وانتقال الاعراب اليها * ومعنوي * وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى
 ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب

الى علي * وخمى * وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مرت
 برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قرشي ابوه ويترد ذلك فيه وان لم يكن
 مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مسكننا فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق
 فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغير والخروج عن
 القياس اذ التغير يانس بالتغير * وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات * منها *
 انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا
 الباب حيكها في الاكثر ان تعرف * ومنها * انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق
 والالمجاز وصف المؤنث ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهرا وضميرا
 * ومن ذلك قال ابن يعيش انما اخصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف
 لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبار والعلامات ونحوها ولان
 الحكاية ضرب من التغير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العالم
 والاعلام مخصوصة بالتغير الا ترى انهم قالوا حبة ومحب ومكره وشاع
 فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية
 والتغير بونس بالتغير * ومن ذلك قال السخاوي في (تنوير الدياجى) دخلت
 تاء التانيث في ام واب في حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو يا ام
 ويا اب والاصل يا امي ويا ابى والدليل على انها تاء التانيث قولهم في الوقف
 يا ابه ويا امه وانما اخص ذلك بالنداء لانه من باب تغير * ومن ذلك قال
 ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التانيث وان لم يكن علما نحو يا ثب ويا عض
 في ثبه وعضه لانها تبدل هاء في الوقف ابد الاطراد افساغ حذفها لان
 التغير اللازم لها من نقلها من التلم الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغير

يانس بالتغيير * ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) لا يرخم المتعجب
منه لا نالاً نرخم الا ما حدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لانه لما تطرق اليه
التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لان التغيير يانس
بالتغيير * ومن ذلك قال ابن فلاح في (المغني) انما تبعت حركة المنادى لحركة
الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير
يونس بالتغيير * ومن ذلك قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف
منه التاء ثم الياء فيقال في حنيفة حنفي لان باء النسبة لما تسلطت على حذف
التاء تسلطت على حذف الزائد الا آخره التغيير يونس بالتغيير بخلاف باب فاعيل
فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتيمى لفقد العلة المذكورة * وكذا قال ابن
النحاس لما تطرق اليه التغيير يحذف تاء التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير
آخر لان التغيير يونس بالتغيير * وقال ابن فلاح في (المغني) انما اختص العلم
بالترخيم لوجهين * احدهما * ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول
الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في
حذف الياء في النسب الى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف
* والثاني * ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير * ومن
ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي خرج عن نظائره اي من
الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالابتداء والخبر ولم يكن
في الصلة طول وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في
ضرورة شعر يجوز حذف المبتدأ في اي فصيح الكلام نحو يعجبني ايهم
هو قائم وان شئت قلت ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها

أيضاً بالبناء لان التغير يانس بالتغير *

* التقاص *

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التشية والجمع المذكر السالم طلباً للمقاصة ذكره في (البسيط) * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي ايها والاصل هيها وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته * وقال ابن فلاح في (الغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واوا في الجمع بالالف والهاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لان الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلباً للتقاص *

* تقارض اللفظين *

هو قريب من الباب الذي قبله * وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة (في الغنى) فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة * احدىها * اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف بها * الثاني * اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله *

* شعر *

* ان تقرأن على الاسماء ويحكما * مني السلام وان لا شعرا احدا * واعمال ما حمل على ان نحو كما تكونوا بول عليكم ذكره ابن الحاحب * الثالث * اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراها فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم نحو لو يشاء طار بها ذومبيعة * ذكره ابن الشجري

* الرابع * اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله * اذا نصبك خصاصة
فتحمل * واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس * الخامس * اعطاء لم حكم ان في عمل النصب قرئ الم شرح
وفي اعطاء ان حكم لم في الجزم كقوله *

* شعر *

* ان يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة *
* السادس * اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم ما
في الاعمال عندا تنقاص النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك * السابع *
اعطاء عسى حكم اعل في العمل كقوله *

يا ابتاعك او عساكا

واعطاء اعل حكم عسى في اقتران خيرها بان * الثامن * اعطاء الفاعل
اعراب المفعول او عكسه كقولهم * خرق الثوب المسار * وقوله او بلغت
سراهم هجر * التاسع * اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر * العاشر * اعطاء افعل
في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم
افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر * قال ولو ذكرت احرف الجرود خول
بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة * وذكر محمد بن مسعود
ابن الزكي في كتابه (البديع) ان الذي وان المصدرية بتقارضان فتقع الذي
مصدرية كقوله *

* اقترح اكباد المحبين كالذي * ارى كبدى من حب ميه تقرح *

وَتَقَعُ ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب * اى من الذى يكذب
قال ابن هشام فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي
وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله به عباد *
وخضتم كالذى خاضوا * واما عكسه فلم اعرف قائلاً به والذى جرى عليه
اشكال هذا الكلام بان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له
ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالاتها قال وظهر لى
توجيهان * اجمدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فهو قول ان والفعل
بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذى اراده ولكن
بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
يفترى * ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى * الثاني * ان اعقل
ضمن معنى ابعدهم المعنى المثال زيد ابعدهم من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة
ليست الجارة للفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من
المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدامع افعل هذا القصد التعميم وفي (شرح
الدرة) لابن القواس شبهت ليس بلا حملت عليها في العطف كما حملت لا عليها
في العمل قال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليو فينهم * خرج المازني
الآية على ان وان كانت مشددة فهي النافية بمعنى ما أثقلت كما ان ان
المشددة لا تخفف وهذا من التقارض *

فائدة

قال الزمخشري (في المفصل) واعلم ان الاو غيرا يتقارضان مالكل واحد منهما
* قال ابن يعيش معنى التقارض ان لكل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً

هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض معار من الا*

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه
الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله
فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيد اربته مقدما عليه* وجوز البيانيون
تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا
وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك
* فالاول* نحو ايهم رأيت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو انا مود
فهديناهم* فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قد منا في نحو في الدار زيدان
متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر
ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتل تقديره مقدما للمعارضة اصل آخر
وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم الا
ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في
مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد اجاز الوجهان
ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلبس
الجملة الاسمية بالفعلية* والثاني* هو متعلق بالسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره مؤخرا عنها لان قرشا كانت تقول باسم اللات والعزى فعل كذا
فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تنفخا لشانه بالتقديم فوجب
على الموحدين ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك* الثاني*

ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الاختفش ضربي
زيد قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذا
كان قائما لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير من اللفظ أولى وكان
تقديره في انت مني فرسخان بذلك مني فرسخان أولى من تقدير الفارسي
انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء
آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في * واشربوا في قلوبهم العجل * ان التقدير حب عبادة العجل
والأولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي
يؤمن الآيه ان الأصل واللائي لم يحضن فعدهن ثلاثة أشهر * والأولى ان
يكون الأصل واللائي لم يحضن كذا لك تقليل الحذف * الثالث * اذا استدعى
الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور
مضمرة عائدا على ما يحتاج الى الربط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدرج فالأول نحو كالذي يغشى عليه * اى كدور ان عين الذي
* والثاني * نحو * اذا قامت تضوع المسك منها نسيم الصبا * اى تضوعا مثل تضوع
نسيم الصبا * والثالث * كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا * اى لا تجزي فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا
لا يخفوضا قاله الاختفش * الرابع * ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور
مهما أمكن فيقدر في ضربي زيد قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون
اذا كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيد اضربه فان منع من
تقدير المذكور مانع معنوي أو لفظي * قدر ما لا مانع له فالأول نحو زيد

اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب * فان قلت * زيد اهن اخاه
 قدرت اهن * والثاني * نحو زيد المر به يقدر فيه جاو زد دون امرر لانه
 لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف
 الجر نحو نصح في قولك زيد انصح له جاز ان تقدر نصحت زيد ابل هو
 اولى من تقدير غير المفوظ به * ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع
 صناعي قوله * يا ايها المايخ دلوى دونك * اذا قدر دلوى منصوبا بالمقدر
 خذ لا دونك وقوله * واضرب منا بالسيف القوانسا * الناصب
 فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لا ناقررنا بالتقدير
 من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك
 هذا معطى زيد مس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك
 انما قررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال * الخامس *
 قد يكون اللفظ على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا
 القرآن ان يفترى * فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى *
 ثم يعودون لما قالوا * قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول *
 وقال ابو البقاء في حتي نفقوا مما تحبون * يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية
 والمصدر في تاويل اسم المفعول * السادس * قال ابو البقاء في (التبيين) ليس
 كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصود فان الاعراب فيه مقدر
 وليس له لفظ يدل عليه * وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب
 مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه *

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر (١) الصلة على الموصول (٢) والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير (٣) والصفة وما اتصل بهما على الموصوف وجميع نوابغ الاسماء (٤) والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف (٥) وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها (٦) وانما عمل لا يقدم على الفعل (٧) والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها (٨) والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها (٩) وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه (١٠) وما يقدم التمييز وما بعد الا (١١) وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها (١٢) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه (١٣) ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات * واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل ينصرف او كان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج

تقوية الاضعف واضعاف الاقوى

قال ابن جنى في الخطاير العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصرفا وتلعبا * فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو مرت بقاع عر فنج كله وبصيفة طين خائما وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية * ومن تقوية الاسماء اعمالها عمل

الفعل وذلك ان العمل معنى قوي زائد على شرط الاسمية * ومن اضعاف
 الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبش
 وعسى ومنه والمد وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعه وكذلك قد درك
 اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومنه
 الاسماء اعلمه الاعراب والموجود من هذين الضريين كثير الا ان هذا
 وجه حديثهما انتهى *

* تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى *

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) وترجم عليه * باب في قوة اللفظ لقوة المعنى *
 قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن دون
 معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان
 فاذا ارادوا كثرة العشب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق
 واخلاق وعدن واعدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى
 معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى اخذ
 عزيز مقتدر * فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر
 وشدة الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت * لان كسب
 الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله قول الشاعر

* انا اقسامنا خطيئتنا بيننا * حملت برة واحملت فجاز *

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال * ومن ذلك قولهم رجل جميل
 ووضي فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه
 باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسروا وكسروا قوام الفرس وقومت الخيل ومات

الهمير وموتت الابل ومنه باب فعأل في النسب كالبنار والطار والقصاب
انما هو لكثرة تعاطي هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كانه قيل له
ذلك لكثرة نسفه بجناحه والحضاري للطائر ايضاً كانه قيل له ذلك لقوة
خضرته والحواري لقوة حوره وهو يياضه والخطاف لكثرة اختطافه
والسكين لكثرة تسكين الذابح * قال ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ
من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال
من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة
فان فعلاً اخصر بالباب من فعال لانه اشد انقياداً منه تقول جميل ولا تقول
جمال وبطي ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد وعريض ولا تقول
عراض فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وارىدت المبالغة عدلت الى فعال
فضارعت فعال بذلك فعلاً والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما
عن اصله اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل وبعد
فاذا كانت الالفاظ ادلة على المعاني ثم زيد فيها شيء اوجبت القسمة به زيادة
المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلاً على حادث
متجدد له * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا
الاشارة الى متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا اذالك فان زاد بعد المشار
اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد
لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى (تبيينه) خرج عن هذه القاعدة باب النصغير
فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العليم السفاوي *

* واسماء اذا ما صغروها * تزيد حروفها شططا وتعلو *
 * وعادتهم اذا زادوا حروفا * يزيد لا جملها المعنى و يعلو *
 يشير الى مغير بان تصغير مقرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء
 وعشيشية تصغير عشية *

* تلاقي اللغة *

عقد له ابن جنبي باباني (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لا احد فيه شيأ
 الا لابي علي وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك
 من اکتع وكتعاء وبقية ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على
 غير ما كان في وزنه منها * قال لان باب افعل وفعلاء انما هو للصفات
 وجميعها يجي على هذا الوضع نكرات نحو احم وحمراء واصفرو وصفراء
 واخرق وخرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين وانما
 ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها * قال ومثله ليلة طلبة وليال
 طوالق * قال وليس طوالق تكسير طلبة لان فعلة لا يكسر على فواعل وانما طوالق
 جمع طالقة وقعت موقع جمع طلبة وهذا الذي قاله وجه صحيح وا بين
 منه عندى واوضح * قولهم في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان اذن من سلمى
 كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى
 بصفين ولا نكرين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير انهما لما كانا من
 لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك ايهم للجمل الهاجج
 ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهاء لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما يهم
 كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا اتلاق من اللغة وان ايهم لا مؤنث له ويهماء *

لا مذكر لها ومن التلاقي قولهم في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك
توزن دو تلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين
بعضه وبعض *

* التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد *

اشار ابي جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها * باب
اجمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل * قال وذلك كقولهم وزن حبسطى فعلى
فيظرون النون الساكنة قبل اللام وهذا شئ ليس موجودا في شئ
من كلامهم الا ترى ان سبويه قال ليس في الكلام مثل قنرو عتل وبقولون
في تمثيل عرند فعل وجحفل فعنل وعمر نقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد
في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن
لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك لو ادغمت
وقلت وزن عرند فعل لم يكن فرق بينه وبين قمد وعتل وصل ووقلت وزن
جحفل فعال لا لبس بباب سفر رجل وفرزدق وبياب عديس وهملع ولوقلت
في حبسطى فعلى لا لبس بباب صلخدي وجلعبي * قال وبهذا يعلم ان التمثيل
للصناعة ليس ببناء معتمد الا ترى لو قيل لك ابن من دخل مثل جحفل لم تجزه
لانك كنت نصيره الى دخل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير
موجود فدل انك في التمثيل لست بنان ولا جاعل ما مثله من جملة كلام العرب
كما يجعله منها اذ ابنته غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها
من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان تقول وزن جحفل من دخل دخل كما
قلت في التمثيل وزن جحفل من الفعل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين *

حرف التاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ كرهذه القاعدة ابو البقاء
 في (التيبين) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقل ماكثر
 ذلك فيه نخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة
 رجل فان معناها ومساها الذي ذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا
 يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولوازمه كثير
 فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك *
 ثبوت الحدث في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل *

ذكره ابن الصائغ في ذكرته قال فعناز يد وهو مفسد متقاربان بخلاف عنا وقد
 افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تعشوا في الارض
 مفسدين * حالا مؤكدة *

حرف الجيم

الجل نكرات

قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا على النكرات * قال ولولا
 ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما
 كانت تجري اوصافا على النكرات لتكثيرها اراد وان يكون في المعارف
 مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد التعت لزيد
 لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن
 ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة

لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية و فعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلين
 بها الى وصف المعارف بالجل فعملوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي
 هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاءوا باي متوصلين بها الى نداء ما فيه
 الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود نداء الرجل و اي و صلة
 وكما جاءوا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء
 بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ
 او صاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ
 المعرفة ~~التي~~ قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى * وقال الشيخ جمال الدين
 ابن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة افعال لا تفيد تعريفا انه
 لا بد من حذف في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة * والتقدير
 هو الذي ببكة فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة والجل نكرات كما قال
 الزجاج في ان هذا ان لساحران * ان التقدير لهما ساحران وقال صاحب
 البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين * احدهما * انها تطابقا
 في التنكير بدليل وصفها على التنكير الذي لا يقبل التعريف * والثاني *
 ان فائدة اجل في احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض
 الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم بما يجهله
 السامع فيحصل له بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة
 كان مطابقا لموصوفه في التنكير *

* الجوار *

عقده ابن جني باباني (الخصائص) ولخصه ابن هشام في (المغني) بزيادة ونقص

فقال القاعدة الثانية ان المثنى يعطى حكم الشئ اذا جاوره كقول بعضهم
هذا جعر ضب خرب بالجرو قوله * كبير اناس في بجاد مزمل * قال ابن
هشام وقيل في وار جلكم * بالخفض انه عطف على ايدكم لاعلى رؤسكم
اذ الارجل مفسولة لا ممسوحة ولكنه خفض المجاورة رؤسكم ولملذى
عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قلبا وفي التوكيد نادرا
كقوله * يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلمهم * ولا يكون في النسق
لان العاطف يمنع التجاور * قال ومن ذلك قولهم هنا في ومرا في والاصل
امرأني وقولهم هورجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس
بفتح النون وكسر الجيم * قال ابن هشام كذا قللوا وانما يتم هذا ان
لو كانوا لا يقولون هو نجس بفتحة فكسرة وحيشنذ فيكون محل الاستشهاد
الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدير رجس اذ يقال
فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا
اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم سلاسل واغلا لا *
بصرف سلاسل وفي الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات * والاصل
موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حية يوقنون بالهمزة وقال
جرير * لحب الموقدان الى مؤسى * بهمزة الموقدان ومؤسى على اعطاء الواو
المجاورة للضمه حكم الواو المضمومة فهزمت كما قيل في وجوه اجوه وفي
وقتت اقتت * ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حملا على قولهم
في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب وكان
ابو علي ينشد في مثل ذلك * قد يوخذ الجار بجرم الجار * قال ابن جني وعليه

اقم معه اوقبله على ثلاثة مذاهب * قال ابن جنى * والاول * هو مذهب
 سيبويه قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال
 * قال ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجود نا
 اياها فاصلة بين المثليين مانعة من ادغام الاول في الآخر نحو الملل والصفف
 والمشش كما تفصل الالف بعدها بينها نحو المللال والصفاف والمشاش فلو كانت
 الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم
 ميزان ومنبعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها
 لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها
 من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلتها وايضا لو كانت
 الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون
 قبله حاجزة بين المثليين * قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف انا لو امرنا
 مذكر امن الطي ثم اتبعناه امرا اخر له من الوجل من غير حرف عطف لقاننا
 اطويجل والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من
 الوجل ياء لسكونها وانكسارها قبلها فلولا ان كسرة واو اطو في الرتبة
 بعدها لما قلبت واو او جل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لما لفتها اياها
 في جنس الصوت فتجنزها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما
 ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا
 وحسا وليست الكسرة على قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى
 لانه يروم ان يشبها جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف او في صوتا
 واقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك انها اقوى من الكسرة التي

فيها فلا يقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك كرم
 ان لا تتقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لان بازاء الكسرة المخالفة للواو
 الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاز انا دى الامر في المعادلة الى هنا
 ترافعت الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان
 كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية بآء فكان يجب على هذا ان يخرج
 الواو الثانية من اطو وجل صحيحة غير معلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة
 احكامهما ونكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية بآء حتى صارت اطو وجل
 على ان الكسرة ادنى اليها من الواو قبلها واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو
 الحركة بها لا محالة قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف
 ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من
 الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة
 ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغنى عنها
 شيئا سبقها هي لحركتها قال ابن جني كذا قال الفارسي قال ورأيت معنى بهذا
 المد ليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر
 الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فمنه
 ان النون الساكنة اذا وقعت بعده الباء قلبت النون ميم في اللفظ وذلك
 نحو عمير وشمباء في عنبر وشتباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون
 وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها
 عن الانف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها
 وقد اثرت على بعدها ما اثرته كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد اليها ساسا بها

أولى بأن تجذبها وتقلها من الأنف إلى الفم * وما غير متقد ما لتوقع ما يرد
من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو **ادخل** * **استصغر** * **استخرج**
* قال ابن جني وما يقوى عندي قول من قال أن الحركة تحدث قبل الحرف
اجتماع النحويين على قولهم أن الواو في نحو **يعد** و **يزن** إنما حذفت لوقوعها بين
ياء وكسرة يعنون في **يعد** و **يوزن** لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة
يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحركة بها ألا ترى أنه لو كانت الحركة
بعد الحرف كانت الواو في **يعد** بين فتحة وعين وفي **يوزن** بين فتحة وزاء
فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو **يعد** عندهم بين الياء التي
هي ادنى اليها من فتحها وكسرة العين التي هي ادنى اليها من العين بعدها * قال
وهذا وإن كان من الوضوح على ما نراه فإنه لا يلزم من موضعين * أحدهما *
أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبته السائل إلى أنهم
مريدوه ومعتقدوه ألا ترى أن من يقول أن الحركة تحدث بعد الحرف
ومن يقول أنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم أن الواو
حذفت من **يعد** ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عزوته
اليهم وختمته عليهم لكانوا منناقضين وهذا أمر لا يظن بهم * والآخر * أن
أكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه وهذا لا يصلح دليلاً على موضع الخلاف
لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ولا يرجع فيه إلى اجتماع لان
اجتماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل
والطبع لا إلى التبعة والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في
أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها * قال وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً

آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبتت انما بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشأ ن في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقية من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة كواظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لا اعتراض المضاد بينها والحس بمنعك ويحظر عليك ان ينسب اليه قبوله اعتراض معارض بين الفتحة والالف التابعة لما في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضممة والواو اذا اتبعتهما وهذا تناء في البيان والبروز الى حكم العيان انتهى *

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن الجباز في (شرح الدرة) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا ترتيب وهوان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء المكي فقال في (الباب) الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين * احدهما * ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالماء والجر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم

الموصوف ولا تلتأخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها * والثاني * ان الحركة
لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذ احركتها همزة ولم تخرج النون
من طرف اللسان اذ احركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي القدول عن
ذلك دليل على ان الحركة معها * واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين
* احدهما * انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان
بينهما حاجزا وايس الا الحركة * والثاني * انك اذا اشبعت الحركة نشأ
منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه * والجواب
عن الاول * ان الادغام امتنع لتحصل الاول لتحركة لا لحاجز بينهما كما
يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض * وعن الثاني من وجهين * احدهما *
ان حدوث الحرف عن الحركة كان لانها تتجانس الحرف الحادث فهي شرط
لحدوثه وليست بعضها له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها
ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبقى الحركة ومن سعى الحركة بعض حرف
او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها * والثاني *
لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول
كما انه ينطق بالحرف المشدود حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق
الا ان الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف
من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف انتهى * **الفائدة الثانية** *
قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسئلة اخرى وهي ان الحرف
غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين * احدهما * ان الحرف له مخرج
مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من

حركتين لان الحركة اذ اشبت نشأ الحرف المجانس لها الوجهين * احدهما *
 ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف * والثاني * انك اذا اشبت
 الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكما لها فلو كان الحرف
 كحركتين لم تبقى الحركة قبل الحرف انتهى وانه يشير بذلك الى مخالفة
 ابن جني ايضا فانه عقد لذلك بابا في (الخصائص) قال فيه الحركة حرف
 صغير الا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة
 والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك
 متى اشبت ومطلت الحركة انشأت بعد ها حرفا من جنسها كما قال الشاعر *

* نفي الدراهيم تنقاد الصياريفي * وقوله *

* وانني حيثما سرى الهوى بصري * من حيث ما سلكو اذ نوافنا نظور *

يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه *

* شعر *

* فانت من الغوائل حين ترمى * ومن دم الرجال بمنزاح *

يريد بمنزح وهو مفتعل من المزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف
 اجريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من الاسماء
 الستة والتشبية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف
 والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله * ومن يتق الله فلن الله
 معه * وقوله * وقد بدا هنك من الميزر * وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب *
 وحذف الحرف في قوله * فالحقت اخراهم طريق الهم * يريد اولاهم وقوله
 وصاني العجاج فيما وصيني * يريد فيما وصاني * قال ومن مضارعة الحرف للحركة

ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا الشبعت و مطلق ادبن الى
 حرف آخر غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلّت
 الالف ادتلك الى الهمزة فقلت اأ أو كذلك الياء في قولك اى والواو
 في قولك او فهذا كالحركة ادتلك الى صورة اخرى غير صورتها وهي
 الالف والياء والواو في متزاح والصباريف وانظور وهذا غريب في موضعه
 * ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة
 و طحمة ثائمة ولا يكون ساكنان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف
 جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبطة الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة
 والالف حتى كانها هي * قال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف
 الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها * ومن
 ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيده
 واغلامها واغلامه واغلاميه وانقطاع ظهره فيه فهذا نحو قولهم اعطيتك
 ومررت بك واعزه ولا تدعه والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير * ومن
 ذلك ان اقدم الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف فجرت لذلك
 مجرى الحركة الا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا الوجه ايضا من المضاربة
 فيها * واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة يهند وجمل فلك فيها
 مذ هبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف
 نحو قدم اسم امرأة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه
 ومن ذلك انك اذا اضعفت اى نسبت الرباعى المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها
 الفاتقول في حبل جبلى وان شئت جبلى وفي الخماسى تحذف الفه البتة كجبارى

ومصطفى في جباري ومصطفى وكذلك أن تحرك الثاني من الرباعي تحذف الفه
البتة كقولك في جزي جزي وفي نشكي نشكي فواجبت الحركة الحذف كما
أوجه الحرف الزائد على الأربعة * ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل
بها ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه وذلك نحو
وتدونظر فجزت الحركة بين المتقاربين كما يميز الحرف بينهما نحو شمليل وجبرير
* ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك أنه إذا
وقع رويافي الشعر المقيد سكن كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويافيه خفف
والمتحرك كقوله * وقائم الأعماق حاوي المخرق * فاسكن القاف وهي
مجرورة والمشدد كقوله * اصحوت اليوم أم ساقتك هر * فحذف إحدى
الرائين كما حذف الحركة من قاف المخرق * قال وهذا إن شئت قلبته فقلت
أن الحرف أجري فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم
لحق بها فيه الحرف * قال وهو عندي أقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف
التوجيه أن يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخرق وبين
المق والحق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء
أو الواو ردين قال * ومن ذلك عندي أن حري العلة الياء والواو قد
صحافي بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكن بعدهما
وذلك نحو القود والحوكة والخونة والغيب * والصير وحول وروع وان
يو تناورة فمين قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة
بعدهما مجراهما في الوقوع حرف اللين ساكن بعدهما نحو القواد والخواكة و
الخوانة والغياب والصياد وحويل ورويع وان يونا عويرة وكذلك ما صح

من نحو قولهم هبوا الرجل من الهياة هو جار مجرى صحة هبوا لوقيل فاعرف
ذلك فانه لطيف غريب * الفائدة الثالثة * قال ابن جني باب كمية الحركات
اماما في ايدي الناس في ظاهر الامر فتلاث وهي الضمة والكسرة والفتحة
ومحصو لها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة
والكسرة هي الفتحة قبل الالف المائلة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى
بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هي التى قبل الف التفتيح نحو فتحة
لام الصلوة والزكوة والحيوة وكذلك قلم وعادوالتى بين الكسرة والضمة
ككسرة قافى قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة
المشمة كسرة كتحوقاف النقيروضة عين مد عوروا بن بور فهذه ضمة
اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت
الواحد لكن ليس فى كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة
* ويدل * على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالالف المائلة والالف
التفتيح حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها * وقال صاحب البسيط جملة
الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء وثلاث
متوسطة بين حركتين * احدها * بين الضمة والفتحة وهي الحركة التى قبل
الالف المنفحة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة * والثانية *
بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشام فى نحو قيل وغيبض على قراءة
المكسائي * والثالثة * بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف المائلة
نحورمى * والعاشر * حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة مالا ينصرف
فى حال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب * والحادية عشر * حركة بناء

تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب
 من جعلها حركة بناء * الثانية عشر * حركة الاتباع * الثالثة عشر * حركة
 التقاء الساكنين * الرابعة عشر * حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله
 معربا فإنه جى بها تنصع الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء * قال
 وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة
 تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك
 بعد سكونه وقال المهلبى فى (نظم الإفراد)

* اشعار *

* عدد ناجمة الحركات ستا * وستابعدها ثم الثنتين *
 * فاعراب ثلاث ا و بناء * ثلاث أو ثلاث بين بين *
 * ومشبهتان والاتباع حاد * وأخرى لالتقاء الساكنين *
 * وواحدة مذبذبة تردت * لدى اخواتها فى حيرتين *
 وقال بعضهم الحركات سبع * حركة اعراب * وحركة بناء * وحركة حكاية * وحركة
 اتباع * وحركة نقل * وحركة تخلص بين سكونين * وحركة المضاف الى ياء
 المتكلم * الفائدة الرابعة * قال الشريف الجرجاني فى حاشية الكشف
 الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم
 لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض فلا خلal بها يفضى الى التباس المعاني
 وفوات ما هو الغرض الاصلى من وضع الالفاظ وهيكاتها اعنى الابانة * فى
 الضمير * الفائدة الخامسة * يقال فى حركات الاعراب رفع ونصب وجر
 او خفض وجزم وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف * قال بعض

شرح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب
 عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر او الحذف من
 جار وخافض والجزم من جازم * قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق
 فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخوولة لانها مشتقان من العم والحال
 فلما صير الرفع والنصب والجر والجزم لقبا لالاعراب ولم يكن للبناء عامل
 يحدده يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف *
 وقال ابو البقاء العكبري في (الباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع
 ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء
 حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد
 من الادميين اذا اردت تعريفه علق عليه علما كزيد وعمر ولا تسميه رجلا
 لاشتراك الجنس في ذلك فضممة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء
 كالواحد المطلق * وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المعرب
 اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبنى
 مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب * فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما
 على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه * ومنهم من قال يجوز مجازا
 والمجاز لا بدله من قرينة وتلك القرينة تبينه * ومنهم من قال يجوز اطلاق
 اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس * الفائدة السادسة * قال ابو البقاء
 العكبري في (الباب) اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البناء
 ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه * فذهب قوم الى الاول وعلته
 ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف حركات البناء

ومأثبت بعلّة اصل لغيره * وذهب قوم الى الثاني وعلته ان حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للتزّل اذا كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى وانزوم حركات البناء لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر * وعبر في (البيان) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول * الفائدة السابعة * اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة * قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقاً فقال له الخليل ما اقل من يميز افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فمما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجالي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو * وقال ابن جني ارى الدليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون * اذا علمت ذلك فتفرع عليها فرع * احدها * اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر بما اختص به وذلك لان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما الحق بهامن نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الا ثقل للاقل لقلة دورانه والاخف لكثير ليسهل ويعتدل الكلام

بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل * وايضا فالرفوع لا يتعد منه سوى الخبر
على خلاف والفرع الواحد من المنصوبات يتعد كما لمفعول به والظرف
والحال والمستثنى * قال الزجاجي الفعل ليس له الا رفوع واحد وينصب
عشرة اشياء ولما كانت الجرورات اكثر من المرفوعات واقل من المنصوبات
اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة * الفرع الثاني * اختصاص الضم
بما بني عليه لما ذكر ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه
ما كان بجوار ياء نحو اين وكيف فزاد بعد اى الكسرة طلبا للخفة اذ هو
مع الياء اثقل منه وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم يكن
عليه الاحيـث والظروف الستة وغير واي في بعض احوالها والمنادى
وبعض الضائـر * الثالث * اختصاص نون التثنية بالكسـر ونون الجمع
بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا
* الرابع * قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض
الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فبقي في الغالب عن الضم لتلايكثر
الثقل * الخامس * امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل
ايضا * وفي (البسيط) لاختلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف
اخف من الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة وكذا سهل الجر
على النصب في ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا
على القرب * وقال السكاوي في (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات
الضمة لانها من الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام
اذا حمل على المشاكـلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء * وقال

ابن الدهان في (القرة) الضمة والكسرة مستثقلان مبائن للسكران والفتحة قريبة من السكران بدلالة ان العرب تقرأ الى الفتحة كما تقرأ الى السكران من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات و غرفات بالسكران وهو بعضهم يقول غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكران مناسبة ولا يقولون ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير * وايضا فان العرب تخفف الكسرة في تخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جل فاما القدر والقدر فلفتان وكذلك الدرك والدرك * ومما يدل على مناسبة الفتحة السكران ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكران اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب ونحوه وسيات ولم يقولوا اثواب كما قالوا اطوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جهاد فقلبو الى الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكران انتهى (الفائدة الثامنة) قال ابن جني باب في مطلق الحركات ومطلق الحروف * اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو * وقد تقدمت امثله في الفائدة الثانية قال ومن مطلق الفتحة قول عنزة * ينباع من ذفرى عضوب جسرة * وقال ابو علي اراد ينبع فاشبع الفتحة فاشأ عنها الفا * وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انيباع اذا انخرط من بين الصفيين ما ضلوا واشد فيه *

✽ شعر ✽

• بطرق حلما واناة معا • تمت ينباع انيباع الشجاع •

فهذا الفعل يتفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واوالانها اقرب معنى من الاء هنا نعم وقديمكن عندي ان يكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع يباع اشبه في اللفظ يتفعل فجاوا منه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضمن اذا جاء ضيفامع الضيف وذلك لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعمل في الكلام اكثر من فعلن نوهمه فبعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضمن فلو سئلت عن مثال ضفن يضمن على هذا القول اقلت فلن يفعلن لان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلي *

✽ شعر ✽

* بينا نعنقه الكماة ور وعه * يوما ائيج له جرى سلقع *
اي بين اوقات نعنقه فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا * وحدثنا ابو علي ان احمد ابن يحيى حكى خذه من حيث وليساء قال وهو اشباع ليس * وحكى الفراء عنهم اكلت لحماشة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ منها الفا * ومن اشباع الكسرة ومظلمها * ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلأعيد والاصل جلأعد جمع جلعده وهو الشد يد فاما بامطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفة ولبست مطالا * ومن مطل الضمة قوله *

✽ شعر ✽

* ممكورة جم العظام عطبول * كان في انايها القر نقول *
* واما الثاني * فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصونة الالف والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد ولين الا ان الا ما كن التي يطول

فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواء كن توابع لما هن منهن
 وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليها
 عند التذكير فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزبة ومقرومة
 ومقبوءة وانما تمكن المدفيعين مع الهمزة لان الهمزة حرف ناي منشأه
 او تراخي مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تبادلت
 بهن نحوه طللن وشعن في الصوت فوفين له وزن لبنائه ولمكانه وليس كذلك
 اذا وقع بعدهن غير ها وغير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب
 وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجد هن لدنات ناعمات ولا وافيات
 مستطيلات كما تجد هن كذلك اذ اتلاهن الهمز او الحرف المشدد واما
 سبب نعمهن ووفائهن وتمادين اذ اوقع المشدد بعدهن فلانهن كما ترى
 سواء كن واول المثليين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان
 حشوا في كلامهم فيشذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها فيعملون
 طولها ووفاء للصوت بهاء عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها
 اذ لم يجدوا عليه نظرقا ولا بالاستراحة عليه تعلقا وذلك نحو شابه ودابه
 وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك
 فكلام سخر الحرف في المدكان حينئذ محقوقا تمامه وتمادى الصوت به وذلك
 الالف ثم الياء ثم الواو فشابه اذن اوفى صوتا وانهم جرسا من اختيها
 وقضيبكر انهم وانهم من قوص به وتمود الثوب لبعده الواو من اعرق الثلاث
 في المد وهي الالف وقرب الياء اليها * نعم وربما لم يكتف من تقوى لفته
 وتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون

ان يطغى به طبعه ويخط به اعتداده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف
همزة فيجعلها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فتقول شابهودابه
قال كثير * اذا ما العوالي بالعبيط اجمارت * وقال * اما سوادها فتجللت
بياضها واما بيضها فاسودت * وهذا المعز الذي تراه امر يخص الالف
دون اختيها وعلته اختصاصه به لان همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة
ورودها منها ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحملوا وحملوا انفسهم على قلبها
همزة نظر قالى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع
ولا في غيره وليست كذلك اختاها لانها وان سكنتا في نحو قضيبكرو قوس به
فانها قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصارت تحركها في غير هذا
الموضع عوضا من سكونها فيه فاعرف ذلك فرقا * وقد اجر والياء
والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين لما هو منهما وذلك نحو قولهم
هذا جيبكراي جيب بكرو ثوبكراي ثوب بكرو ذلك ان الفتحة وان
كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سر العو من اجله جاز ان تمتد الياء
والواو بعدها في نحو مارأينا وذلك لان اصل المد واقواما واعلاء وانعمه
وانداه انما هو للالف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان
في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلها في نحو بيت وسوط
انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا اجائتا بعد الفتحة جائتا في موضع
قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا لانس بالمد لاسيما
وهما بعد الفتحة لكونهما اختا الالف وقويتا الشبه بهما فصارت شيخ و ثوب
نحو امرء شيخ وثلب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك * واما

مدها عند التذكّر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت مبتدئاً للمفعول به
 اى ضربا زيد او نحوه * وكذلك مطلق الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا
 اذا كنت لتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيد او ضربوا
 يوم الجمعة او ضربوا قياما فتذكر الحال * وكذلك الياء في نحو ضربني اى
 اضربني زيد او نحوه * وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند
 التذكّر لانك لو وقفت عليها غير مطولة ولا ممكنة المد وان كنت متذكرا
 ولم يكن في لفظك دليل على انك منذ كر شيئا ولا وهمت ان كلامك قد تم
 ولم يبق بعد * مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى
 كلام قال للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملة * ووجه
 الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقفت عليهن ضعفن ونصاءن
 ولم يقب مد هن واذا وقعن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن
 * ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقفت بعد الحرفين كان لها صدى
 ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للتدبيرة واطالة الصوت بين
 في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف
 توفية لمن وتطاولوا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء في الوقف
 فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو وازيداه واعمره
 * وكذلك اختسائها نحو وانقطاع ظهره واغلامه واغلامه
 واغلامه و قول في الوجبل واغلامه هو لقد كان كرميا وانقطاع ظهره من
 هذا الامر * والمعنى الجامع بين التذكّر والتدبيرة قوة الحاجة الى اطالة الصوت
 في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكّر كالناطق

بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظا به فتمت هذه الاحرف وان وقع
 اطرافا كما يتمن اذا وتعن حشوا لا واخر فاعرف ذلك * وكذلك الحركات
 عند التذكير يطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنا جرين مجرى الحروف المبتدأة
 نوائم فيمطلن ايضا حينئذ كما تطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة
 في قمت قمتاى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة اننى اى انت عاقلة ومع الضمة قمتو
 اى قمت الى زيد فلان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكير ساكنا صحيحا كسر
 لانه لا يجرى الصوت فى الساكن فاذا حرك اتبع الصوت فى الحركة
 ثم انتهى الى الحرف ثم اشبهت ذلك الحرف ومطلته كقولك فى قد وانت تريد
 قد قام قدى وفى منى وفى هل هل وفى نعم نعمى وفى لام التعريف من الغلام
 مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احيى الى حركة جبرى
 مجرى التقاء الساكنين نحو قوم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف فى
 القوافى المطلقة الى الكسر كقوله * وانك مهماتا مرى القلب يفعل * وقوله
 * لما نزل برحاناو كان قدى * ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا
 سيفنى يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان
 ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ثم المشبع فانشا عنها ياء فقال سيفنى
 وان كان الموقوف عليه عند التذكير ساكنا معطلا غير تابع لما قبله وهو الباء
 والواو الساكنان بعد الفتح نحو اى وكى ولو واو كسر نحو قمت كى اى كى تقوم
 ومن كان من لغتهم ان يفتح او يضم لا لتقاء الساكنين نحو قوم الليل فقياس
 قوله ان يفتح ويضم عند التذكير نحو قما وبعو سرا * وعن قطرب ان من العرب
 من يقول شم يارجل فان نذكرت على هذه اللغة مطالت الضمة واوافقلت

شموا * ومن العرب من يقرأ اشثرو الضلالة بالضم ومنهم من يكسروهم
من يفتح فان مطلت مستند كرا قلت على من ضم اشثرو و او على من كسر
اشثروى وعلى من فتح اشثروا * وروى عن محمد بن محمد بن احمد بن موسى
عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر *

* فهم بطانتهم وهم وزراؤهم * وهم القضاة ومنهم الحكام *
فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقف على
منهم الحكام منهى وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهموا
لانك كذارا يته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول وللأول
على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظيره * وكلما جازى
من ذلك عند وقفه التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول
عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرهما فقال من القوم
قال منى (الثامنة) فى انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة *
قال ابن جني الاول منها ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه
ودليلا عليه كقوله *

شعر

كفالك كف لا تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدماء
يريد تعطى وقوله * واخر فوان متى يشاء بصير منه * وقوله * د و امي الايد
تخبطن السريحا * ومنه قو. تعالى يا عباد فاتقون * وهو كثير فى الكسرة وقد
جاء فى الضمة منه قوله

شعر

* ان الفقير بيننا قاض حكم * ان ترد الماء اذا غاب النجم *
يريد النجوم تحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله حتى اذا ابلت حلاقيم
الخلق * يريد الخلق وقال الاخطل

شعر

* كتمع ايدي مثاكيل متلبة * يندبن خرس بنات الدهر والخطب *
يريد الخطوب * ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم بدع الداع وسندع
الزبانية * كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على الوقف عليه بغير واو
في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لحقة الالف * قال * مثل النقاء كبده
ضرب الطال * يريد الطلال * ونحو منه قوله *

* الا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال *
تحذف الالف من لفظة الله * ومنه قوله * او الفامكة من ورق الحمى * لانه
اراد الحمام تحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابو عثمان
في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابت تحذف الالف وقال الشاعر *

* فلست بمدر ك ما فات منى * بلفهف ولا بلبت ولا لواني *
يريد بلفها * والثاني منها * وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد وهي
الاسماء الستة وجمع الثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها
نايبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الضمة
وليس من هذا الباب اشباع الحركات في مستراح والصياريف وانظور
لان الحركة في نحو هذا لم تحذف وبثبت الحرف عنها بل هي موجودة

لا مزيد فيها ولا منتقض منها (العاشرة) في هجوم الحركات على الحركات
قال ابن جني هو على ضربين * أحدهما * كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس
* فالأول * فسمان أحدهما ان تتفق فيه الحركات والآخر ان يختلفا فيكون
الحكم للطاري منها على ماضى * فالتفقان * نحوهم يغزون ويدعون لصله
بغزون فاسكت الواو الأولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون
واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاء
التي هي العين فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاء اطرو الثانية عليها ولا بد من
هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبه اعتبار في ذلك بحكم
المختلفين الا تراك تقول في العين المكسورة تنقل الضمة اليها مكان كسرتها
نحو يرمون ويقضون نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم كسرتها
او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا يشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها
في يرمون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في
بغزون وتقدير او حكما ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئون فكسرة ميم
مئون غير كسرتها في مئة اعتبار اجمال المختلفين في سنة ومئون وبرة
وبرون * ومثله ترخيم برثن ومنصور فين قال يا حار اذا قلت يا منص
ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة فين قال يا برث ويا منص وعلى يا حار
اعتبار ابا المختلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سماعا ولفظا
فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حار
تقدير او حكما * وكذلك كسرة صاد صنو و قاف قنو غير كسرتها في صنوان
وقنوان * وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في

اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يفزون ويدعون* واما
 المختلفتان* فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون
 فاسكت الياء استثقا للضممة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسوته
 لظروها عليها فصارت يرمون ويقضون* وكذلك انت تقزين اصله
 يفزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاء فابتزتها ضمتهافصا رتقزين الا ان
 منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة
 فلا يشم* ويدل على مراعاتهم لذلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين
 الموضعين انهم اذا مروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لهما نحو اقضوا
 ارموا ونحو اغزي ادعي فكسروهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسوته يدل
 على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعى معتمد مقدر* ومن المتفقة
 حركاتها ما كانت فيه الفتحان نحو اسم المفعول من نحو اشند واحمر وهو مشتد
 ومحمر واصله مشتد ومحمر فاسكنت الدال والراء الاولي ان ادغمتا في
 المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يفزون
 ويرمون* يدل على ذلك قولهم في اسم الناعل ايضا كذلك مشتد ومحمر
 الا ترى ان اصله هنا مشتد ومحمر فلو نقلت هنا لوجب ان نقول مشتد
 ومحمر فلم يقل ذلك وصح في المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت
 من الحكم به فيما تحصل الصنعة فيه تقدير او هما* وسبب ترك النقل في المفتوح
 انفراد الفتح عن الضم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه الا ترى
 الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو
 الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون

ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو باء
وان تقول هم يرمين فيصير مالى لفظ جماعة المؤنث * وكذلك لو لم تنقل كسرة
الواو في تغزون الى الزاء لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الباء واوا
لانضمام الزاء قبلها فتقول للمرأة انت تغزون فيلبس بجاعة المذكر فهذا
حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين
بعد الفتحة نحو هو لا يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغير
الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغير هما واجب لم تغير الفتحان اللذان انما هما في
التغير محمولتان على الضمة مع الكسرة * فان قيل * قد يقع اللبس ايضا بحيث رمت
الفرق لانك تقول للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون ونقول للمرأة
انت ترمين ولجميع النساء انتن ترمين * قيل * انما احتمل هذا الخوف في هذه
الاماكن ضرورة ولو لاذلك لما احتمل * ووجه الضرورة انه اصل انتم تغزون
تغزون فالحركتان كما ترى متفتحتان * وكذلك انت ترمين اصله ترمين
فالحركتان ايضا متفتحتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة
الثاني وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بحاله
كان لم ننقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله
واخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته
طريقا سلكناها ولم تجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته ودلت بما يقارنه
عليه * الضرب الثاني * مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله *
وقال اضرب الساقين امك هابل * اصله امك فكسر الهزمة لانكسار ما قبلها

على حد من قرأ فلامه الثلث فصار امك ثم انبع الكسر الكسر فهجمت كسرة
الاتباع على ضمة الاعراب فابتز تها موضعها فهذا لا يقاس عليه الا تراك
لا تقول قد رك واسعة ولا عدك ثقیل ولا بنتك عاقلة * ونحو من ذلك
في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزلك وقياسه في تخفيف الهزنان تجعل
الهزة بين يين فتقول بما انزل اليك لكنه حذف الهزة حذفاً والقي كسرتها
على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار
تقد يره بما انزلك فالتقت اللامان متحركين فاسكنت الاولى وادغمت في
الثانية كقوله تعالى لكان هو الله ربي * ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة
انه سمع دعه في حرمه وذلك انه نقل ضمة الهزة بعد ان حذفها على الراء وهي
مكسورة فبني الكسرة واعقب منها ضمة * ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له مع
ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن مسلم عن امرأة لبنات لها وقد خلون الى اعرابي
كان يالفهن في السوء تنته قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الي ههنا
اسمع ما تقول قلت وما في هذا اردت استفهام انكار في السوء انتنه فالقت فتحة
انتن على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوء في السوء تنتنه فهذا نحو مما نحن
بسبيله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه
ان تقول في حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اي بين
الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزون فيمن خفف او في حريمه
فتبدلها بياء البتة على يستهزيون وهو رأي ابي الحسن فاما في حريمه فليس على
قياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها في السوء انتنه ان تقول في السوء
انتنه فتخلص همزة انتنه بياء البتة لانفتا حها وانكسار ما قبلها كقولك في

تخفيف مثيز ميز انتهى ما ذكره ابن جني * ومن فروع هذا الباب كسرة
 شرب اذا بنى للمفعول وكسرة زبرج اذا اصغر هل تبقى ظاهرا كلامهم * نعم
 قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجهها كما قالوا
 فمين زيد في الحكاية على احد القولين وفي ياء منص اذا رخت منصور ا على
 لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في منصور التي هي من
 حركات الكلمة الاصلية * قال واذا صغرت فعلا على فاعيل فضمة فعيل غير ضمة
 فعل وقبل هي هي * الحادية عشرة * قال ابن القيم في بدائع الفوائد * قال
 السهيلي قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان
 الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت
 ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما
 المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه
 الحرف * فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من
 ذلك صوت خفي مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة
 والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدث الصوت
 الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة * والسكون عبارة عن
 خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم
 عند ذلك اى ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه
 وسكونا اعتبارا بالعضو السابق * فقولهم فتح وضم وكسره هو من صفة العضو
 واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت لانه
 يرتفع عند ضم الشفتين وينصب عند فتحهما وينخفض عند كسرها وينجزم

عند سكونها * وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا بسبب
وهو العامل كما ان هذه المما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك
لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة
* قال ابن القيم وعندى ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان
موضوعا فقد يوصف بالحركة تبعاً للحركة محله فان الاعراض وان لم تحرك بانفسها
فهي لتحرك بحركة معالها فاندفع الاشكال جملة * الثانية عشرة * قال ابو حيان
فى (شرح التسهيل) اختلف النحاة فى الحركات الثلاث اهي ماخوذة من حروف
المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحمة من الالف والضممة من الواو
والكسرة من الياء اعتماداً على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ
من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات
الثلاث الالف من الفتحمة والواو من الضممة والياء من الكسرة اعتماداً على ان
الحركات قبل الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات
اذا اشبعت وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه
الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه * وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه
الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتماداً على ان
احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم انتهى * الثالثة عشرة * قال فى (البيسط)
تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة * الرابعة عشرة * الاصل فى تقدير
الحروف ان يقدر ساكناً لان الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان
مذهب سيبويه فى نشأة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لاشوهه
بالفتح وفى دم ان وزنه فعل بالسكون لافعل بالتحريك * الخامسة عشرة *

الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي الموث بنير بهاء نحو سقر
فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث اقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل
تحتم حذف الف حمزى في النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخير الف حبلى
المشاركة لها في عدد الحروف قال في (البسيط) * فان قيل * لو جرت الحركة
مجرى الحرف الرابع لم تلحقه آء الثاني في التصغير كالرباعى ولا شك في لحوقها
نحو سقيرة * قلت * نحن لا ندعى ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم
بل في موضع بثقل اللفظ بها وذلك في المبكر بخلاف المصغر * السادسة عشرة *
قال ابو البقاء في (التبيين) اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف
في نحو هذا بكر ومررت بكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذا
الاعراب لا يكون قبل الظرف وانما يريدون انها يملأها * السابعة عشرة *
قال ابن عيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو
الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما
راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة
وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا ولد لك دخلت الامة على الحركة كما
دخلت الالف اذا الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض
* فائدة * قال بعض شراح الجمل السؤال عن مبادى الائمات يؤدى الى
التسلسل فلماذا لا ينبغي ان يسأل لاي شئ انقردت الاسماء بالجر وانقردت
الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال
المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع واضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم * وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انها لما شبهت

الفعل المضارع. وحكمه في محكمه فلم يفتون ولم يتخض كالفعل كان يجب ان
يحمل فيها الحذف على جزم الفعل الذي اشبهته بدل محمله على النصب
ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الحذف ويكون فيه ترك
العلامة علامة * والجواب * عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال
للمضارعة لان الحذف لو كان فيها لكان يكون بالاضافة لانه ليس من
عوامل الحذف ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او
للاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستيتمه فلا يكون فيها اضافة واذ لم يكن
فيها اضافة لم يكن فيها حذف فان اضيف الى الفعل فاما يضاف اليه في اللفظ
ولمصدره في المعنى ولذلك لا تتوثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي
لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب
شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها *

حكاية الحال من القواعد الشهيرة *

قال ابن هشام في (المنقى) القاعد السادة انهم يعبرون عن الماضي
والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحتضار في الذهن
حتى كانه مشاهد حالة الانقباض نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة *
لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه *
اذ ليس المراد تقرب الرجل من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول
هذا كتابك فخذ. وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا
فحكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثيرمحايا فسقناه ببلد
ميت فاحيينا به الارض * الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثيرمحايا احتضار تلك

الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره الخجائب تبدو
اولا قطعاً متضام منقلب بين اطوار حتى تصير ركناً ومنه ثم قال له كن
فيكون * اي فكان ومن يشرئ بالله فكما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوى
به الريح في مكان حقيق * ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري
فرعون وهامان * ومنه عند الجمهور وكلمهم باسط ذراعيه * اي يسط
ذراعيه بدليل وقلوبهم ولم يقل وقلوبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي
وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتُمون * الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التداعي وفي الآية
الاولى حكيت الحال الماضية * ومثلها قوله

* جارية في رمضان الماضي * تقطع الخديش بالاياضي *
ولولا حكاية الحال في قول حسان * يفشون حتى لا تهر كلابهم * لم يصح الرفع لانه
لا يرفع الا وهو الحال * ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول *
* الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ماله * نظير *

وفيه فروع * منها * مزوان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعلا
او فاعلا والاول له نظير فيعمل عليه والاخر ان مثلاً لم يجيئنا ذكره
ابن جني * ومنها * فم امله فوه برة فوز حذفت الهاء لشبهها بحرف الهمزة لحقائقها
وقربها في المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف الهمزة فيبيت الواو التي هي
عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفاء نحو كها بحركات الاعراب وانفتاح
ما قبلها ثم يدخل التنوين على حذو حوله في نحو غصن ورحى فتحذف الالف
لالتقاء الساكنين فيبقى المغرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير

فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميالا لان الميم حرف
 جلد يتحمل الحركات من غير استئصال وها من الشفتين فهما متقاربان
 ذكره ابن يعيش * ومنها * الف كلا وليست زائدة ثلاث يبق الاسم الظاهر
 على حرفين وليس ذلك في كلامهم اطلاقا ذكره ابن يعيش ايضا * ومنها *
 مذهب سيبويه ان التاء في كل ما بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها
 في بنت واخت والفها للتنايث ووزنها فعلى كذا كرى وذهب الجرمي
 الى ان التاء للتنايث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس في
 الاسماء افتعل ولم يبعد ان تاء التنايث تكون حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش *
 * ومنها * قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة
 معربة من مكان وااءد والواو والالف والياء هي حروف الاعراب * وذهب
 الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه
 وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في
 كلامهم ليس له الاعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له في كلامهم
 فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ماله نظير اولى
 من المصير الى ما ليس له نظير * ومنها * قال ابن الانباري ذهب البصريون
 الى ان الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وذهب
 الجرمي الى ان اتقلا بها هو الاعراب وقد افسده بعض النحويين بان هذا
 يؤدي الى ان يكون الاعراب بتغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له
 في كلامهم * ومنها * قال ابن فلاح في (المنقى) صفة الاسم
 لا المبني يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بناء

لان الموصوف والصفة جملا كالمشي الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لعلها
 بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليها وهما معربان فبنيا معها لانه
 يؤدى الى جعل ثلاثة اشياء كشي واحد ولا نظيره * ومنها * قال ابن فلاح
 ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذف ياء وعوض منها الميم المشددة
 في آخره * وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اي اقصد
 حذف الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
 وصار اكلة واحدة ولا يستكرت تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها
 مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وام قالوا فماصرنا
 اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلاد ايل * وقال الاندلسي في (شرح
 المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل اعرا به باعراب ما قبله لانه يؤكد لما قبله
 ورده البصريون بان المكى لا يكون تأكيد الله يظهر في شيء من كلامهم والمصير
 الى ما لا نظيره في كلامهم غير جائز * وقال ابن جني في الخصائص اذ ادل
 الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء
 على فعل ابتلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان
 ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل
 فانك محتاج الى النظير الا ترى الى غزوبت لما لم يقم الدليل على ان واو
 وتاء اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعول لما لم تجد له
 نظير او حملته على فعلية لوجود النظير وهو غفريت وتفريت * وكذلك
 قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال
 المضارعة لم تر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى وسوف

يعطيك ربك فترضى بفعل عدم النظير د اعل من انكر قوله فاما ان لم يقم
الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك في الهمزة
والنون من اند لس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعول وان كان
هذا مثالا لانظيره وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة
شيء على فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذ ثبت ان النون زائدة
فقد يرد في يدك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي اول
الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون
اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء
الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذن ان الهمزة والنون
زائدتان وان الكلمة بهما على انفعول وان كان هذا مثالا لانظيره فان ضام
الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كقولك عنتر فالدليل يقتضي
بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل * وقال
ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان
وايسا يمينيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا يكون
مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك * وقال ابن يعيش وهذا الشارة
الى عدم النظير قال واذ اقام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد
فلا شك انه يكون مونسوا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا
* وقال الشلوين قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل
اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدى الى ان يكون الاسم
المعرب على حرف واحد في قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة

على الاعراب وذلك خروج عن الظاهر فلا ينبغي ان يقال به *

قاعده *

قال ابن يعيش يجوز ان يسمى الرجل بالانظير له في كلام ولهذا لم يذكر
سيبويه ثل في ابنية الاسماء لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير معول
عليها في الابنية *

حمل الشيء على نظيره *

قال ابن الاثير في النهاية الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا
على نظيره وهو سامرو وسارقان السارق المحدثون

الحمل على احسن القبيحين *

عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك انك تحضرك الحال ضرورتين
لا بد من ارتكاب احدهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما خفا
وذلك كواو ورتل انت فيها بين ضرورتين * احدهما * ان تدعى كونها
اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة
الامع التكرير نحو الووصوة والوجهة ووصويت وفوقيت * والاخرى *
ان تجعلها زائدة او لا والواو لا تزداد او لا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزداد او لا
فان هذا الامر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل
الكلمة عليه * ومثل ذلك فيها قائما راجل لما كنت بين ان ترفع قائما فنقدم
الصفة على الموصوف وهذا الا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا

على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذا لك ما قام الازيد احد
 عدات الى الصب لانك اذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت
 دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة
 تاخير عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه
 غيره انتهى * وقال ابراهيم في نحو فيها قائما رجل ابو الفتح يسمى هذا الحمل
 احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح
 فحمل على احسنهما * وقال ابن يعيش انما يمنع العطف على عاملين عند الخليل
 وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره
 فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب
 بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر فلذا
 لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سوداء ثمرة ولا يبيضاء شجرة على عاملين
 كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جريضا بالعطف على سوداء والعامل فيها
 كل ونصب شجرة عطفا على خبر ما * ومثله عند هم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو
 ويخفضون قاعد ابا العطف على قائم المخفوض بالياء ويرفعون عمرو ابا العطف
 على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله * فان قيل *
 حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف
 على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف
 على عاملين * قيل * لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما
 مجيئه فنحو * وبلدة ليس * بها انيس اي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لا فعلان
 وقول روبة لما قيل له كيف أصبحت خير عا فاك الله اي بخير * وقد حمل

اصحابنا قراءة حمز والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام
والامرفيه ليس يبعد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال
وان كان قبله ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله
نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من جهة القياس فلان الفعل لما
كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز
في الفعل على سبيل الندرة *

* حمل الشئ على الشئ من غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم *
عقده ابن جنبي باباني الخصائص * قال اعلم ان هذا باب طريقة الشبه لللفظي
وذلك كقولنا في النسب الى مافيه همزة التانيث بالواو وذلك نحو حمراوى
وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لثلاث نعم علامة التانيث
حشوا فمضي هذا على هذا لا يختلف ثم انهم قالوا في النسب الى علماء علمباوى والى
حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة
حمراء و بابها بالزيادة حملوا عليها همزة علماء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تغلب في
حمراوى لكونها زائدة فتشبه بها همزة علماء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما
اتفقتا في الزيادة حملت همزة علماء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا
الى ان قالوا في كساء وقضاء كساوى وقضاوى فابدلوا الهمزة واوا حملا
لها على همزة علماء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس
للتانيث فهذه علة غير الاولى الاتراك لم تبدل همزة علماء واوا في علمباوى
لانها ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا غير التانيث
ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراوى فشيءوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث

كانت اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت
همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه
لفظية يجعل احدها على ما قبلها تشبها به وتصور الاله واليه والى نحوه
او ما سيبويه بقوله وليس شئ مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجهها
وعبلى ذلك قالوا اصحرا وات فابدلوا الهمزة واو والثلا يجمعوا بين
علمي ثاينث ثم حملوا التشبيه عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التشبيه
ثم قالوا علبا وان حملا بالزيادة على حمر او ان ثم قالوا كسا وان تشبيها له
بعلبا وان ثم قالوا اقرا وان حملا له على كسا وان على ما تقدم وسبب هذه الحمل
والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللفظة وسمتها وغلبة حاجة اهلها الى
التصرف بها والترجح في اثائها لا يلبسونه ويكثر من استعماله من الكلام
المنثور والشعر الموزون والخطب والسجود ولقوة احتباسهم في كل شئ
وتخيلهم ما لا يكاد يشعربه من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف
من الاسماء للشبه اللفظي نحو احمر واصرم واحمد وتالب وتنصب علمين
لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فخذوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لاحصة
له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية انتهى *

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل *

ومن ثم قال الاكثرون ان رحن غير منصرف وان لم يكن له فعل لان ما لا ينصرف
من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط * وقال ابن يعيش ذهب
بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن ياء وذلك لانها قد اميلت * قال سيبويه
لو سميت بكلا وثبت لقلب الالف ياء لانه قد سمع فيها الا مالة والامثل

ان تكون منقلبة عن واو لانها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو
اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف
وقال السخاوي (في تنوير الدباجي) سال سيبويه الخليل عن ومان فقال
لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به * قال
السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شئ اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر
زيادة الالف والنون * وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون
في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر * وقال الشلوين المحذوف من ذوباء
او واو لان الغالب على الاسم الثاني المحذوف منه لامه ان تكون اللام
المحذوفة منه ياء او واو والاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء
من حرفينبغي ان يحكم على ذوبان المحذوف منه ياء او واو لا غيرهما لانها
اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء * وقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما اذا كانت معمولة
على غيرهما مما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان يقال
في جمعه ندمانون لان موثته ندمانه ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون
ذلك وان كان قد اجازوه هو بعد ذلك وتوجيه شذوذه ان المطرد في
باب فعلان ان لا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا
يقول في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا ذكر منه الا هذا
* وقال ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذ لم تمل ثقلب في التشبيه
واو واذا اميلت ثقلب ياء لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة
عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذ نحو العشاء في المعين فحمل المجهول

من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون الفة منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه ومالم يمله المليون من هذا النوع فالفة منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه فان جهل امر الالة اعني وجودها وعددها في هذا النوع حمل على ما الفة منقلبة عن الياء لان الاكثر زعموا فيما له الف ان يكون انقلابها عن الياء لاعن الواو لان الياء اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مريان انتهى * وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ ممدوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى * وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انه حرف يجر الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اترددت الكلمة بين ان يكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل الاسماء في الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان المطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها * فان قيل * توافق الجمل يعارضه انك اذا انصبت

تحتاج الى تقد يرواد رفعت لم تحتج الى تقد يرشي * فالجواب * انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى * وقال ابن فلاح في (المغني) لام ذى بعني صاحب ياء على الاصح حملا على الاكثر فيها عينه واو * وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل من الياء من في هذي وانما كسرت ووصلت بالياء لانها في اسم غير متمكن مبهم فشبّهت بها الاضمار لذي قبله كسرة نحو به وبغلامه * وقال سيبويه ولا علم اخذ انضمها لانهم شبهوها بالياء الضمير وليست للضمير فتحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على اصل القياس بقول هذه هند * وقال ايضا الياء الثانية في قوقيت وضوضيت اصل لان الاولى كررت واصلا وقوقوت وضوضوت وانما قلبت الثانية ياء لوقوعها رابعة على اعربت وادعيت * فان قيل * فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجمعيت * قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزات وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر * وقال الميم من منيج اسم البلد زائدة والنون اصل لان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا والعمل انما هو على الاكثر * وقال الما لقي في وصف المباني الا المفتوحة المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لان بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لانها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماء وامواء وفي اهل قالوا آل والاصل آل

فسهلوا الهمزة والماء قد أبدلت من الهمزة في اياك فقالوا هياك وفي ارحت
 الماشية قالوا هرحت وفي اרכת الماء قالوا هركت وفي اشياء غير هذه فالحمل
 على الاكثر اولى * وقال ابو حبان في (شرح التسهيل) الى امان تقتن بما
 بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقتن بذلك
 قرينة كان على حسبها وان لم تقتن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه
 لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقتنرت
 قرينه ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب
 الحمل على الاكثر *

الحمل على المعنى *

قال في الخصائص اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح
 مبيح وقد ورد به القرآن وفصح الكلام منشور او منظوم كثنائث المذكر
 وتذكير الموث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حل
 الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك
 فمن تذكير الموث قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي اى هذا
 الشخص * فمن جاءه موعظة من ربه * لان الموعظة والوعظ واحد * ان رحمة الله
 قريب * اراد بالرحمة هنا المطر ومن تائث المذكر قراءة من قرأ تلتقطه بعض
 السيارة * وقولهم ذهببت بعض اصابعه انت ذلك لما كان بعض السيارة سبارة
 في المعنى وبعض الاصابع اصبع * وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي
 الحاجة في المعنى وانشدوا *

* انهجريت ابالحجاز تلفعت * به الخوف والاعداء من كل جانب *

ذهب بالخوف الى الخافة وقال

✽ شعر ✽

✽ يا ايها الراكب المزجي مطيته ✽ سائل بني اسد ما هذه الصوت ✽
انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا من اهل
اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته
كتابي فقال نعم اليس بصيغة قلت فما للغوب قال الإحمق وقال

✽ شعر ✽

✽ لو كان في قلبي كقدر قلامة ✽ حبال يبرك قد اتاها ارسل ✽
كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المونث كاتان واثن وعناق واعنق
لما كان الرسول هنا انما يراد به المرأة لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا الباب ✽
وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا ذهب بالتاثير الى الريشة ✽ وقال
✽ فكان مجني دون كنت اتقى ✽ ثلاث شغوص كاعيان ومعضر ✽
انث الشغص لانه اراد به المرأة وقال

✽ شعر ✽

✽ وان كلا باهذه عشر ابطن ✽ وانت بري من قبائلها العشر ✽
ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبائلها واما قوله كما شرحت
صدر القناة من الدم ✽ فان شئت قلت انث لانه اراد القناة وان شئت
قلت ان صدر القناة قناة وقال

✽ شعر ✽

✽ لما اتى خبر الزبير تواضعت ✽ سور المدينة والجبال الحشم ✽

ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ليس ما بعد علمت استفهاما
بل الهمزة فيه للتسوية * ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة
للجملة النغاية نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا، قياس الفعل ان لا يضاف
اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة * وقال الزمخشري
في الاحاجي قولهم نشدك بالله لما فعلت كلام محرف عن وجهه معدول عن
طريقته مذهوب مذهب ما غربوا به على السامعين من امثالهم ونوادير
الغازم واحاجيهم وملحمهم واناجيت كلامهم وسائر ما يدلون به على
اقتدارهم وتصريفهم اعنة فصاحتهم كيف شاؤوا ويان عدله ان الاثبات
فيه قائم مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك *
وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجى هذا الكلام مما عدل
من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفنا في الفصاحة وتفننا في العبارة
وليس من قبيل الانغاز * وقال ابو علي هو كقولهم شر اهرذ اناب بقي في ان
اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ما اهرذ اناب الا شر * قال
وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الافعلت اقيم مقام الافعلك
قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره قوله *

* شعر *

* ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم تاكلهم الضبع *
قال مسيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اى لان كنت
في نفر وجماعة من اسرئك فان قومي كذلك وهم كثير لم تاكلهم السنة
ولا يجوز عند مسيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة *

وقال الزمخشري من المحمول على المعنى قولهم حسبك نعم الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امر وفعل خير اتيب عليه لانه بمعنى ليتق الله امر وليفعل خيرا * وقال ابو علي الفارسي في (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم اشراهرا ذاناب وشيء جاء بك وقوله انما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يؤد الى فساد والتباس فان يحمل على المعنى حيث يؤدى الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سبويه قوله مررت بزيد وعمر واذا مر بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمر وفتنى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا منها لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا ممكن ان يظن ان المعنى ما ضربتها ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمر لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ابتصاص من هذا المعنى كذلك جمع قوله ما مررت بزيد وعمر وما مررت بواحد منها ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا *

قاعدة

اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى يدى بالحمل على اللفظ وعلى ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فتفى راجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداعة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ تفهم معناه عقبه فاعتبرا لا سبق وبانه لو عكس

الحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لانه الممول
على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين * وقال ابن جنى في (الخصائص)
اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اباه لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك
مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شئ قال رؤس
كبير بهن يستطمان * وقال ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده
على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى
فلا يعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي
الرجوع الى الاضعف * واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء
دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارد دليل على
قوته فلا يستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد * قال
واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتباره المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد
باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين فيها ابدان * قد احسن الله له
رزقاً * تحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف
فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف * وقال
الامام ابو الحسن الابدی في (شرح الجزولية) العرب تكره الانصراف
عن الشئ ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه
في الفاظهم وانشد *

اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكدر * اليه بوجه آخر الدهر ترجع
ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى

مجموع وكن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع
في النعوت * قال الشلوبين في (شرح الجز ونية) اذا قلت ما اظن احدا
يقول ذلك الا يزيد انما نصب اجود على انه بدل من احد واما الرفع
على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود
الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين *

حمل الشيء على نقبضه *

فيه فروع * منها * قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام
وحدوها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقبضه وهو
التعريف حرف واحد قبالا مصدر النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة
كالنوين * وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي ذكرها فعمل على فعال
الا عجماء واعجمف وعجماف * قال في (البسيط) والذي حسن جمعها في قوله تعالى
سبع عجماف * حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقبض كما يحملون النظير
على النظير * وقال ابن جني في (الخصائص) كان ابو علي يستحسن قول الكسائي
في قوله * اذا رضيت علي بنو قشير * انه لما كان رضيت ضيد فخطت عدي
رضيت بعلي حملا للشيء على نقبضه كما يحمل على نظيره وقد سلب سيبويه
هذه الطريق في المصادر كثير افعال قالوا اذا كما قالوا اكذ او احدها ضد
الآخر * وقال ابن اياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقبض مشاكلا للنقبض
لان كل واحد منهما يتا في الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما * قال
وقد ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لام الامر انما جازمت لان الامر للمخاطب
موقوف الآخر نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كاللفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت

عليها لا في النعي من حيث كانت ضد الحاء * وقال ابن عصفور في (شرح الجمل)
 (كم) ان كانت اسم استفهام كان باؤها النضمام معنى بحرف الاستفهام وان
 كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذك للباهاات والافتحار
 كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل
 والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النضير يجري مجرى ما يجانسه *
 وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما كسرت النون في المثنى لسكونها وسكون
 الالف قبلها والكسرة نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشئ الذي هو
 نقيضه لان الشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره * وقال السهيلي في (الروض
 الانف) يحملون الصفة على ضدها قالوا وعدو بالهاء حملا على صديقه * وقال
 الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في تذكرته قبل لم يبي عوض على الضم مع
 انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو قوط
 كما قيل في كم * وقال ابن النحاس في (التعليقة) لا يشئ بعض ولا يجمع حملا
 على كل لانه نقيض وحكم النقيض ان يجري على نقيضه * وقال ابن
 فلاح في (المنى) الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا
 عد منى وفقدت حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده
 وقال الجاربردي في (شرح الشافية) بطنان فعلا لانه نقيض
 ظهران لان ظهران اسم لظاهر الريش وبطانا لباطنه وظهران فعلا لانه
 بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض * وقال ابن هشام في تذكرته
 هذا باب ما يوافق فيه الشئ على نقيضه وذلك في مسائل * الاولى لا النافية * حملوها
 على ان في العمل في نحو لاطالما جبلا حسن الثانية رضي عدوها بعلى حملا

على سخط قاله الكسائي * الثالثة * فضل عدوه بعن حملا على نقض ودليله قوله
 * لا ابن عمك لا افضل في حسب * عنى ولا انت د ياني فتعزذني *
 * قال ابن هشام وهذا مما خطر لي * الرابعة * نسي علقوها حملا على علم * قال
 * ومن انتم انا نسينا من انتم * . وريحكم من اي ريح الا عاصر *
 * الخامسة * خلاصة سموها على ضد هاء من باب فعالة لانه وزن فاعلة تضي
 المرمى والمبقي قال وهذا مما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان الهمال
 هاء على مخالف باب زبالة وفضالة لان سلم انه الوزن بل الحروف يقال وهو
 محل نظر * السادسة * جميعان وعطشان حملوها على شعبان وريان وملان
 لان باب فعلا ان الامتلاء * السابعة * دخل حملوها على خرج فجاءوا بمصد رها
 كمصد ره فقالوا ادخولا كمر وجاهذا ان دخل متهدية وان قلنا انها قاصرة
 فلا حمل * الثامنة * شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا اشكرته وله وبه قاله
 ابن خالويه في الطارقيات * التاسعة * قالوا بطل بطلالة حملا على ضد هاء من باب
 الصنائع كنجر نجارة * العاشرة * قالوا مات موتانا حملا على حيي حيوانا لان
 باب فعلا ان للقلب والتحرك * الحادية عشرة * كم الخبرية حملوها على رب في لزوم
 الصدريه لانها نقيضها الثانية عشرة * معمول ما بعد لم ولمتخدم عليها حملا على
 نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم
 المعمول في ما ضرب زيد لانه ايضا نقيضه الايجاب وليس بشي لانه لا يلزم
 اعتبار النقيض * الثالثة عشرة * قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن
 ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان قلما تكون للنفي انتهى * وقال في موضع
 آخر من نذكرته كما يحملون النفي على النفي غالبا كذ يحملون النقيض على النقيض

قليلاً مثل لا التافهة للبس ملحوا على أن وتم للتكثير اجروها مجرى رب
التي للتقابل فصدروها وخصوها بالنكرات وقالوا المرأة عدوة فالحقوا فيها
تاء التانيث وحكم فعول اذا كانت صفة للموت و كان في معنى فاعل ان
لا تدخله تاء التانيث وقالوا المرأة صبور وناقصة رغوت لانهم اجروا
عدو وجمعي صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها
في عدوة وقالوا الغدايا والعشاياء فجمع عدوة وغداة على فعال وحكمه ان
يقال فيه غدات وغدوات وغدوة وغدوات لانهم ملحوا على العشاياء وهي
في مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشي آخره *

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان لا يضاف ضارب الى فاعله لانه لا تضيفه اليه
مضمر فكذا لك لا تضيفه اليه مظهر اقال وجازت اضافة المضمر الى الفاعل
لما جازت اضافته اليه مظهراً * قال ابن جنى كان اباء عثمان انما اعتبر في هذا
المضمر فقد مدو حمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكماً في باب
الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين
من المظهر ولذا لا يجتمعان في نحو ضارباً بك وقاتلونه من حيث كان
المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين بلفظه وقوة اتصاله و ليس كذلك
المظهر لقوته وقوة صورته الا انك تثبت معه التنوين فتنبه نحو ضارباً بك
زيد فلما كان المضمر مما يقوى معه سرامة الاضافة حمل المظهر وان كان هو
الاصل عليه * ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو
رايت الزيد بن ومررت بالزيد بن لا استوائهما في المضمر نحو رايتك

ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عرّي منه جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التشبيه وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعي هنا امر اغير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعاً على اصل لا اصلاً على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متاصل في الاعراب لا في البناء فاذا بد هتك هذه المواضع فتعاطفتك فلا تجتمع لها ولا تلتصق باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الحصر منها مناظر اكان او خاطر انتهى وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما الاضافة والاخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما اجاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئاً بشئٍ مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما الاتراحم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه فتموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا الاسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلاث هربة وفي قولهم سببنا

وكسلا وأجروا غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لمرور بي وهو الله وهي
التي فعلت * وقوله فقلت احي سرت ام عساد في حلم * وقوله ومن يتق الله
فان الله معه أجرى تقى مجرى علم حتى صار تقى كعلم وأجروا اللازم
ومجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى * فاجرى
النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي
لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية والجمع
وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله * كان
ايديهن بالقاع القرف * وحملت الالف على الياء في قوله *

* اذ العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تمسلق *

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله * قد ضمننت ايام الارض *
والمتصل موضع المنفصل في قوله * ان لا يجاورنا الا لك ديار * وقلبت الواو ياء
استحسانا لاعتقاده في نحو غديان وعشيان وايض يباح وقلبت
الياء واوا استحسانا لاعتقاده في قوة علة في التقوى والبقوى والرعى والفتوى
وقولهم عوي الكاب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شذو فرو عض
ومد واتبعوا الاول الثاني نحو اقتل ادخل اخرج فلما رأى سيبويه العرب
اذا شبهت شيئا بشئ فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه
تثنيتهما وتعميها المعنى الذي شبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه
ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا
النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره
ايضا قولهم يا امية الاتراهم لما حذفوا الماء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الماء اقرؤا

الفتحة بجها لاعتبار الفتحة في الميم وان كان الحذف فرعاً وكذا قولهم
اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانت الفعل فصار
اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التانيث الذي هو الفرع بجها له
ف قيل اجتمعت اهل اليمامة * قال ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم
في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد فمن
ذلك نحو اخوك واباك وهنيك فان ابابكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت
منه هذا التقدير توطية لما جمعه من الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا
نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعرابوا بعض الاحاد بالحروف حملاله
على ذلك في التثنية والجمع فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعرابوه بالحرف وان كان
في رتبة الاحاد والاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم الفرعية
ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد
اضعف لفظاً من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف
كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم
لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى
ان حذفوا العزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يفرز * ومن ذلك
ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا معزى ومدعى
فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبل وسكرى * ومن
ذلك حذفهم ياء تسمية وان كانت اصلاً حملها على ياء شتيقة وان كانت زائدة
فقالوا تحوي كما قالوا شقوي وحذفوا النون الاصلية في قوله * ولاك
استنى ان كان ماؤك ذا فضل * وقوله * وكانها ملآن لم يتغيرا * وقوله *

غير الذي يقال ما لكذب * كما حدقوا الزائد في قوله * وحاتم الطائي وهاب
 المني * وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا * ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب
 الى الواحد على الجمع وهي اناى عنه الاتراهم قلبوا همزة التاثير فيها واوا
 فقالوا احمر او ان كما قلبوها فيها واوا فقالوا احمر او ات * ومن ذلك حملهم الاسم
 وصحوا الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم
 رتبة الفعل الى ان شبهوا بابا ورائه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب
 بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بهي في العمل
 وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف بحملهم اياها على لعل فهذا
 ونحوه بذلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاصقها وانصال اجزائها وتلاحقها
 وتناسب اوضاعها * وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل المصدر لانه
 اصل للفعل وفيه حروف الفعل فاشبهه بفعل *

حرف الخاء

خلق الادلة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه
 يونس من قول العرب ضرب من منأى انسان انسانا ورجل رجلا الا
 تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر
 مردت برجل اي رجل فجرد ابا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب
 * والذهرا يتماحال دهاير * اي والذهر في كل وقت وعلى كل حال
 دهاير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي *

شعر

* الالهيا مما لقيت وهيا * وويحالمم التي منهن ويحما *

* واسماء اسماء ليلة ادلت * آلي واصحابي باي وابنا *

قال فجرد اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما قوله وابنا فكذلك ايضا غير ان لك في ابنا وجهين * احدهما * ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر مالا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل مازائده بعدها للتاكيد * والآخر * ان تكون فتحة النون من ابنا فتحة الترتيب وتضم اير الى ما فبني الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت بيت وحينئذ يقدر في الالف فتحة مالا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان

* اثور ما صبدكم ام ثورين * ام تيمك الجماء ذات القرنين *

فقوله اثور ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف وبيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما والكلام في اثور ما * واخبرنا ابو علي ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تطقون * الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبني الاول على الفتح وهما جيمعا عنده في موضع رفع صفة لحق * ومما خلعت به دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي

* اني جزوا عامرا سوء بقلهم * ام كيف يجزوني سوء من الحسن *

* أم كيف ينفع ما تعطى الملقوق به * ربما ن انف اذا ما ضن با للبن *
 فام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذل ومحال اجتماع حرفين
 لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى
 ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة
 بل فترك والنحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام
 لانها لو خلعت عنها الوجوب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام
 فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من
 منأ لما خلعت عنها دلالة الاستفهام * ومن ذلك كاف الخطاب
 للذكر والمؤن نحو رايتك هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم
 قد تجتمع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك وابصر ك زيدا
 وانت تريد ابصر زيد او لبسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم ارأيتك
 زيد اما صنع * وحكي ابو زيد بلاك والله وكلاك اى بلى وكلا فالكاف في
 جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من
 الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت
 حرفا للخطاب والاسم ان وحده * قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك
 بالكاف في قول الانسان هو مثلاً للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو
 عروها من معنى الاسمية * قال فان قيل فكان ينبغى ان لا يستنكر خطابه
 بانث لما ذكر * قيل التاء وان كانت حرف خطاب لاسما فان معها نفسها الاسم
 وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس كذل قولنا ذلك
 لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب

نفسه وهو ان والمقصود ما عظام الملوك بان لا تبذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضوعين * ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في ويعصرون السليط اقاربهم * كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتنبيه والتانيث * ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا او قول الله سبحانه الا انه يشتون صدورهم * فالأهذه فيها شبهتان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها ياء خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها لياء دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يسجدوا لله * وقول الشاعر

شعر

* الا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم * ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطبالة * ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان نعم فانا قوم * ومن ذلك همزة الخطاب في ها يارجل وها يا امرأة كقولك هاك وهاك فاذا الحقها الكاف جردت هاء من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح في ابداء هو قولك هاك وهاك وهاكا وهاكم * ومن ذلك ياء في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو يا زيد يا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا * كانه قال الا ها اسجدوا * وقول ابي العباس انه اراد الا يا هو لا اسجد وامر دود

عندنا * وكذلك قول العجاج * ياد ارسلني يا اسلمي ثم اسلمي * فانما هو
كقولك ها اسلمي * وكذلك قولهم هلم في التنيبة على الامر هذا خلاصة ما
ذكره ابن جني في هذا الاصل * وقال شيفه ابو علي في (التذكرة) وقال
ابو بلقاء في (البيان) اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت
دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان *

* حرف الراء *

* الرابط *

يحتاج اليه في احد عشر موضعا * الاول * جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء
تاتي * الثاني * جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير * الثالث * جملة الصلة ولا يربطها
غالب الا الضمير * الرابع * جملة الحال ورابطها ما الواو او الضمير او كلاهما
* الخامس * المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحوز به اضربته او ضربت اخاه
* السادس * والسابع * بدل البعض وبدل الاشمال ولا يربطها الا الضمير
نحو عموا وصموا كثير منهم * عن الشهر الحرام قتال فيه * وانما لم يحتاج بدل
الكل الى رابط لان نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ
لا تحتاج الى رابط لذلك * الثامن * معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا
الا الضمير * التاسع * جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا
الا الضمير نحو فمن يكفر منكم فاني اعذبه * العاشر * العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما باطاف كافي قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما
نحو وان كان يقول سفيها * وانهم ظنوا كما ظنتم ان ابن يبعث الله احدا * الحادي
عشر * الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه

والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرًا * فائده * اذ اقلبت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلاثة اقوال * احدها * قول الكوفيين ان ال نائية عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة * الثاني * قول البصريين انه محذوف اي الوجه منه * الثالث * قول الفارسي و تبعه ابن الجباز انه ضمير في الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته * قاعده * قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة *

* الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه *

قال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) ان السند الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وقد كان اصل المضارع ان يكون مبنيا وانما عرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه ونشبهه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه * قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين انه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذي لحقت له الامر هو المعنى الذي لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل ونشبهه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه * قلت * ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا شبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التي هي من خصائص الاسماء *

﴿ رب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة ﴾

قال ابو علي الفارسي في (البغداديات) في قوله ﴿ لا تجزعي ان منفسا اهلكته ﴾ ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران اي ان اهلك منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة لا تساعدهم فيها بدليل ايلائهم اباها الاسم ولان تقدمها مقول دلالة عليها ولهذا الجواز سيويه بمن تقرر امره ومنع من تصرف انزل حتى يقول عليه ﴿ وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالحفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيد افانه ضعيف جدا وحسن في ضروفي وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو ازيد اظنته قائماً بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة *

﴿ رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ﴾

قال ابن هشام في (المغني) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للمطفئ نعين انها فاء الجزاء * فان قلت * فقد استغني عنها في قوله ﴿ فاما القتال لا قتال لديكم ﴾ قلت * هو ضرورة * فان قلت * فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى والذين اسودت وجوههم اكفرتم * قلت * الاصل فيقال لهم اكفرتم

فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف وزب شئ يصح تبعاً ولا يصح استغناءً لا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح * بما كان في الشئ لغتان فانفقوا على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر ذكره الفارسي في التذكرة *

حرف الزاء

الزيادة

فيها فوائد * الاولى * قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمنع منها الرباعي والخماسي والمحقق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك جرباً ان لا يشد عليه النظر فيها * الثانية * قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تنساء * وهذا عمله ابو عثمان المازني * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده

شعر

* هويت السماء فشيبني * وما كنت قد ما هويت السماء *

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين بمعنى هويت السماء قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف * قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ما لا فائدة بمعنى كالف ضارب وواو مضروب واما الضرب من التوسع في اللغة نحو

الف حمار وواو عمود وياء سعيد * قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة
 في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جوذر حكى فيه الجوهري « الفتح
 والضم فالمهزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من ضم اد ليس في الاصول
 مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت
 زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى
 هذا محال * وكذا لك ثقل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لامحالة
 لعدم الظهور ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة
 في لغة اخرى انتهى * الثالثة * في زيادة حروف المعاني * قال الزمخشري
 في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء * قال ابن يعيش في
 (شرح المفصل) الزيادة والالتقاء من عبارات البصريين والصلة والحشون من
 عبارات الكوفيين ونعني بالزائد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث
 معنى وجملة الحروف التي تزداد هي هذه الستة * قال وقد انكر بعضهم وقوع
 هذه الاحرف زوايد غير معنى لانه اذا كان يكون كالبعث وليس يخلو
 انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان
 الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما
 ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد انه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب
 من التاكيد والتاكيد معنى صحيح * وقال السخاوي من النحاة من قال
 في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم
 من يقول زائدة ومنهم من يقول لهو ومنهم من يقول تو كيد وابي بعضهم
 الا هذا او لم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت للمعنى البتة

* وقال ابن الحاجب في (شوح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة أو اعراب لم يكن عند حذفها * وقال الاندلسي في (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى * قال * والقرص بزيادة هذه الحروف عند سبويه التاكيد قال عند ذكره فيما نقصهم فهي لغو في انهم لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان يجي من العمل وهو توكيد للكلام * قال السيرافي بين سبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبين انه للتاكيد لثلايظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح * ومذهب غيره انها زهدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تاتي له وصلاح * ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي عنده من التاكيد اللفظي وعند سبويه تاكيد للنفي ويبطل مذهب الفراء بانه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاءني من احد ليست حرف نفى وقوله كدت النفي وجعلته عاما * فان قلت * العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض في نقل الحكم * قلت * انما يكون ما ذكرت لو كان زائد الالمعنى اصلا وراسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزداد الالمعنى * فان قلت * فكان ينبغي ان تزداد ان المشددة في هذا الباب * قلت * حروف العلة ثنتين زيادتها بالاضافة

الى ما له من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين
 زيادتهما بالاضافة الى ما له من المعنى انتهى * وقال النبلي معنى كون هذه
 الحروف زوائد انك لو حذفتهن لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا
 لم يتغير عن معناه الاصلى لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد
 ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغیر معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح
 لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى * وقيل انما زبدت طلبا للفصاحة اذ ربما
 يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فانادات الزيادة التوسعة
 في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى * وقال الرضى فائدة
 الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية * فالمعنوية * تأكيد المعنى كما في
 من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما * فان قيل * فيجب ان لا تكون زائدة
 اذا افادت فائدة معنوية * قيل * انما سميت زائدة لانها لا بتغييرها اصل
 المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تعد شيئا
 لما لتاخر فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويازمهم ان يعد واعلى هذا
 ان ولا م الابتداء والفاظ التاكيد ما كانت اولاز واند ولم يقولوا به وبعض
 الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبارحمة من الله *
 * واما الفائدة اللفظية * فهي تزوين اللفظ وكونه بزيادتها فصيح او كون الكلمة
 او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من
 الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت
 عشا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارئ تعالى وانبيائه
 عليهم السلام * وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد احدهما عن

الآخرى وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك * الرابعة * قال ابن عصفور
في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال
بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم
لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجئ منه الا ما حكى من كلامهم
اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر .

* يموت اناس او يشهب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر *
* الخامسة * قال ابن اياز من الزائد ما يلزم وذلك نحو الفاء في خرجت فاذا
زيد * ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها * واختاره ابن جنى
في (سر الصناعة) * وكذلك قولهم افعله اثر اما اني اول شئ فما زائدة
لا يجوز حذفها * وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور
مع لزومها * وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما في مها وان في
خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة وحينئذ لا تنقدربا لمصدر
ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدر اعن الجثة في قولك عسى زيد ان
يقوم حتى احتاج ابو علي الى تاويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى
زيد القيام انتهى * السادسة * قال ابن يعيش انما جاز ان تكون حروف
النفي اصله للتاكيد لانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاءني الا زيد فهو
اثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المجي لزيد وكذلك قول العجاج * في بير
لاحور سري وماشمر * المراد في بير حور ولا مزيدة وقالوا ما جاءني زيد
ولا عمر فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجي لا حقت

النفى واكد له الا ترى انك لو اسقطت لافقلت ما جاء في زيد وعمرو
لم يختلف المعنى * وذهب الرماني في (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ما جاء في
زيد وعمرو واحتمل ان يكون انما نفيت ان يكون اجتماعا في المجى فهدا يفرق
بين الحقيقة والصلة فالمحقة تفتقر الى تقدم نفى والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال
الاول قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم سبيلا * فلاحنا المحقة
وقال ولا تستوى الحسنة ولا السيئة * فلاح فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى
الحسنة ولا السيئة لان تستوى من الافعال التي لا تكفى بفعل واحد
كقولنا اضطلع اختصم وفي الجملة لا تزداد الا في موضع لا ليس فيه انتهى
* السابعة * قال ابن السراج لازائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته
يفيد التاكيد ونقله عنه ابن يعيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون
عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث
معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت
لمعان غير التاكيد (فائدة) قولهم عبيت من لاشى * قال الطيبي في حاشية
الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان * احدهما * ان تكون
لازائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مزادة من جهة
المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة * امسى
يلدة لاعم ولا خال * وقول الشاخ

* شعر *

* اذ اما دلجت وضعت يد اها * لها دلج ليلة لا هجوع *
لا هجوع صفة ليلة اى لليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم * والثاني * ان تكون

لا غير زائدة لالفاظ ولا معنى كقولهم * غضبت من لاشي وجئت بلا مال * قال ابو علي فلا مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا *

حرف السين

* سبب الحكم قد يكون سببا للضد على وجه *
 عقد ذلك ابن جني بابا في (الخصائص) فمن ذلك الإدغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح * ومنه ان الحزكة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه *
 * سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابق *

فيه نظائر * منها * اضافة الزمات الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع * ومنها * وقوع الفعل في باب التشوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اقمتم ام قعدتم * ومنها * وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ماتا تينا فتعد ثنائيا ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذي قبل الفاء في تاويل المصدر ولهذا صح النصب على اضرار ان يكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرمه فيكرمه اخانا يريد ما زيد مكرم اخانا فيكرمه لانه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك مكرم فكالم يجزان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين مكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر *

حرف الشين

الشدوذ

ويقابله الاطراد * قال ابن جني في (الخصائص) اصل مواضع طرد في

كلامهم المتتابع والاستمرار * ومنه طردت الطريدة اذا اتبعته واستمرت
بين يدك * ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تابع ماؤه
بالريح * وامامواضع شذذفا لتفرق والفرد هذا اصل هذين الاصلين ؟
في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على ستمه وطريقه في غيرها
فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع
الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره
شاذا * قال والكلام في الاطرا د والشذوذ على اربعة اضرب * مطرد
في القياس والاستعمال جميعا * وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد
وضربت عمرا ومزرت بسعيد * ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال *
وذلك نحو الماضي من يذرو يدع * وكذلك قولهم مكان مقبل هذا هو القياس
والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا * ومما يقوى في القياس ويضعف
في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما وقيامها هذا هو القياس
غير ان السماع ورد بخطرته والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك
قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله * لا نعذر ان
اني عسيت صائما * وقولهم عسى العزيز ابو سا * والثالث * المطرد في الاستعمال
المشاذ في القياس * نحو قولهم استخوذوا خوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق
الجل واستفيل الجمل واستنيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير * هنالك
ان يستخولوا المال يخولوا * والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا * كتتميم
مفعول مما عينه واواياء نحو ثوب مصثون ومسك مدوف وفرس متردد ورجل
معرودمن كرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه * واعلم ان الشيء

اذا طرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوار د به فيه نفسه
 لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استخوذ واستصوب
 ادبتهما بمجالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول * في استقام
 استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعداد اعود فان كان الشيء شاذ في السماع
 مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب
 في امثاله * من ذلك امتناعك من وذر وو دع لانهم لم يقولوها ولا غرو عليك
 ان تستعمل نظائرهما نحو وزن وو عد لو لم نسمعهما فاما قول ابي الاسود

شعر

* ليت شعري عن خليلي ما الذي * غاله في الحب حتى ودعه *
 فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك
 استعمال ان بعد كاد نحو كاد زهد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان
 لم يكن فيجاء ولا ما ينافي القياس * ومن ذلك قول العرب اقام اخواك ام قاعدان
 هكذا كلامهم * قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول اقام اخواك
 ام قاعدما الا ان العرب لا تقول الا قاعدان فنصل الضمير والقياس يوجب فصله
 لبعادل الجملة الاولى * قال ومما ورد شاذ عن القياس مطردا في الاستعمال
 قولهم الخولة والخوة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو
 في الاستعمال منقاد غير مناب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في
 صائم صومة وقد قالوا على القياس خانه ولا تكاد تجذ شيئا من نصحيح هذا
 في الياء لم يات عنهم في نحو بايع وسائر يمة ولا سيرة وانما شذ ما لم يزد من هذا مما
 عينه والاياء نحو الخوة والخولة والخول والدول وعلته عندي قريب الالف

من الياء وبمدها عن الواو فاذا صححت نحو الحوزة كانت اسمها
من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب
الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعدها عنها وفي
(شرح المفصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال
على المضارع في قوله *

* شعر *

* ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جمره ذوالشيمة يتقصع *
قال والذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات
فاستعملها في الفعل على المنى وقوله *

* شعر *

* من اجلك بالتي قيمت قلبي * وانت بخيلة بالودعني *
شاذ قياسا واستعمالا * اما القياس * فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام * واما
الاستعمال * فلانه لم يأت منه الا حرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق
كر اترخيم صاحب وكر وان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم
بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين له * قال وقولهم من ابنك
بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ
في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة المستعملين * قال وحكى
بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويمجربه
مجري الاسماء * فيمكنه فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب
في الاستعمال دون القياس (فائدة) قال الجار يردى في (شرح الشافية) اعلم

ان المراد بالشاذ في استعماله ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده
وكثرته كالقود * والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس نكزعال
والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم *

❦ الشئ اذا اشبه الشئ اعطي حكمهما من احكامه على حسب قوة الشبه *
ذكره ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما
حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب
فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشيبه
الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم
وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص
نوعا من الاسماء دون سائر هافهو خاص مقرب للاسم من الفعل * ومن
فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان
* ومنها الف اللاحق لما اشبهت الف الثاني من حيث انها زائدة وانها
لا تدخل عليها تاء الثاني كانت من اسباب منع الصرف * ومنها
سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف * ومنها الشبه بالمضاف
ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضارب زيد او يا مضربا غلامه * قال
ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه * احدها ان الاول عامل في الثاني
كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه * فان قيل * المضاف عامل في المضاف
اليه الجرو هذا عامل نصبا اور فعا قد اختلفا * قبل * الشئ اذا اشبه الشئ من
جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولو لا تلك المفارقة لكان لياه فلم تكن
المفارقة قاذحة في الشبه * الوجه الثاني * ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان

المضاف يختص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضارب بارجلنا اخص من قولنا
ياضارب بالثالث * ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام
المضاف * وقال السخاوي في (شرح المفصل) اذ اشبه الشيء الشيء في امرين
فأرداعطى حكمه ما لم يفسد المعنى ولهذا عملت ما عمل ليس لما شبهتها في النفي
مطلقا وفي نفي الحال خاصة * وقال ابن هشام في المعنى قد يعطى الشيء حكم
ما شبهه في معناه وله فله او فيه ما * فاما الاول * فله صور كثيرة * احداها * دخول
الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي
بخلقهن بقادر * لانه في معنى او ليس الله بقادر وفي كنى بالله شهيد * لما دخله
من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قوله لا يقرأ بالسور لما دخله معنى لا يتقر بن
بقراءة السور ولهذا اقال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك
فقرأت به على حد قوله لا يقرأ بالسور لانه عا ر من معنى التقرب *
* الثانية * جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيد قائم وعمر واكتفاء بخبر ان
لما كان ان زيد قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجزيت زيد قائم وعمر و
* الثالثة * جواز انازيد اغبر ضارب لما كان في معنى انازيد الا اضرب ولولا
ذلك لم يجز ان لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله
لا تقول انازيد اول ضارب او مثل ضارب * الرابعة * جواز غير قائم
الزيد ان لما كان في معنى ما قائم الزيد ان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما
ان يكون ذا خبر وذا مرفوع يعنى عن الخبر * الخامسة * اعطاوهم ضارب
زيد الان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به
النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوه عليه ال ولا يجوز شي من ذلك

اذا ارد المعنى لانه حينئذ ليس في معنى الناصب * السادسة * وقوع الاستثناء
 المفرغ في الايجاب نحو وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين ويا بى الله الا ان يتم نوره * لما
 كان المعنى وانها لا تسهل الاعلى الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره * السابعة *
 العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله * ابي الله ان اسموبام ولا اب * لما كان
 معناه قال الله لى لا اسم بام ولا اب * الثامنة * زيادة لافى قوله تعالى ما منعك
 ان لا تسجد * قال ابن السيد المانع من الشئ امر للمنع ان لا يفعل فكانه
 قبل ما الذى قال لك لا تسجد * التاسعة * تعدى رضى بعلى في قوله
 * اذا رضيت علي بنوفشير * لما كان رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وذه
 وقال الكسائي انما جاء هذا حملا على نقيضه وهو سقط * العاشرة * رفع
 المستثنى على ابداله من - الموجب في قراءة بعضهم فشر بنو ايمنه الا قليل منهم *
 لما كان معناه فلم يكونوا ايمنه بدليل فمن شرب منه فليس منى * الحادية
 عشرة * تذكير الاشارة في قوله تعالى فذا نك برهانان * مع ان المشار اليه
 اليد والعصى وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان
 مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا * فيمن نصب الفتنة وانث الفعل
 * الثانية عشرة * قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازها لانه نفس
 من في المعنى * الثالثة عشرة * قولهم ان احد الا يقول ذلك فاوقع احد في
 الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد
 كذلك * والثاني * وهو ما اعطي حكم الشئ المشبه له في لفظه دون معناه له صور
 كثيرة * احدها * زيادة ان بعدما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى
 الذي لانها بلفظ ما النافية كقوله * ورج الفتى للخير ما ان رأيت * وقوله *

يرجى المرأ ما ان لا يراه * فهذاان محمولان على نحو قوله * ما ان رأيت ولا سمعت
 بمثله * الثانية * دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة
 الواقعة مبتدأ كقوله * لما اغفلت شكرك فاصطنعني * فهذا محمول في
 اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن * الثالثة * توكيد المضارع بالنون
 بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا يصيبن الذين
 ظلموا منكم خاصة * الرابعة * حذف الفاعل في نحو اسمع بهم و ابصر لما كان احسن
 بزيد مشبها في اللفظ لقولك امر بزيد * الخامسة * دخول لام الابتداء بعد
 ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ان هذان
 لساحران * السادسة * قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصابة بضم اية ورفع
 صفتها كما قال يا ايها العصابة وكان حقه النصب كقولهم * نحن العرب اقربى
 الناس للضيف * ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطي حكمه
 وان اتنى موجب البناء * السابعة * بناء باب حذام تشبيها له بنزال * الثامنة *
 بناء حاشافي وقلن حاشانه * لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية * التاسعة * قول
 بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر مما
 كنا قط وآرانه فاقوع قط بعد المصدرية كما تقع بعدما النافية * العاشرة *
 اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شئ
 ولك قصورا وحنى اجتماع روين كقوله *

* بني ابن البرشي هين * المنطق اللين والطعيم *

* الثالث * هو ما اعطي حكم الشئ لمشايبته له لفظا ومعني نحو اسم التفضيل
 و افعل في التعجب فانهم منعوا فاعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل

في التعجب وزنا واصلا وافادة للبالغة واجازوا تصغيرا فعمل في التعجب
 لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرناه وقال الأبندي (في شرح الجزولية)
 حذفت ان مع عسى تشبيهها بكاد وزعم ابن السيدان الاحسن ان يقال شبهت
 عسى بلمل لان كلامهم ارجاء وكما حملوا الغل على عسى فادخلوا في خبرها ان
 نحو لعلك يومان تلم ملة * وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيهه
 القعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف *

❦ الشيطان اذ انضاد انضاد الحكم الصادر عنهما ❦

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (الغرة) قال ولهذا نظائر في المعقولات
 وسائر المعلومات مشاهد او مقياسا لا ترى ان الاعراب لما كن ضد البناء وكان
 الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون وكذلك
 الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون *

❦ الشروط المتضادة في الابواب المختلفة ❦

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في اخر
 نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحح اقيستهم فاذا لم يتأمل
 العرب اختلطت عليه الابواب والشرائط * من ذلك اشتراطهم الجمود
 لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتكبير
 للحال والتمييز وافعل من نعت النكرة وتعريف العلمية بخصوصه لمنع
 الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واي في النداء وفاعل نعم وبش
 والابهام في ظروف المكنز والاختصاص في المبتدأ وصاحب الحال والاضمار
 في مجرور لولا واولى وسعدى وحناني وفي مرفوع خبر كادوا وخوائها

الاعشى نقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل
 في غير مسألة الكحل والاظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف
 البيان والمبين والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر ان المفتوحة اذا
 خففت وخبر القول المحكي نحو قولى لا اله الا الله وخبر ضمير الشأن والجملة
 الفعلية في الشرط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجلتين بعد لما والجل
 التالية لاحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد
 لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو انهم آمنوا * والاسمية بعد اذا الفجائية
 وليتأعلى الصحيح فيهما والاخبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب
 القسم غير الاستعطافي والانشاء في جواب القسم الاستعطافي والوصف
 في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء وفي قولهم جا والجماء الغمير
 وماوطني به من خبر اوصفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبش
 والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير والتقديم
 في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير في الفاعل ونائبه ومفعول
 التعجب والمفعول الذى هو اي الموصولة والمفعول الذى هو ان وصلتها والمبتدأ
 الذى هو ان وصلتها والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل
 ونائبه والجار الباقي عمله والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة
 وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد والاضافة
 في بناء اي الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير *

✽ حرف الصاد ✽

✽ صدر الكلام ✽ قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان

كان حرفاً فمرتبته الصدر بحروف النفي والتثنية والاستفهام والتخصيص وان
 واخواتها وغير ذلك * واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة
 فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر واجراءها مجرى سائر الافعال
 * وقال في البسيط الاسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وان لم تكن
 معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم
 اعرف لتضمنه معنى الاشارة **ضابط** قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام
 ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر
 وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتزلهما مادخلت عليه منزلة الجزء من
 الاسم * وفي امالي ابن الحاجب سبيل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء
 دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتخصيص وان واخواتها
 سوى ان فقولهم زيد اضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيد البس
 على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل
 ضربت البس على السامع ان يكون زيد او ان يكون عمر او نحوه * فاجاب
 بامور * احدها * ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد
 على مفرد فمهما قدمت احد المفردين فلا بد من احتمالهما كلما يقدر تجويزه في الآخر
 * الثاني * ان هذا الباس في احد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام
 الكلام فكان اهم * الثالث * ان تلك الفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها
 مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها
 الفاظ غير لفظها لادي الى التسلسل وهو محال (مسئلة) قال ابن هشام في تذكرة
 زعم بد رالد بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله

عليه فلا تقول ان زيدا اطعمك لا كل وكانه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها
عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير ان يكون رأاه الامام
اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى وان كثيرا من الناس
لقاؤهم يكفرون وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لا ميل واما فساد
التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تاخير فهي انما تحصى ما هو في حيزها الاصل
ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الا ان واللام يصح ان زيد اقام ولان في الدار
لزيد الا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها
هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لم تمت ان *

حرف الضاد

الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر
فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان فائمه متمكن من ان يقول
كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالغاء الى الشئ فقال انهم لا يلجئون
الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا اذ افعل زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من
ضرورة الا ويمكن اذ انها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون
بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في
كلامه النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني
النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون
ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره
انتهى وقال ابن جني في الخصائص سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من

الضرورة ما جاز للعرب اولا فقال كما جاز لنا ان نقيس منشورنا على منشورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما جازته الضرورة لهم اجازته لنا
وما حظرت عليهم حظرت علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم
فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبهاعندهم فليكن من اقبهاعندنا
وما بين ذلك بين ذلك (فائدة) قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال
الاصل المجهور كما استعمله من قال كان بين فكها وانفك (فائدة) قال
الشولويين علة الضرر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل *

قاعده

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها * ومن فروعه * اذا دعت الضرورة الى منع
صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكثرة
عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل
الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى فتحه في محل الجر قياسا على
ما لا ينصرف لللاياتس بالبنيات على الكسرة ذكره في (السيط) * ومنها *
لا يجوز الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء لا يتقدم عليها
ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفة باسم واحد فلم تتجاوز
قدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي *

قاعده

ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها * قال ابن النحاس في التعلية
قول الشاعر * لاه ابن عمك * اختلف الناس فيه هل المخذوف لام
الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المخذوف اللام

الاصلية والباقية هي لام الجر والظاهر ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها *

* الضمائر ترد الاشياء الى اصولها *

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع * منها * قال ابن جنى الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجزى الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لافعلن لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها * ومنها * اذ اريد وصل مثل لم يك ولد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكن ومن لدنه لانه الضمير يرد الاشياء الى اصولها * ومنها * قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير الموث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه * ومنها * اذ اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلمه ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها * قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكرة توالي اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه * ومنها * قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك * قال ابن بري في (اماليه) ولهذا جر وابهما المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعبد الشيء الى اصله * ومنها * قال ابن فلاح في (المغني) * فان قيل * لما اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافا للثنية لان الاعراب مقدرون عند هم مطلقا

* قلنا * لشبهه بلد او على والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء
فر قايين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو ولد او وجه المشابهة بينهما
ملازمة الاضافة فيهما ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع
وخص التغير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشئ الى اصله * ومنها *
قال الاندلسي في (شرح المفصل) نحو قوله تعالى انلزمكموها وهاجر فيه الواو
الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشئ الى اصله كما تفتح لام الجري في
قولك لك مال حتي انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر
* ومنها * قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمر لتردد هاء ياء
الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشتراك فرع والضمير يرد
الاشياء الى اصولها ولا اصل لها ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على
المضمر * ومنها * قال ابن فلاح في (المغنى) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على
الضمير منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير يرد
الشئ الى اصله * ومنها * قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الظرف لظهور
اذا اكنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم
قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به
على السعة لم يظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته
قال الشاعر * ويوم شهدنا * لم يظهر في حين اضمره لانه جملة
مفعول به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه * (تبيه)
قال السهيلي قول عبد المطالب *

❀ شعر ❀

* وانصر على آل الصليب * ونا بديه اليوم آلك *

فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث معنا إضافة آل إلى الضمير لانه يرد الشيء إلى أصله وأصله أهل وما وجد ناقط مضمرا يرد من لا إلى أصله إلا أعطيتكموه وليس من هذا الباب في ورود ولا صدر تنبيه ❀ قال السخاوي في (سفر السعادة) لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا لأنها الأصل ❀ وقال أبو الفتح لأن الأضرار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول أعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم أعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم أعطيتكمه ساذ ❀ وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي إنما يرد الأضرار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لاجل الأضرار فلا يقياس عليه ما لا سبب فيه مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل إلا أن يخالف الاستعمال فقوله أعطيتكم درهما أصله أعطيتكموها سكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقر بها من الساكن ولذلك كان عليه ما لا أحسن من قولك عليهي مال وكذلك اليوم سرت فيه لأن الأضرار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه إلى في كسائر الأسماء التي ليست ظرفا ❀ قال السخاوي قوله إنما يرد الأضرار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لاجل الأضرار كلام متناقض يقيى أن الأضرار يرد ولا يرد وقوله مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ❀ فاقول ❀ بلى فيه سؤال لأن قولك لا فاعلم قد جاء على أصله وفيه من السؤال لم يميز أن يقول لك ولأنك فاختصاص

على شريطة التفسير نحو ايوام الجمعة صمت * والثامن * القسم بغير الباء نحو والليل
 اذا يقضى * ثامنه لا كيدن اصنامكم (الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل
 او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة
 لا يكونان الا جملتين * واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قد رالفعل
 وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان
 الاصل في الثلاثة الافراد * واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر
 فيقدر رالفعل في نحو ايوام الجمعة يعتكف فيه والوصف في ايوام الجمعة انت
 معتكف فيه * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور
 خبرين فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو
 فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان او
 وجد او ثبت * قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدر ما هو اصل في
 العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل * قالوا لان لنا موصفا يجب
 فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور صلة
 لان الصلة لا تكون مفردا فاذا اوجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر
 واجب فلا اقل من رجحانه * وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم
 لا فعل تقديره كائن او مستقر او موجود او ثابت * قالوا لان بنا حاجة الى جعل
 الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي وقع
 الظرف موقعه مفردا اعلى ما هو الاصل في الخبر * قالوا لان لنا موصفايتين
 فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف او المجرورين
 اما وفائهما نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد

لان اما وفاء هالا يفصل بينهما بجملة واذا اوجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل
 من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأي ابن عصفور و يترجح هذا بان تقديره
 بالفعل لزم في حال كونه غير خبر و تقديره بالمفرد لزم في حال كونه خبر افكان
 تقديره بالمفرد اولى قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل
 او اسم انا نعتقد انا حذفنا ذلك العامل لما اعترضنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس
 الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذا التزمنا حذف العامل بعد نقل
 الضمير الذي كان في العامل الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى
 الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة
 الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال
 ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة **الخامس** في كيفية تقديره
 اما في القسم فتقديره اقسام واما في الاشتغال فتقديره كالمندقوق به واما في
 المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كونا مطلقا وهو كائن
 ومستقرا ومضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال **قال** ابن هشام ويقدر كان
 واستقرا ووصفهما ان اريد الماضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربني
 زيد افاثما ان التقدير ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق
 واذا جهل المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة الحال
 ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لئلا يكون الحذف
 حينئذ جائزا لا واجبا **قال** ابن هشام ونوهم جماعة امتناع حذف الكون
 الخاص ويطلبه انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم
 وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون

هو الدليل او مقويا للعايل واشترط النحويين ان يكون المطلق انما هو لوجوب
الحذف لا لجوازه * واما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن *
اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية اي تقتل وتنفق
وتصلم وتقلع اي مقنولة ومفقوة ومصلومة ومقلوعة * قال ويلزم من تقدير
المتعلق فعلا ان تقديره مؤخر افي جميع المسائل لان الخبر اذا كانت فعلا
لا يتقدم على المبتدأ قال ومن ههنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة
انه يتعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا
لهم مكر * لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الامر ولا يحرف
الشرط نحو فاما ان كان من المقربين * قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان
الفعل يقدر مؤخرا (تنبيه) قال ابن النحاس في التعليفة اختلاف النحاة في تقدير
عامل الظرف والمجرور اذ اقدم ما على اسم ان فقال قوم بقدر الاستقرار
بعد اسم ان لئلا يكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور
وقال قوم لا بل قدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه
لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره (السادس) في الفرق بين الظرف المستقر
والظرف اللغوي قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف (السابع)
كذا (١) وفي شرح المفصل للانديلسي قال الخوارزمي في الظرف المستقر
بفتح القاف كذا سماه في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج
اذا كان الظرف غير محل ساء الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا
ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار
والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا وبالله التوفيق كان فضلة

وسمي لغوالانه لو حذف لكاتب الكلام مستغنيا عنه لاحاجة اليه انتهى
(السابع) انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك
فصلوا بهما الفعل الناقص من معموه نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا وفعل
المتعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت
عند الحرب زيدا * وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو

شعر

* فلا تلجني فيها فاني بحبها * اخاف مصاب القلب جم بلا بله *
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله * ابعد بعد نقول
الدار جامة * وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو لله ذرا اليوم
من لامها * واشترينه بواحد درهم * وهذا غلام والله زيد * وبين اذن
وان ومنصوبيهما نحو اذن والله نرميهم بحرب

* ان ما رأيت ابا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الهيجاء *

وقدموها خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا * ان في
ذلك لمبة * ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل من وافى مني انا
عارف * وما في الدار زيد جالسا واصله ال نحو وكانوا فيه من
الزاهدين * وعلى الفعل المنفي بما نحو ونحن عن فضلك ما استغنيينا * وعلى
ان معمولا لخبرها نحو اما بعد فاني افعل كذا * وعلى العامل المعنوي
في قولهم اكل يوم لك ثوب * وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف
والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها
يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكر افعلي التاكيد

وما كان بهذه الصفة فهو كما استغنى عنه او في حكمه فكا لك اذا فصلت
 بظرف او مجرور لم تفصل بشئ (فائدة) قال الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا
 الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثناء ظرف لا اعلمه عن احد ولا نقله
 احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظرف ما لم يتسع
 به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع
 انما هو منقول (الثامن) في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن
 الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة
 كمررت برجل او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان
 الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوهم ومررت بزيد
 في الدار ابوهم فانه يجوز في الاب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه يرفع
 الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل نفسه
 يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوهم على ان ابا على جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق
 بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون
 الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة
 والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه *

حرف العين

العامل

فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف
 فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب
 كذا في (شرح الجمل) وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما

مشابته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم للمشبّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعال التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر * وقال ابن السراج في الاصول انما عملوا اسم الفاعل لما صارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وان افترقا في الزمان كما عرّبوا الفعل لما صارع الاسم فكما عرّبوا هذا اعملوا اذك والمصدر اعمل كما عمل اسم الفاعل اذا كان الفعل مشتقاً منه ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما صارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جرت الثاني اذا اضيف اليه الاول * وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية * فان قيل * اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد * قيل * الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه التميز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم لا يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً على شبه الفعل اذ هو واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضاً من حيث انها يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قد رواقب الاسم فعلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحداً نتبعه * والنفي اخو الاستفهام * وقال ابن النحاس في (التعليقة) الافعال اصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل

اقله في الفاعل والحروف المختصة اصاله في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها
بالقبيل الذي يعمل فيه وانما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر اثر الاختصاص
كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب
للعمل وانه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً باصالته
في العمل لذلك ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء الا يشبه الفعل او الحرف
وهو المضاف اذ قلنا انه هو العامل ومعنى الاصاله ان يعمل بنفسه لا بسبب
غيره انتهى (الثاني) عوامل الاسماء لا يعمل في الافعال والابطال الاختصاص
الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف
جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفاً موصو لا ينصب المضارع لانها حرف
واحد تجر وتنصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب
المضارع بعدها انما هو بان مضمره لايها لما ذكر (الثالث) العامل المعنوي قيل
به في مواضع * احدها * الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح واختلف
في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل اللفظية وقيل هو التعري واسناد
الفعل اليه * قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون
سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك ان العوامل توجب عملاً اذ لا بد من الموجب
والموجب من الاختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها مناسبة
واحدة * فان قيل * العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثير احسيا
كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون
بعدم الشيء كما تكون بوجوده * قيل * هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان
التعري عامل انه معروف للعوامل اذ لو زعم انه معروف لكان اعترافاً بان العامل

غير التعري وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس التكلم يعني من
 الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا
 المعنى هو الرفع للمبتدأ * قال ابن يعيش والضحيح ان الابتداء اهتمامك
 بالاسم وجعلك اياه اول لثان يكون خبرا عنه والاولوية معنى قائم به تكسبه
 قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل
 في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء
 وحده كما كان عاملا في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله
 في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان
 لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء
 في قدر ووضعته على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند
 وجود القدر لا بها فكذلك ههنا * الثاني * عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي
 على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف
 فيه وايس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان
 عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه * ف قيل *
 هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء * وقيل * هو تعريه من
 العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش * وقال
 الاعلم ارفع بالا هال قال ابو حيان وهو قريب من الاول * وقال جمهور
 البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم * كونه وقع موقع
 قائم هو الذي اوجب له الرفع * وقال ثعلب ارفع بنفس المضارعة وقال
 بعضهم ارفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من

الباء بهذا الابد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا نقول اقسام بالله
ولا نقول اقسام والله ولا اقسام بالله انتهى (تنبيه) قال ابن عصفور في (شرح
المقرب) خرج قول الفرزدق * واذا ما مثلهم بشر * على ان مثلهم مرفوع
الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تطلقون * فان
قيل * كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء
الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء
* فالجواب * ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع
الا ترى ان التاء بدل من الواو في تكاء لانه من توكا ثم اذا اضافوها الى مضمر
قالوا هذه تكا لك ولم يردوها الى اصلها * (تنبيه) قال الابد في شرح
الجزولية بنيت اي في مخوف قوله تعالى ايهم اشد * عند سيبويه لخروجها عن نظائرها
وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما هي مضافة الى مضمر
والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك نقول زيد ضربتم اخاه ثم نقول
وضربتوه ولا نقول وضربتكم * (مسئلة) قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة
على انك اذا قلت عساي وعساك وعساء ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا
شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال
سيبويه ان عساي خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع
فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جروا والضمير معها مجرور *
وقال الاخفش ان عساي على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها غير
عامة واستعرتا في عساي ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده في عساي في موضع
رفع لاني موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعارا

لرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لاني موضع جر وقال
ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل والحرف احسن من
التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا قل من ان لا تخرج
هي عن اصلها وموضعها الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر بدليل جواز
الاضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال والاقتصار على
الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا
ذكره الشلوبين في شرح الجزولية *

حرف الطاء

الطارى يزيل حنكم لثابت

عقده ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع * منها * لام التعريف
والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه * ومنها * ياء النسبة
اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء واذا دخلت على ما فيه
ياء مثلها نحو كرسى وبختى حذفت لاجلها * ومنها * علامة الجمع
بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو تمر
وتمرات ولو سميت رجلا او امرأة بهنداء لقلت في الجمع ايضا هندات
بحذف الالف والتاء الاولين والاخرين * ومن ذلك نقض الاوضاع
اذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى التعجب استحالة خبرا
كقولك مررت برجل اي رجل او ايمار رجل فانت الآن منبر بتناهي الرجل
في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر
والتعجب ضرب من الخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام انما اعاده الى

اصله من الخبرة * ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذ الحقته همزة التقرير
 عاد تقبوا واذ الحقه لفظ النفي عاد ايجابا نحو الله اذن لكم * اى لم ياذن * السبت
 بربكم اى انا كذلك * ومن ذلك ان تصب العلم فاذا انت فعلت ذلك
 فقد اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لم لا الصفة لم يدخله اياه
 وذلك ان وضع العلم انه يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا
 انت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مراد افيه من
 الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته انتهى * وقال ابن يعيش فان قيل هل
 التعريف الذي في يازيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء
 كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية * فالجواب * ان
 المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول المبرد
 وهو الصواب كإضافة الاعلام وخالفه ابن السراج * وقال الشلوين اذا
 جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك الناء من فعله نحو قام المنود لانه
 ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطاري * وقال ابن الدهان في (الغرة)
 المقصور المنصرف للحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع
 بينها ويحذف الامر بمحذوها ولم نر ساكنين التقي احذفامعا ولا يجوز تحريك
 التنوين لانه تحريك للساكن اذا كان بعده لاله اذا كان قبله ولا تحريك
 الالف لانها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز
 ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعني فاذا زال زال المعنى وايضافات
 الطاري يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جى به حذف لم يجأ به فلم يبق
 الا حذف الالف *

طرد الباب

قال ابو البقاء في (التيين) اذ اثبت الحكم لعل طرد حكمهما في الموضع الذي امتنع فيه وجود اللة الا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت اللة وبقي الحكم * ومثل ذلك المدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم اللة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر اخر انتهت وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاعراب اصل في الاسماء لانه يقتدر اليه للفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه ورفعه ان اردت نفي الاحسان عنه ورفعه احسن وخفض زيد ان اردت الاستفهام عن الاحسن الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لا لبست * فان قيل * ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب القرس عمرو واشباه ذلك الا ترى ان الفاعل ههنا لا يلبس بالمفعول اذ ازيل الاعراب * فالجواب * ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل ساثرها على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد واعد وتعد حملاً

على ذلك * وقال ابو البقاء في (التيين) اذ اجرئ اسم الفاعل والصفة
المشبهة على غير من هماله وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان
ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو
واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفي اللبس * ثم يطرد الباب
فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربه هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو
نعد ونعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم
ونكرم وتكرم محمولة على اكرم * وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن
معط) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين والضم
حملا على الكسر للنسبة فيهما بدليل اجتماع اصلهما ردين دون الالف ولان
الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا وظهر
النصب لحقة الفتحة ولم تعد الواو في رأيت غاز ياود اعياء فيقال غازوا
وداعوا الثبوت القلب رفعوا جرات قلبيا للحاتين وطرده الباب * وقال
عبد القاهر هذا اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال
اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه
حالة على حالتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شئ واحد وقال
ابن النحاس في (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص
مثل اخواتها فاذا جوز نافي كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طرد الباب * وقال
ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في نرى ويرى وثرى نراى ويرأى وترأى
لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه اذا قيل
ارأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد تواليا

لخُذت الثانية على حد حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء
لجائرة الالف التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى
مجرور فض * وقال ابن فلاح في (المغني) قلبت الممزة في صحراء ووافي الجمع
نحو صحراوات كراهة الجمع من علامتي تانيث وقلبت في التثنية طرد الباب على
سنن واحد * وقال ابن عصفور (في شرح المغرب) لما الحقوا نون الوقاية لني
الفعل من الكسر حملوا على ذلك بضر باني ويضربونني وضرباني وضربوني
كما حملوا نعد واخواته غير ذي الياء واكرم واخواته غير ذي الممزة على
يعد واكرم * وقال بعضهم انما بنيت المضمرات اشبهها بالحرف وضعافي كثير
منها ثم حمل ما ليس كذلك طرد الباب على سنن واحد وبهذا ابن مالك في
(شرح التسهيل) * وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر بالاصلة وضع الحرف
الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك في البناء
ما هو على اكثر نحو نحن واباك لان الجميع من باب واحد * وقال ابن فلاح في
(المغني) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرار من
اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو
د حرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف
الواو من اعد ونحوه والممزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف *
وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا
كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صلة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب
ان يقدر في محل الخلاف طرد الباب * وقال ابن اياز المضاف لا يكون
الا اسما لان الغرض الا هم بالاضافة تعريف المضاف والفعل لا يعرف

* فان قيل * هلا اضيف الفعل للتخصيص لحد قد يصح ذلك فيه الا ترى
ان سوف و السين يخصصانه بالحال * فالجواب * انه لما امتنع منه الغرض
الام وهو التعريف امتنع الآخر طرد اللباب وهذا من قوا عدم * وقال
الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة لضمها بمعنى
الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالا سلفهم وغيره فحقه ان يوضع له حرف
فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف
فبني وبدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا وكان
هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد لضمينهم اياه
هذا المعنى طرد الاصولهم واقامة سبب لبنائه * قال ابن جني بنى اولاء لانه
تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا الحرف فافتضمتها هذا الاسم
فبني * وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى حرف الاشارة
اذ الاشارة معنى والموضوع لا فادة المعاني الحروف فلما افادت هذه
الاسماء الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت
معناه بنيت وهذا قول السيرافي * قال الاصفهاني * فلو قيل * ان ذلك انما يتصور
في اولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهوها * لا يمكن ان يقال فيه * ان الحرف
الذي هوها غير ذلك الذي تضمن معناه وان هذا اذا تدكمان الالف واللام في
الاسم عند من بناء زائدة وان الاسم بني لتضمنه معنى الف ولا م اخرى *

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث (الاول) لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة
 موجودا قدر * مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب عليهم *
 والثالث وهو الذي في السماء الهو في الارض اله * لانه مؤول والرابع
 نحو فلان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعليق
 بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا * بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسل
 ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل
 الناقص فيه خلاف (الثاني) يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق
 ستة امور * احدها * الحرف الزائد كالباء ومن في وكفى بالله شهيدا * هل من
 خالق غير الله * وذلك لان معنى التعلق الار تباط المعنوي والاصل ان افعلالا
 قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد
 انما دخل في الكلام تقوية وتوكيد او لم يدخل للربط * الثاني والثالث *
 لعل ولولا عند من جر بهما * الرابع * رب في قول الرمانى وابن طاهر * الخامس *
 كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور * السادس * حرف الاستثناء وهو
 خلا وعدا وحاشا اذا خفض فانهن لتعجة الفعل عما دخلن عليه كما ان كذلك
 وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم (الثالث)
 يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع * ان يقعا صفة * نحووا وكصيب
 من السماء * او حالا * نحو فخرج على قومه في زينته * او صلة * نحو وله
 من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون * او خبرا * نحو زيد عندك
 وفي الدار * او مثالا * نحو قولهم للعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرت * او يرفعا
 الاسم الظاهر * نحو افي الله شك عندك زيد * او يكون المتعلق محذوفا

الاعراب * قال ابو حيان فهذه سبعة من الارب في الرفع للفعل المضارع
واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية
وهي التي قبلها * قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي *
* الثالث * الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل
المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك
مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى حولا معطوفا عليه فهو
عندهم نظير لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير
اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر
عليه فيترك وكذلك عندهم زيد امامك وخلفك افا انت نصب بالخلاف
لان الظرف خلاف المبدأ وكذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد
قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله

شعر

* على الحكم الما تى يوما اذ اقضى * قضيه ان لا يجوز وبقصد *
قال الفراء هو مرفوع على المخالفة * قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم
عدم المائلة وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على
الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشب لا يحسن تكرير الفعل فيقال
استوى الماء واستوت الخشب لان الخشب لم يكن معوجة فتستوى فلما مخالفه
ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف * قالوا وهذه فاعل تنافي الظرف نحو
زيد عندك * الرابع * عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان
الفاعل يرتفع باحدائه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل

معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرو وابن النحاس في التعليقة وذهب
 هشام الى انه يرتفع بالاسناد * قال ابن فلاح ورد ذلك بان العالم
 اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى
 من المصير الى المختلف فيه * الخامس * عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان
 العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغنى * السادس * عامل الصفة
 والتأكيد وعطف اليان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة
 عامل المبتدأ والفعل المضارع ذكره في البسيط (فائده) قال ابن الحاجب
 في اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان
 واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا لانها لما كانت
 تقتضى شيئا واحدا لم تعد مع تيك بخلاف ما ذكره الاولا * المبحث الرابع *
 كل حرف اختص بشئ ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي
 في حواشيه ونقله ابن الخباز في (شرح الدرر الالقية) قال وقوله ولم ينزل
 الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولا م التعريف فانهم مختصات
 ولم يعملن لانهن كالجزء مما يلينه وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي
 بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول
 اللام عليها في قوله تعالى واسوف يعطيك ربك * فلولا انها بمنزلة حرف من
 حروف الفعل لما جاز الفصل بهما بين اللام والفعل * قال فان واخواتها
 وحروف الجر انما عملت في الاسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما
 عملت في الافعال لانفرادها بها * كان القياس في ما لنا فيه ان لا تعمل الا
 انها لما كان لها شبهة ان شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام بشبهها بالحروف غير

المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك
 انها لا تنفي كما ان ليس كذلك ودخلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك
 وتخلص الفعل المحتمل للعال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم
 بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال النيلي الحق ان
 يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين
 وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف
 وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل
 في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة وفي (شرح التسهيل)
 لا يبي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما
 اعمل اهل الحجاز ما اعمل ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها
 ووجه الشبه ان كل واحد منها حرف آخره نون ساكنة قد دخل على
 مستقبل وبعض العريب التي اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما ان بنو تميم
 ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات
 التخصيص لانها يجوز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانه غير مختصة
 بالفعل وفيه ان لولا ولوما لم تعملوا وان كان لا يليها الا الاسم لانها ليستا مختصتين
 بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه و كان يكون عملهما
 الجرا عطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما يقرر
 في العوامل او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما
 هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظت معنى
 الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع سبوا وهو مذهب الفراء وابن

كيسان ونزاه ابو البركات ابى الانبارى الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه
 صاحب الانصاح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الابذي الصواب
 مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه
 يعمل فيه الجر ان استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت قال ايضا والصواب
 ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهزرة التي
 للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية لانها بمعنى انفى ولا بالنيابة مناب الفعل
 نعم تزداد كالعوض ولا ينسب اليها العمل وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف
 جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء والحروف التي تباشر الاسماء
 والافعال لا يجوز تنزيها تكون عاملة اد العامل لا يكون الامتصاص بما يعمل فيه قال
 وكذلك الا في الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف
 تقول ما جاء في زيد قط الانفرا ولا رأيت بكرا الا في المسجد والعامل لا يكون
 الامتصاص قال واعلم ان لامر الحروف الداخلة على الاسماء والافعال حكمها
 ان لا تعمل في واحد منهما غير انها عملت في النكرات خاصة لعل عارضة وهو
 مضارعتها ان كما عمل في لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل
 وقال ابو الحسن بن ابى الربيع في (شرح الايضاح) اعلم ان الحروف اذا كان لها
 اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما يختص به فان لم يكن لها
 اختصاص فالقياس ان لا تعمل فتى وجدت مخصصا لا تعمل او غير مختص يعمل
 فسيملك ان تسأل عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن
 القياس وقال واذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما النافية ليس لها اختصاص
 فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعلمها بنو تميم فهي عندم على القياس فلا سوال

في كونها لم تعمل لان الشئ اذا جاء على قياس وقانونه لا يسأل عنه واما اهل
الحجاز فاعملوها شبهها بليس من وجوه وذكر الواجه السابقة * وقال
ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان
يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اخلص به ذلك المعرب ولذلك
لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به
اعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى * وقال ابن عصفور
في (شرح المقرب) لم يجز من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير
خفض الا الا التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب ينافي مذهب
سيبويه وذلك نحو قواك الامال * وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب
وهو تمني (ضابط) قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا
بطل قول من قال ان لولاهي الرافعة للاسم * وقال الشلوبين قول من قال
ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لا
تعمل رفعا ولا انصبا لان الرفع والنصب انما هما من عمل الافعال من حيث كان كل
مرفوع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملهما الحرف
فانما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الاعمل الجراذا
كان مضيفا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم * الخامس * قال السهيلي اصل
الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها
واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب
ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا
لان الالفاظ تابعة للمعاني فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب

أن يتشبه به لفظاً وذلك هو العمل إفاصل الحرف أن يكون عاملاً فنذكر الحروف
التي لم تعمل وسبب سلبها العمل * فمنها * هل فانها تدخل على جملة قد عمل
بعضها في بعض وسبق إليها الابتداء والفا عليها قد دخلت لمعنى في الجملة
لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء
ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف
عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكد وابطهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها
واقتضائه لها كما فعلوا في أن واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف
فصاعداً يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهرا
لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما ارادوا تأكيد تعلق
الحرف بالجملة اذا كان مؤلفاً من حرفين نحو هل فرما توهم الوقوف عليه
او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائد بينه السامع
عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقا ثم
فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عند ذكر النفي
والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل الحجاز ما التافية
لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيد بادخال
الباء في الخبر وراها ثابتة في التأثير عن العمل الذي هو النصب وانما
اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس في النفي فحين ارادوا
أن يكون لها اثر في الجملة يؤكد نفسها بها جعلوا ذلك الاثر كما اثر ليس
وهو النصب والنصب في باب ليس اقوى لانها كلمة كليته ولعل وكان والوهم

الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم الانفصال الجملة عما وصل فلم يكن
بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا
قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون
ايجابا لا بعد نفى فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم
الخبر نحو ما قام زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدأ بها متغيرا
عنها الامع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا
السبب الحديث فلم يخرج الى اعمالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها
مستغنيا عن تأثيرها فيه * واما حرف لان فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف
العطف ولا شئ منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمر وفلا
حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمر ولان
الواو مع لا الثانية لشعر بالاولى لامحالة ويربط الكلام بها فلم يخرج الى
اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم
في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة
ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشد استبداد اباول
الكلام * واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف هي عاملة ام لان فان
كانت عاملة فكما عملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث ولم تكن عاملة
فلا كلام * واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر
خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله * فان قلب * فلم عملت النواصب
والجوازم في المضارع والفعل بعد ما جملة ثم ان المضارع قبل دخولها
كان موفو عا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل

كما منع الابتداء بالحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها * فالجواب من وجهين * احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان تأمل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المنبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل * والثاني * ان هذه الحروف لم تدخل معنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة * واما الا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعد ما كتوصيل واو المنعول معه الفعل الى العمل فيما بعد هائلا نغنون ابايصالها العامل عن افعالها عملا آخر وكانها هي العاملة ومشاهي ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم افعالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها * قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة عن سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها هذا النظم السهيلي * وقال التلويين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفر فيه اشياء الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك الاشياء ليست موجودة فيها * السادس * قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة

الافيدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به اوفيا كان تابعا لواحد من هذه نعمتا وتوكيدا او يدا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الافيدل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر *

* هل انت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب اخاء عيون بن مخرق *

فعل يدل عليه اسم الفاعل * وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط * وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجر يانه على الفعل في حر كاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها معمول على فعل يفسره الصفة * قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود * فائدة * قال ابن فلاح في المعنى المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقوله سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان * احدهما * ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدير بان والفعل * والثاني * ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظير هذا زيد في الدار واقفا * هل العامل

الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل والاكثران العامل الظرف انتهى (الثامن) اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها خطأها العامل ولذلك تخطى لام التعريف وهاالتبيه في قولك مررت بهذا وما المريدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل * ولا في نحو جئت بلا زاد و غضبت من لاشي * وثلاثا يكون للناس وان لا تفعلوه (التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهم ايترافعان * قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر يقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر * منها * قوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى * فنصب ايا تدعو وجزم تدعو بايا فكان كل واحد منهما عاملا في الآخر * ومثله ايما تكونوا بدركم الموت * فايما منصوب بنكونوا وتكونوا مجزوم بابنا وذلك كثير في كلامهم * وقال ابن النحاس في التطبيق حكي ابن جني في كتاب له بسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر * وقال ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين * احدهما * ان الخبر اذا كان عاملا فربته التقديم واذا كان معمولا فربته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدما ومؤخرا من كل وجه * والثاني * ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيها شبه واما ايا ما تدعو * فان تدعو عمل في اي بحكم الاصل

واي عمل في تدعو بحكم النياية عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما (العاشر فرق بين العامل والمقتضى) قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتنع المخالفة بينهما وبين اعراب الفاعل والمفعول فتميز عنها اذا الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر وتقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظوهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة لها فالمقتضى غير العامل انتهى (الحادي عشر) قال ابن النحاس في التعليلة هنانكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل (الثاني عشر) قال ابن يعيش قد يكون للجر عمل في حال لا يكون في حال اخرى وفيه نظائر * الاول * لو لا تعمل الجر في المضمر ولا تعمل في المظهر * الثاني * لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها * الثالث * عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع * الرابع * لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكره ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الابضاح) مثله وزاد في النظائر تاء القسم تخص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا

واوالقسم ومذوم مذوم * وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع
 ولا يعمل في موضع آخر الا ترى ان واوالقسم تجزى في القسم ولا تجزى في موضع
 آخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجزى في
 موضع ولا تجزى في موضع آخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجزى المضمر
 دون غيره واستانس لها بنظائر * منها * لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر
 الباب وهو مطرد وانت تجدله نظائر (الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين
 على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في
 الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع وقول من قال
 ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل
 معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن
 فلاح في (المغنى) عن الفراء * وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذ جعلنا مجموع
 حلو حامض خبر افا العائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا امر ولا يمكن
 ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
 ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين
 على معمول واحد وذلك لا يجوز (الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون
 مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) * فان قيل * يناقض ذلك
 قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يحوز تقديمه عليها * فالجواب *
 ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة
 فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذف الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم
 معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام

عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ العارض
وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام (الخامس عشر) قال ابن اياز
العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اخبارهم
زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في
الضرورة (السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يليها
الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة لجنس بها فيجوز حينئذ حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه
دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل
لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن
ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا المضاحك كما يستحسن
مررت بالمضحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هما (السابع
عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار
ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب
والجائز ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم
الاشارة ولبت ولعل وكان كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا
التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل
(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع المعمول كالعلة الفعلية
مع المعمول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع
المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لد ايل
راجع (التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف

لم يات فيها تعليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قلبلا
 فالوامر رت بخير وافضل من زيد فمن مفقوضة بالثاني والاول مطلق وانشد
 سيبويه * من ذراعي وجبهة الاسد * (العشرون) قال ابن هشام العامل
 الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجارم والناصب للفعل الا
 في مواضع قرنت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز
 القياس عليها (الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال
 عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كعبر المبتدأ بالمبتدأ
 والابتداء فجرت ان مبرى الابتداء *

العارض لا يعتد به

فيه فروع * منها * افعال الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع
 صرفه ولا يعتد بالعارض كادغم و افعال الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو
 باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة
 اربع * ومنها * قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الابضاح) العرب
 لا تنقص اصولها للبس يعرض * ومنها * قولهم صيد وخول بتصحيح الياء
 والواو وان تحركوا وانفتح ما قبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض * ومنها الاصل
 في النقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسر فان كان بعده ضمة لازمة
 حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو
 لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة
 لروض ضممتها * ومنها * قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا اتصل
 بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على

اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه ميانع كما منع من ظهور الاعراب في الأسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطأ قال وجبة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الظاري عليه الذي هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم الذي متصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والمعارض لا يعتد به ومنها قال ابو البقاء في (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الظرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظيره في الاسماء العربية واجيب بان عارض لا ترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لا نظيره في الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز ان يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف ثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت

بكر فلما كانت كذلك اطردها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في
التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعل في الكامل
لثلا يفني الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل
والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير * ومنها *
قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جرراني حال الجر كما تثبت في حال النصب
لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف * قال ابن النحاس في (التعليقة)
فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه
لا لائقه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل * ومنها * قال
ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفا * فان قيل * فان لما
في الاعراب ما ثبت وقفا ويمحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به
ضمير جمع المذكرين او المحاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير
ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف
واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفت نون التوكيد فهذه الاعراب
ثبتت وقفا ويمحذف وصلا * قيل * الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال
العارض * ومنها * قال ابن يعيش اذا لحقت ناء التانيث الفعل المعتل اللام
حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت
بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذا الحركة
عارضة وكذلك تقول المرأة تان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت الناء لانها
حركة عارضة اذ ليس بلام ان يسند الفعل الى اثنين فاصل الناء السكون
وانما حركت بسبب الف التثنية وقد قال بعضهم رما تافرد الالف الساقطة

لتحرك التاء واجري الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولوا يما وخافا
وذلك قليل ردى من قبيل الضرورة * ومنها * قال الشلوين النحويون انما
يعتقدون ابدافواينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حددوا
الاعراب بانه تغير او اخر الكلم لاختلاف العوارض عليها ومن الاسماء
العربية ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب
فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظرا الى الاصل والفاء للعارض * ومنها * قال الشلوين قول من قال ان
الضمة في الخاء من جاءني اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذلك الكسرة في مررت باخبك فاسد وذلك ان فيه كون
الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا الانظير له الا في الوقف على
بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل * ومنها * قال الشلوين
انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية
والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم
بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة * ومنها * قال ابن يعيش قولم يضع
ويدع انما حذف الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا
انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف
الخلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمبدوم فحذفت
الواو فيها لان الكسرة في حكم المنطوق به * ومنها * قال الشلوين ذهب

أن يتشبه به لفظاً وذلك هو العمل فاصل الحرف أن يكون عاملاً فندكر الحروف
 التي لم تعمل وسبب سلبها العمل * فمنها * هل فانها تدخل على جملة قد عمل
 بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء والفا عليها قد خلت لمعنى في الجملة
 لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء
 ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف
 عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم
 ذلك فيه لمعمل في الجملة ليؤكد وابطهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها
 او اقتضائه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف
 فصاعداً يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهاراً
 لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما ارادوا تأكيد تعلق
 الحرف بالجملة اذا كان مؤلفاً من حرفين نحو هل فربما توهم الوقوف عليه
 او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة حرف زائداً ينبه السامع
 عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقا ثم
 فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده ذكر النفي
 والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده ولذلك اعمل اهل الحجاز ما للنافية
 شبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيد بادخال
 الباء في الخبر وراها ثابتة في التأثير عن العمل الذي هو النصب وانما
 اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس في النفي فحين ارادوا
 ان يكون لها اثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الاثر كائناً ما كان
 وهو النصب والنصب في باب ليس اقوى لانها كلمة كليته ولعل وكان والوهم

الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن
بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق وكذا لك اذا قلت ما زيد الا
قائم فلم يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لان الا لا تكون
ايجابا لا بعد نفى فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم
الخبر نحو ما قام زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدأ بها مخبرا
عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا
السبب الحديث فلم ينجح الى اعمالها و اظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها
مستغنيا عن تأثيرها فيه * واما حرف لان فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف
العطف ولا شئ منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمر وفلا
حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمر ولان
الواو مع لا الثانية لشعر بالاولى لا محالة ويربط الكلام بها فلم ينجح الى
اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم
في التكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان التكررة
ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة اشد استبداد اباول
الكلام * واما التي للتبرية فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لا فان
كانت عاملة فكما عملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحدث ولم تكن عاملة
فلا كلام * واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي يظهر
خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله * فان قلب * فلم عملت النواصب
والجوازم في المضارع والفعل بعد جملة ثم ان المضارع قبل دخولها
كان عاملا معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل

كما منع الابتداء بالحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها * فالجواب من وجهين * احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنوا بالان شامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل * والثاني * ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة * واما الا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المتعمول معه العمل الى العمل فيما بعد هانئا مستغنوا بابتدائها العامل عن اعمالها عملا آخر وكانها هي العاملة ومثاله في ذلك حروف العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالا في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل تربط ما قبلها من القسم بما بعدها * قال وهذا الاصل محبط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء ومنبهة عن سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها هذا اللفظ السهيلي * وقال النلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما نوفرت فيه اشباه الفعل كتوفرهاني ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل ياء في النداء لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها * السادس * قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة

الافتياد ل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به اوفيا كان تابعا لواحد من هذه نعتا وتوكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الافياد ل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعض قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر *

* هل انت باعث دينار ل حاجتنا * اوعبد رب اخاعون بن مخراق *

فعل يدل عليه اسم الفاعل * وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط * وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة * قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود * فائدة * قال ابن فلاح في المعنى المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقوله سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان * احدهما * ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدير بان والفعل * والثاني * ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا * هل العامل

واوالقسم ومذ ومثـ وقال ابوالبقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع
 ولا يعمل في موضع آخر الا ارى ان واوالقسم تجر في القسم ولا تجر في موضع
 آخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في
 موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجر المضمـ
 دون غيره واستانس لها بنظائر منها * لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر
 الباب وهو مطرد وانت تجده نظائر (الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين
 على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في
 الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع وقول من قال
 ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول من قال ان الفعل والفاعل
 معا عاملان في المفعول حكاه ابوالبقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن
 فلاح في (المغنى) عن الفراء * وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذ جعلنا مجموع
 حلول حامض خبرا فاعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا امر ولا يكون
 ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه
 ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان قد رفاع ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين
 على معمول واحد وذلك لا يجوز (الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون
 مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) * فان قيل * يناقض ذلك
 قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يحوز تقديمه عليها * فالجواب *
 ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة
 فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم
 معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام

عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ العارض
وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاسنفهام (الخامس عشر) قال ابن اياز
العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المعنوي بدليل اخمبارهم
زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في
الضرورة (السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يليها
الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة لجنس بها فيجوز حينئذ حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجري الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه
دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجمل
لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن
ولا بهذا الجمل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا المضحك كما يستحسن
مررت بالمضحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هما (السابع
عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار
ان واخواتها عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب
والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم
الاشارة ولبت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا
التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل
(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع الممول كالعلة الفعلية
مع الممول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع
الممول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لا ايل
راجع (التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح) الحروف

لم يات فيها تاليق وقد جاء التعليق في الافعال وقد جاء في الاسماء قبلها
 قالوا مررت بخير و افضل من زيد فمن مخفوضة بالثاني والاول معلق وانشد
 سيبويه * من ذراعي وجبهة الاسد * (العشرون) قال ابن هشام العامل
 الضعيف لا يجذف ومن ثم لا يجذف الجار والجارم والناصب للفعل الا
 في مواضع قرنت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز
 القياس عليها الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عواما الافعال
 عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كقهر المبتدأ به بندا
 والابتداء فجرت ان مبرى الابتداء *

* العارض لا يعتد به *

فيه فروع * منها * افعال الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع
 صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو
 باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة
 اربع * ومنها * قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الابضاح) العرب
 لا تنقص اصولها للبس يعرض * ومنها * قولهم صيد وخول بتصحيح الباء
 والواو وان تحركوا وانفتح ما قبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض * ومنها الاصل
 في النقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان بعده ضمة لازمة
 حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو
 لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن مضمومة
 لعروض ضميتها * ومنها * قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذ اتصل
 بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على

اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه ميانع كما منع من
ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب
اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن
طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين في ذلك خطأ
قال وجمة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب
من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر
الضاري عليه الذي هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي
يتصل به النون وبين الاسم الذي متصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء
انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل
ما وجدنا السبيل اليه بوجهه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب
هنا عارض والعارض لا يعتد به ومنها قال ابو البقاء في (التيبين) يجوز حذف
الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان
قبل الظرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك حكم الحروف
ولا نظير له في الاسماء المعربة * واجيب * بانه عارض لا ترى ان ترخيم حارث
يصيره الى بناء لا نظير له في الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز ان يبقى على
هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى * ومنها * قال
ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل
الضمة والكسرة اليه واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت
البكر فذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل
ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت

بكر فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في
التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع الجزم في متفاعل في الكامل
لثلا يفني الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل
والتعريف عارض فوجب ان لا يعند بالعارض وان يستمر حكم التنكير * ومنها *
قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جزراني حال الجر كما تثبت في حال النصب
لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف * قال ابن النحاس في (التعليقة)
فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه
لا لتقاءه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل * ومنها * قال
ابن النحاس قاعدة الاعراب ان تثبت وصلا وتحذف وقفًا * فان قيل * فان لنا
في الاعراب ما ثبت وقفًا ويمحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به
ضمير جمع المذكرين او المحاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير
ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف
واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفت نون التوكيد فهذا الاعراب
يثبت وقفًا ويمحذف وصلا * قيل * الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال
العارض * ومنها * قال ابن يعيش اذا لحقت ناء التانيث الفعل المقتل اللام
حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حركت
بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذا الحركة
عارضة وكذلك تقول المرأة ان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت الناء لانها
حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل الناء السكون
وانما حركت بسبب الف التشبية وقد قال بعضهم رما تافرد الالف الساقطة

لتحرك التام واجري الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولنا ويما وخافا
وذلك قليل ردى من قبيل الضرورة * ومنها * قال الشلوين النحويون انما
يعتقدون ابدانهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حددوا
الاعراب بانه تغير واخر الكلم لاختلاف العوارض عليها ومن الاسماء
المعربة ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للانصب
فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير
نظرا الى الاصل والغاء للعارض * ومنها * قال الشلوين قول من قال ان
الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخبك فاسد وذلك ان فيه كون
الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على
بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به
وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل * ومنها * قال الشلوين
انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية
والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم
بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة * ومنها * قال ابن يعيش قولهم يضع
ويدع انما حذف الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا
انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف
الخلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه كالمعديوم فحذفت
الواو فيها لان الكسرة في حكم المنطوق به * ومنها * قال الشلوين ذهب

بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجرت به
 مجراها فهو في معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه ابقاء على
 معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة فاجراه
 سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام لانه
 امر طارى في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك
 جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة * ومنها * قال السلمون
 اوجه اللتين في باب قاضي انه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر
 هذا قاضي ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت
 بقاضي ووجه هذه اللغة ان حاذف الياء في الوصل انما كان التنوين لالتقاء
 معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين
 في الوقف عارض والمعارض لا يقتضيه بقيت الياء محذوفة وسكن
 ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللتين لانها مبنيّة
 على عدم الاعتداد بالمعارض وهو الاكثر *

حرف القين

* الغالب واللازم يعربان في العربية مجرى واحد *

ذكر هذه القاعدة الرماني وبني عليها ان وزن الفعل الذي يغلب
 عليه يعرب في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل * قال
 ابن النحاس في التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا زيادة
 في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة *

حرف الفاء

الفرع احط رتبة من الاصل

ومن ثم لم بجزا اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد * قلل
 في البسيط لانه فرع عن الفعل في العمل والفا عدة حط الفروع
 عن رتب الاصول فاشتراط اعتماد على احدا لامور السنة ليقوى بذلك
 على العمل * وقال ابن يعيش قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم *
 انه نصب بعلينكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب * قال
 ومثله قول الشاعر يا ايها المائع دلوي دونكا * اي دونك دلوي * قال
 وماقاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال
 وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابداء منخطة
 عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع
 وذلك لا يجوز * وقال ايضا اذ قلت عندي را قود خلا ور طل زبنا
 فلا يحسن ان تجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشق ولا اضافته
 لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد
 منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن درجة اسم
 الفاعل فاخص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا
 عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير من هوله وجب ابراز ضميره نحو قولك
 زيد هند صار بها هو * وقال ابو البقاء في (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة
 اذا جريا على غير من هاله وجب ابراز الضمير فيهما لانها فرعان على الفعل
 في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هوله فقد

انضم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر
 اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل * وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبران
 ولذواتها واسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن
 الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال * وقال ابن فلاح في المعنى
 انما حمل نصب جمع الموث السالم على جره مع امكان دخول النصب فيه لثلاث
 يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضى انحطاط الفروع
 عن رتب الاصول وكأنه يشاركها المذكر في التصحيح فشاركه في الاعراب
 والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة طلبا لانحطاطه
 عن رتبة الاصل * وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص الجر بالاسماء لانه
 لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجرزم وهي فرع في الاعراب
 على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع ابداً انحط
 عن الاصول في التصرف لا تريد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك * وقال
 ابن عصفور في (شرح الجمعل) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعاً
 عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل
 وان كان متصرفاً ولا على الفاعل لا يقولون والطبالسة جاء البرد ولا جاء
 والطبالسة البرد لان الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتله الاصول * وقال
 ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) انما لم نعمل ما عمل ليس مطلقاً بل
 بالشروط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤخر او ان يكون منفي او ان لا يقع
 بعد ما ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة
 الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة

الثالثة فلا يجده يعمل ابد الاختصاص ليقرب بينهما لا ترى ان ثاء القسم اخصت
باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وانما كان
الاختصاص باسم الله في الثاء لانها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء فهي في
الدرجة الثالثة فلذلك اخصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت بتشبيها
باسم الفاعل واسم الفاعل عمل بشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة
فكان عملها مخصصا لانها لا تعمل الا ما كان بين سبب الاول ولهذا نظائر * وقال
ابن اياز لما كانت لا فرعاً في العمل عن ان ومشبهة بها وجب ان نخط عنها
فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتشكيك معمولها وعدم فصلها * وقال
السكاوي في (توير الدياجي) انعط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه
فرع عنه في العمل والفروع لا يساوي بالاصل فما انحط فيه عن الفعل بروز
ضميره اذ اجري على غير من هو له نحو هندز يدضار به هي ولو كان في مكان
ضار به تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل * وقال ابو البقاء لا فرع على ان
وان فرع على كان والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل
في الخبر اذ كانت فرع فرع * وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعاً على الاسم
في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف
في الاصول دون الفروع * وقال ايضا ان الناصبة المضارع فرع ان المشددة
لان كلامها حرف مصدرى ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط وان الثقيلة
لاصالتها نصبت ورفعت * وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع وان
واذن وكى فروع عنها ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها
ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون

المقدّمه وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف
نقطاً وصوره والجرفها دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تصرف لا تمتنع
دخول الجر عليها واجيب بان الجر دخلها تبعاً للتنوين للمقابلة وقيل التنوين
نوض عن النسخة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط
الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا انما امتعت اضافة العدد الى المميز لانه
فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة
نصرفه بالزم مساواة الفرع الاصل وهو محال وقال ابن هشام في تذكرته
نص العبدى على ان املا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها
والفرع ينقص عن درجة الاصل قال ابن هشام كان العبدى للملم بسمعه
لم يجز قياسه وهو متجه انتهى (تبعه) قال الاندلسى في (شرح المفصل) فان
قيل الو او اكثر استعمال في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال
هو الاصل قيل لا يبعد ان يكثر الفرع ويقل الاصل بضرب من التاويل
الآتى ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر

الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان
ابن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكرفائهم واذا اردت التانيث
قلت فائمه فثبت بالعلامة عند المؤنث ولم تات للذكر بعلامة وتقول
رايت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة
فقلت رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها
في التكثير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين

لندل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للثال ولو كان
الاستقبال فيه اصلا لما احتاج الى علامة انتهى * وانظر الى دين الشيخها الدين
وامانته كيف وجد فائدة بخط ولدا بن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب
فنقلها عنه ولم يتجزد كرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على اصابني
التي اقيمت في تتبعها سنين وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب الخصائص
الصغرى) وغير ذلك فسر قها وضمها وغيرهما سرقة من كتب الخيضي
والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز الى كتي وكتب الخيضي
والسخاوي شيئا من نقله منها وليس هذا من اداء الامانة في العلم *

* الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها *
ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة
* ورمل كا وراك العذارى قطعه *

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقاء فلما كثر ذلك واطرد عكس
الشاعر التشبيه فجعل اوراق العذارى اصلا وشبه به الرمل قال ولذلك لما كثر
تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخر في اللفظ كانه مقدم في الرتبة فجاز
ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا كما جاز
ان يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان كان
مؤخرا في قولنا ضرب غلامنا زيدا وقال ابن عصفور في (شرح الجمل)
الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان يجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا
علامة التشبيه والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التشبيه والجمع
فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة

التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذا لك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة لان التعريف فرع عن التكبير فان كان التكبير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي النون نحو قواك سيبويه وسيبويه آخر واشباه ذلك في اللسان كثير *

* الفرق *

علموا به احكاما كثيرة * منها * رفع الفاعل ونصب المفعول وضمة تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسرة تاء المخاطبة وتووين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وتووين التكبير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات * ومنها * بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كعليك قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجم، والتركيب مع العربي * ومنها * كنوع ان اعلام الاناسي بفلان وفلانة * قال في البسيط واذ كنوع ان اعلام البهايم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين * قال وانما اختلفت باللام لوجهين * احدهما * انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعار ابنقصان درجتها عن درجة الاصل * والثاني * ان اعلام البهايم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها * ومنها * قال في البسيط فتحت همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة * ومنها * قال في البسيط التاء الداخلة على العدد لم تدخل لانها ما دخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين * ومنها * قال في البسيط لا يؤيد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين

البدل * ومنها * قال في (البيسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومر كوبة ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعلم وسميع * ومنها * قال في (البيسيط) حذفت الف ذافي التشبة هربا من التقاء الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا بين تشبة المبني وتشبة المعرب وشدت النون في فان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء المعربة * وقال فعيل بمعنى مفعول بكسر على فعل كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة * قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما في الجمع * ومنها * تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل * قال ابن السراج في الاصول وقد جعل بينهما في جميع نصارى فعل الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الابنية * ومنها * قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في تاء وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد * ومنها * قال ابو الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحدادي (كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست

من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الغم فيها وانما هي هاء تانيث مشبهة
 بهاء تذكير ومجرها في الصفة مجرأها من حيث كانت زائدة وعلامة لموت
 كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وهاه التانيث لا يكون
 ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من ياء وانما بدلت منها الهاء للفرقة بين ذى
 التى بمعنى صاحب وبين ذى التى فيها معنى الاشارة * ومنها * قال الجزولى
 قد بينى المبنى على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة * قال الشلوين
 كالفتحة فى اناسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف فكان حق النون ان تكون
 ساكنة لان اصل البناء السكون الا ان افرقنا بين ان اذا كانت اداة للدلالة
 على المتكلم وبين التى تصير الفعل فى تاويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم
 * ومنها * قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) وابن التماس فى (التعليقة) اصل لام
 الجر ان تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف
 وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء فى نحو قوق لك لموسى غلام وموسى
 غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام
 الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ولفظ ضمائر الجر
 وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغى على هذا ان تكسر لام المستغاث فى
 نحو يالز يد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من
 اجله وكانت احدى بالفتح من لام المستغاث من اجله لان لام المستغاث به منادى
 والمنادى واقع موقع المضمر ولا م الجر تقع مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه
 * وقال ابن فلاح فى مغنيه افعل فعلى كالا فضل والفضلى يجمع هو وموته
 جمع النصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلا * وقال الاندلسى انما تبدل التانيث فى قائمة

في الوقف هاء فرقائين تانيث الاسم وتانيث الفعل *

❖ خاتمه ❖

قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها نونا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التشبيه والجمع *

❖ الفعل لاثنى ❖

قال ابو جعفر بن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمر او يمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون مدلوله مفرد انحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلا دللت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل * ان الفعل مثنى في قولك يفعلان * فالجواب * ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى * في ذلك الفعل *

❖ الفعل اثقل من الاسم ❖

وعليه صاحب البسيط بوجهين * احدهما * انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد * والثاني * ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة * قال واذا اقرر ثقله فهو مع ذلك فرع

على الاسم من وجهين * أحدهما * أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب
 أهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود
 الأصل * والثاني * أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التركيب والاسم يستقل
 بالتركيب من غير توقف * وقال ابن يعيش الأفعال أثقل من الأسماء
 لوجهين * أحدهما * أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لا بد له من فاعل
 اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام
 كان أكثر استعمالاً وإذا أكثر استعماله خف على الأسماء لكثرة تداوله
 ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب أثقل على لسانه لقلة استعماله
 وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله * والثاني *
 أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما إذ لا يستغنى عنهما
 والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد أخف من المركب
 وقال ابن النحاس في التعليقة الاسم أخف من الفعل لوجوه * منها * أن
 الأسماء أكثر استعمالاً من الأفعال والشيء إذا أكثر استعماله على
 السنتهم خف واثقلنا أنه أكثر استعمالاً لأمور * منها * الأوزان وعدد

الحروف أما في الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية باعية وخماسية
 وليس في الأفعال خماسية وأما بالزيادة فالاسم ^{يسمى} بالزيادة سبعة وأكثر
 من ذلك على ما ذكره النحاة ^{منه} الستة فقد زاد عليه في الأصول
 بالزيادة واحد ^{منه} الإبنية فإبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر وأصول
 الأفعال أربعة وأما الإبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ
 الثلاثين * ومنها * أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم *
 ومنها

ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم * فان قلت * فان
المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله * قلنا * تعلق الفعل بفاعله
اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك
الخبر من المبتدأ * ومنها ان الفعل تلمعه زوائد نحو حروف المضارعة وناء التانيث
ونون التوكيد والضائرت فتثقل بذلك * ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر
والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل
انتهى * فائدة * قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور * احدها * وقوعه
وهو الاصل * الثاني * مشارفته نحو واذا طلعت النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن
اي فشاركفن انقضاء العدة وليغش الذين لو تركوا من خلفهم اي اوشاروا ان يتركوا
* الثالث * ارادته واكثر ما يكون بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن
فاستعذ * اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا * اذ اقمى امرافنا يقول له كن فيكون
* الرابع * مقارنته كقوله *

* الى ملك كاد الجبال لفقده * نزول وزال الراسيات من الصخر *
اي نزول الراسيات * الخامس * القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا
فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن
الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس *

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام في (المغني) * القاعدة العائبة من فنون كلامهم القلب واكثر
وقوعه في الشعر كقول حسان *

لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزهد الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا
اذ لا يقع مفعولا به *

قرائن الاحوال قد تغني عن اللفظ *

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا اظهر المعنى
بقريئة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز
وكان كالتاكيد وان لم يوت به فلا استغناء عنه * وفروع القاعدة كثيرة منها
حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل
اداة جاز حذفها *

حرف الكاف *

كثرة الاستعمال امتدت في كثير من ابواب العربية *

* منها * حذف الجر بعد لولا * قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ
من قولك لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز
استعماله * وقال صاحب البسيط انما اختصت غدة بالنصب بعد لدن دون
بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز
مع غيره * وقال ابن جنى اصله لم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بتا ثم كثر
استعمالها وحذفت الالف تخفيفا * وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا
في الظروف بالتقديم والفصل وخصوصها بذلك لكثرتها في الاستعمال
ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة والتنوين من هذا
زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم ابل ولا ادرو لم يك وحذف الاسم في
لا عليك اى لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذا اصلها التشديد لا اشتقاقها

من قد دت الشيء وقططته وقولهم الله لا فعلان باضمار حرف الجر * قال
سيبويه جاز حيث كثري كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا
الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام
الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان * وقال بعضهم لمي ابوك فقلبت العين
وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا
آخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخرا ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة
في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيره * ذكر ذلك ابن السراج في الاصول *
قال ابن يعيش الكلمة اذا كثرت استعملها جاز فيها من التخفيف ما لم يحذف
غيرها وفي (تذكرة الفارسي) حكى ابو الحسن والقباء انهم يقولون ايش
لك قال والقول فيه عندنا انه اي شيء يخفف الهمزة والقي الحركة على
الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين
فحذفت لالتقاء الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه فحذفت الهمزة
وطرح حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فاسكنها وحذفها لالتقاءها
مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه * قال فان
قلت * الاسم يبقى على حرف واحد * قيل اذا كان كذلك شيء في ايش
وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشتبهاله بما في نفس
الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم ونجم ولم فذلك ايش * وقال الزمخشري
في (المفصل) في الذي ولا استطاعتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه
من غير وجه فقالوا الذي يحذف الياء ثم الذي يحذف الحركة ثم حذفوه راسا
واجتزوا بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي * وقال ابن عصفور

في (شرح الجمل) انما بنيت ابن على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت
 بالكسر على اصل النقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي
 قبل الآخروي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال
 الثقل * قال ومما بين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح ابن انهم قالوا جبر
 نحر كوا بالكسر على اصل النقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت
 قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم
 * قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل النقاء
 الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال
 فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقل * قال وكذلك ان واخواتها بنيت
 على الفتح ولم تذكر على اصل النقاء الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف
 او الياء في لبت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى
 ذلك الى كثرة استعمال الثقل * وقال ابن النحاس في التعليقة انما لم اضمار
 الفعل في باب التحذير لكثرة في كلامهم كما ذكر سيبويه * وقال الرمازي
 لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع افعال لا يمتثل تطويل
 الكلام لتلايق المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام * وقال ابن يعيش في (شرح
 المفصل) اعلم ان اللفظ اذا اكثر في السننهم واستعمالهم اثره تخفيفه وعلى حسب
 تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف * ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
 دورة بالغوا في تخفيفه من غير جهة * فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله
 لا قوم من اي احلف وربما حذفوا المقسم به واحتزوا بدلالة النفل عليه نحو اقسم
 لا فلان والمعنى اقسم بالله * ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية

نحو لعمر ك وايم الله وامانة الله فهذه كلها مبتدأت، محذوفة الاخبار * ومن
ذلك ابدال التاء من الواو نحو تائه تفتو * ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر
البقاء والحياة وفيه نقات عمر يفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون
الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين
لانها اخف اللغات الثلاثة والقسم كثير فاخترنا رواله الاخف * وقال
ابو البقاء في (التيبين) لاسم الله تعالى خصائص * منها * دخول ياء عليه مع
وجود اللام فيه * ومنها * زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره
* ومنها * دخول تاء القسم عليه نحو تائه * ومنها * التثنية * ومنها * الابدال
كقوله ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال * وقال ايضا يجوز حذف
حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان
الشيء اذا كثركا ن حذفه كذكره لان كثرتة تجرى مجرى المذكور
ولذلك جاز التغير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة
* وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقي سا كان والثاني لام التعريف اخير فتح
الاول نحو من الناس طلبا للنفقة فيما يكثر استعماله ويقل الكسر لثقل توالي
الكسرين فيما يكثر استعماله * وقال ابن فلاح في (المفني) شرط الترخيم ان يكون
المترخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه
على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف
كما حذفوا منه التنوين وباء المتكلم المضاف اليها * قال وشرطه ان يكون علما
وانما رخموا صاحبا فقالوا يا صاحب لانه لما كثر استعماله من غير ذكره موصوف
صار بمنزلة العلم * قال واختص بابن ام وبابن عم بحذف الياء لكثرة

الاستعمال حتى ان العرب نلقي الغريب فيقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعظافا
وتقر باليه وان لم يكن بينهما نسب * قال وانما وجب اضرار الفعل العا مل
في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثير
استعماله فالزمه الاضرار طلبا للنفعة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام
مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله * وقال المصدر الذي يجب اضرار
فعله انما وجب اضراره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في
اذهانهم انهم لو استعملوها لكثرا استعمالها فحفظوها بالحذف وجعلوا المصدر
عوضا منها * وقال ابن الدهان في (الغرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة
استعماله انما تصوره العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله
فابتدوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال

شعر

* رأى الامر يفضى الى آخر * فصير آخره اولا *
* وقال السخاوى في (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر ويحذفون منه كما فعلوا
في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت *

حرف اللام

البس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغنى عن الحاق نحوه اذا امن
* فمن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها
باعنيها والمعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف
والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها

المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد اعتوره معان مختلفة
 كالاسم دخل فيه الإعراب لينزيل اللبس عند اعتوارها * ومنه رفع
 الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس منها لو استويا في الرفع
 او في النصب * ومن ذلك قال في (البيسيط) يضاف اسم الفاعل المتدري الى
 المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تنفي الى اللبس
 لعدم تعيين المضاف اليه فالترم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف
 اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته
 الى فاعله لتعيينه فجازت اضافته لذلك * ومن ذلك قال في (البيسيط) كان
 قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقيل على مفعل بان يقال مضرب
 ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول
 لثلاثي ليتبس باسم المفعول من افعال نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص
 الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه * ومن ذلك قال في (البيسيط) قياس التفضيل في
 افعال ان يكون على الفاعل نحوز بدفاضل وعمر وفاضل منه لاعلى المفعول نحو خالد
 مفضول وبكر افاضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لا لبس التفضيل
 على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضى الى اللبس كان التفضيل
 على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو
 كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة * ومن ذلك قال في البيسيط الجمهور على
 ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعليه منع الصرف انما زالت التنوين خاصة
 وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة
 الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة في غير النداء * قال

شرقت دموعي بين فعي سجوم * وكراهة ان تلبس بالمبنيات على الكسر
 نحو حذام * ومن ذلك قال في البسيط / فائدة المدل في الاعلام خفة اللفظ
 ورفع ليس الصفة لان ناعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك
 اللبس * وقال لكسير الصفة ضعف لانها اذا اسرت النبس فيها صفة المذكر
 بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب
 تحتل الرجال والنساء واذ اجمعت بالواو والنون والالف والتاء اتفى
 اللبس * ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء
 الاضافة وتعويض التاء عنها * قال ابن يعيش ولا يدخل هذه التاء عوضا
 فيا له مؤنث من لفظه لولدت في يا خالي ويا عمي يا خاله ويا عمه لم يجز لانه كان
 يلبس بالمؤنث بما ادخل التاء على الهم فلا اشكال انها مؤنثة واما دخولها
 على الاب فلفظي لمباقة من نحو راوية وعلامة * ومن ذلك قولهم لله درهم
 فارس وحبيك به من ناصر * قال ابن يعيش * فان قيل * كيف جاز دخول
 من هنا على التكررة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو فارس منك من عبد
 ولا عندي عشرون من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن
 الذراع * فالجواب * ان هذا الموضع ربما تلبس فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه
 للتمييز * ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الابهاز
 واحتراس من الالباس اما الابهاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن
 الاسم كما لا يكون : لك الحرف كجز من الاسم واما الالباس فلان الاسماء
 الظاهرة كثيرة الا ان تراها قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد
 الثاني انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال يفترق بها اذا التبت

وانما يزول الالباس منها في كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها
 فاستغنيت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب
 وتقدم ذكر الغائب تفني عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المعنى انما ضم
 حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة
 الهمزة الثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم بكرم لان الهمزة في الرباعي تزول
 مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي
 هو ام مضارع الراعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة
 وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع
 فيجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي
 محمول على الثلاثي * وخرج عن هذا الاصل اهراق يهرق واسطاع يستطيع
 فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انها اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان * احدهما *
 ان الماء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهملا في حكم
 العدم * والثاني * انها جملا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى
 فائها واذا كانا عوضا عنها لم يعتد بها حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير
 حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخامس وتغيرت صيغة
 الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما حكمنا بكونها بدلا عن نقل
 حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضي عوضا
 لكون الرباعي لم يتغير صيغته بها فصارت بمنزلة الحركتين لكونها عوضا
 عن نقل الحركتين لاعتد الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف يعوض
 عنهما مع وجودهما انتهى * ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح) تقول

في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسننا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في
 التعجب ولا في الاستفهام لثلاثا يلبس احدهما بالآخر والنفي بهما ومن ذلك
 قال ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان يأتي المنصوب على الاختصاص من
 الاسماء المبهمة نحو اتي هذا افعل كذا الان المنصوب انما يذكر ليبيان الضمير
 فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير وكذا لك لا يجوز ان يوتي به
 نكرة فلا يقال انا قومنا فعمل كذا الان النكرة لا تزيل لبسا ومن ذلك قال
 ابن فلاح في (المغني) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند
 البصريين لثلاثا تلبس الإشارة بالمقتربة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد
 النداء لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلبس العلمية بالمقتربة بقصد النداء
 بالعلمية العارية عن قصد النداء لا بانقول بنارزه في الضم في اعم الصور قرينة لدل
 على النداء وهذه القرينة منفية في اسم الإشارة قال وانما امتنع حذف
 حرف النداء من المستغاث به لثلاثا يلبس لامة بلام الابداء فانها مفتوحة
 مثلها ولا يكتفي بالاعراب فار قال وجود اللبس في المقصور والمبني في حالة
 الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حيي لثلاثا يلبس بالحي الذي هو
 ضد الميت لثلاثا سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجراة
 فانهم اسقطوا في جميعه الهاء وكذا في مذكرة قال الكسائي سمعت كل هذا
 النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للذكور المؤنث
 فيقولون رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره ومن ذلك
 اذ التقي ساكنان وخيف من تحريك احدهما بالاعسر الالباس حرك بالفتح
 نحو انت في خطاب المذكر واضريرين ولا تضربين في خطاب به لانه لو حرك

بالكسر لا تلبس بخطاب الموت * ومن ذلك اذ اخيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونصب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافي واشهلي لانهم لوقالوا عبيد لا تلبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبيد فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم بقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العمية ويين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد * وقال الاخفش في الاوسط في النسب الى التركيب المزجي وان خفت الالتباس قلت رامي هرمزي * ومن الثاني عدم لحاق انشاء في صفات الموت الخاصة بالاناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لا اختصاصا بها بالموت امن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتاج الى فارق * ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجوز حكاية المضموم والمشار وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس *

حرف الميم

ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به *

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) * ومن فروغها انهم قالوا لذلك وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجندل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به * وقال ابن فلاح في المعنى افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق به * وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في

حكم الملقوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه * ومن ذلك
 ترى رجلا قد سددها نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول
 القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الآن في حكم الملقوظ به البته وان
 لم يوجد في اللفظ غير ان دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به * وكذلك قولم
 لرجل مهو بسيف في يده زيد اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال باللفظ
 بدلا من اللفظ به * وكذلك قولم للقادم من سفر خيرة مقدم اي قدمت خيرة مقدم *
 وقولك قد مرت برجل ان زيدا وان عمرا اي ان كان زيد او ان كان عمرا *
 وقولك للقادم من حجة مبرور ما جور اي انت مبرور ما جور وما جورا
 ومبرورا اي قدمت مبرورا ما جورا * وكذلك قولم رسم دار ووقت في ظله
 اي رسم دار وكان ربه اذ قبل له كيف اصبحت يقول خير عاقل الله
 اي بخير وتحذف الباء لدلالة الحال عليها لجرى العادة والعرف بها * وكذلك
 قولم الذي ضربت زيد تزيد الماء وتحذفها لان في الموضع دليلا عليها وعلى
 نحو من هذا يتوجه عند ناقرأة حمزة واقفوا الله الذي تساءلوا به
 والارحام * است هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما راها فيها
 ابو العباس بل الامر فيها اقربوا خف والطف وذلك ان حمزة ان يقول
 لابي العباس لم احمال الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان
 يكون فيه باء ثانية حتى كافي قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها
 كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا في نحو قولك بمن تمور امرر وعلى من تنزل
 انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع
 مخالفته في الحكم له في قوله *

* شعر *

* واني من قوم بهم يتقى العدا * وراي الثاني والجانب المخوف *
 اي وبهم راي الثاني يخوف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قولهم بهم يتقى
 العدا وان كانت حالاهما مختلفين الا ترى ان الباء في قوله بهم يتقى العدا
 منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف
 يضرب زيد والباء في قوله وبهم راي الثاني مرفوعة الموضع عند قوم
 وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعة للراب ونظائر هذا كثيرة كان
 حذف الباء من قوله والارحام مشابهتها للباء في به موضعا وجكها لجد *
 وقد اجازوا تباليه وويل له على تعدد وويل له محذوفها وان كانت اللام في تباليه
 لا ضمير فيها وهي متعلقة بنفس تباليها في هلم لك وكانت اللام في وويل خبر
 او متعلقة بمحذوف فيها ضمير * فان قلت * فاذا كان المحذوف لدلالة عليه
 عندك بمنزلة الظاهر فهل يجزئ توکید الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت
 زيد فتقول الذي ضربت نفسه زيد كما نقول الذي ضربته نفسه زيد * قيل *
 هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر
 وان الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلوزعت نوكد * لنقصت
 الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجلذ فلما كان الامر
 كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملقى نحو اقمس
 بما يلحق فيه من نقص الغرض * ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان
 اي راكب الناقة والناقة محذوف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه
 ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى وقال ابن هشام

في المعنى اول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا لاخفش فانه منع في نحو
الذي رايت زيدا ان يؤكد المائدة المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد
مريد للطول والحذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي فرد في كتاب
(الاغفال) قول الزجاج في ان هذان لساحران * ان التقدير ان هذان لهما ساحران
فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص
لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقنسس لما فيهما
جميعا من نقص الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر
المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف
مناف لذلك وهو لا، كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل
الخليل عن نحو مرت زيد والثاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فاجابه بانه يرفع بتقديرهما صاحبائ انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما
ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان
مالا وان ولد اخذوا الخبر مع انه مؤكدا وفيه نظر فان المؤكد نسبة
الخبر الى الاسم لانفس الخبر وقال الصفار انما فر لاخفش من حذف المائدة
في نحو الذي رايت نفسه زيد لان المقضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف
في نحو الذي هو قائم زيد فاذا افروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف
الشيء لدليل وتوكيده فلان في بينهما لا ت الحذوف للدليل كالثابت *
وليد الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه انتهى ما اورده
ابن هشام في المفني والبحث الذي اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح
الافية) * وقال ابن النحاس في التعليقة اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام

الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقد برادون المسرح لفظا فقط * وكذا لك عمل
الفرزدق في قوله * منا الذي اختبر الرجال إسماحة * فاقام المسرح وهو الضمير
المستتر في اختبر ونصب غير المسرح وهو الرجال ولا تحفل بقول من قال يجوز
اقامة ايها شئت وذلك ان القاعدة ان الحذف المنوي كالملفوظ به وهما
حرف الجر الحذف ومراد نلوا ظهور لم يجوز الا اقامة المسرح فكذلك اذا كان
مراد التثنية وقال ابن فلاح في المعنى اهل الحجاز يحذفون خبرا لا كثيرا وانما
يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المنطوق *

* ما كان كالجزم من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض
حروف الكلمة عليها *

وفيه فروع * الاول * الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها مجرورة
الجزء من الموصول * الثاني * الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزم منه * الثالث *
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت
الجزء منه * الرابع * المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه
* الخامس * حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور * وقال
ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) خمسة اشياء هي بمنزلة شيء واحد
الجار والمجرور كالشيء الواحد والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل
والفاعل كالشيء الواحد والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة
والموصول كالشيء الواحد *

* ما يجوز تعدده وما لا يجوز *

فيه فروع * الاول * خبر المبدأ وفيه خلاف منهم من اجازهم مطلقا وانه جزء من المبدأ

ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك
 في حين واحد فيجوز نحو هذا الحلوح امض اي مر وهذا اعسر اسر اي اضبط
 قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني بالحال وفيه خلاف
 قال في (الارشاف) ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو
 قولك جاء زيد مسرعاً صاحباً للحال الاول فقط وضاحكاً صفة مسرعاً وحالاً
 من الضمير المستكر وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن مالك في (شرح
 التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعمة فكما جاز ان يكون للبتدأ الواحد
 والنعمة الواحد خبر ان فصاعداً او نعتان فصاعداً فكذلك يجوز ان يكون
 للاسم الواحد حالان فصاعداً او زعم ابن عصفور ان فعلاً واحداً لا ينصب
 اكثر من حال قبا على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة
 كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكاً مسرعاً واستثنى الحال المنصوب بالفعل
 التفضيل نحو زيد راكباً احسن منه ماشياً قال لجاز هذا كالظرف نحو زيد
 اليوم افضل منه غد او زيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في الفعل
 التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه
 غد زيد يزيد فضله على فضله اليوم غد الثالث المستثنى والجمهور على انه
 لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئاً واجازه قوم نحو ما اخذ احد
 الا يزيد رهاوما ضرب القوم الابعضهم بعضاً الرابع الظرف وتعدده ممتنع
 بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلاً قمت يوم الجمعة
 يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا
 جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا

قالوا في قوله تعالى وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم * لا يصح ان يكون اذ ظرفا
لينفع لانه لا يعمل في ظرفين * الخامس * النعت ويجوز تعدده بلا خلاف
* السادس * عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى ملك الناس اله
الناس * انها عطفا بيان لرب الناس * وقال ابو حيان لا نقل عن النحاة شيئا
في عطف البيان هل يجوز ان يكرر المعطوف في علم واحدا لا يجوز ذلك
* السابع * البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البدأ عند من اثبت فيكرر
فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن
احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض
اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر *

مراجعة الاصول

فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جنى اعلم ان
الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين * احدهما * الاحتجاج اليه جاز ان
يراجع * والاخر * ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله * فالاول
منه لا يصرف الذي يفارق الاسم لمشايبته الفعل من وجهين فتى احتجت الى
صرفه جاز ان تراجعته فتصرفه * ومنه اجراء المقتل مجرى الصحيح نحو قوله

شعر

* لا بارك الله في الفواني * هل اصبحن الالهن مطلب *
وبقية الباب * ومنه اظهار الضعيف كاجت عينه وضرب البلل وال السقاء
وقوله * الحمد لله العلى الاجلل * وبقية الباب * ومنه قوله * سما الاله فوق
سبع سائنا * ومنه قوله * اهبي التراب فوقه اهبا با * وهو كثير * والثاني

وهو ما لا يرجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين
 نحو قام وباع وخاف وهاب و طال فهذا لا يرجع اصله ابدًا الا ترى انه
 لم يأت عنهم في نشر ولا نظم شيء منه مصححًا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك
 مضارع نحو يقوم ويبيع * فادًا ما حكاها بعض الكوفيين من قولهم هبوا الرجل
 من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالة فلحق باب قولهم قضاوا الرجل
 اذا جاء قضاؤه ورموا اذا جاء رمية فكما بني فعل مما لامة ياء كذلك
 خرج هذا على اصله في فعل مما عينه ياء * وعلمتها جميعًا ان هذا بناء
 لا ينصرف لمضارعه لما فيه من المبالة لآب التعجب ونعم وبش فلما لم ينصرف
 احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع محالًا للآب الانزاهم انما اتهموا ان
 بنوا فعل مما عينه ياء مخالفة لما نقلهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه
 لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وبوع وبوتوا وبوعوا وبوتوا ونحو ذلك
 من تصاريقه * وكذلك لو جاء فعل مما لامة ياء منصرفًا للزم ان يقولوا
 رموت ارمو و يرموان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا
 وهي اثقل من الياء فاما قولهم ارموا الرجل فانه لا ينصرف فلا يفارق موضعه
 هذا كما لا ينصرف نعم وبش فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وافهم تعديده
 الى غيره * وكذلك احتمل هبوا الرجل ولم يعمل لانه لا ينصرف لمضارعه
 بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبش ولو صرف للزم اعلاله وان يقال هاء يهوء
 فلما ينصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القعود والحركة والصيد والغيب
 كذلك صح هبوا الرجل فاعرفه كما صح ما طوله واييمه ونحو ذلك * ومما
 لا يرجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء فان ناء

تقلب طاء نحو اضطرب واضطرب واطردوا ظلم وكذا اذا كانت الاووالا
اوزاء فان تاء تبدل في الافعال الج والأكو وازدان ولا يجوز خروج
هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا اثر فاما ما حكاه خلف من قول
بعض النقطت النوى واستقطته واستقته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا
من اللام في النقطة فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون اذا تاء بانها
بدل من اللام او الشين فنصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل
منه ونظير ذلك قول الشاعر

شعر

• يارب ابار من العفر صدع • تقبض الذيب اليه واجتمع •
• لما رأى ان لادعة ولا شبع • مال الى اوطاة حقف فالطبع •
فابدل لام الطبع من الضاد وافر الطاء بما حلا مع اللام ليكون ذلك دليلا
على انها بدل من الضاد وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب صحته وهو
اعور • ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الولو الساكنة بعد الكسرة ومن
تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة فاما قراءة ابي عمرو في ترك الهمزة يا صالح
ابتنا • بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام وجل
والفرق بينهما ان صحة الياء في صالح ابتنا بعد الضمة له نظير وهو قول لم قيل
ويبع فحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واوساكنة صحت بعد
كسرة فيجوز على قياس يا غلام وجل • فان قلت • فان الضمة في نحو قيل
ويبع لم تصح لانها اشياء ضم للكسرة والكسرة في يا غلام وجل كسرة صحيحة
فهذا فرق • قيل • الضمة في جاء يا صالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث

كانت بناء وليس لقولك يا غلام وجل شبيه فيحمل عليه كسرة صريحة ولا
كسرة مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احد هما ضمة صريحة
والاخرى ضمة غير صريحة فامر تفتقر العرب اليه واهو اعلى واظهر منه وذلك
انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم
في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين
كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل ويجمع اجد ر
بالجواز * فان قلت * فقد صححت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلوا ذ
واخر واط * قيل * الساكنة هنا لما دغمت في المتحركة فبنا اللسان عنهما جميعا
بنوة واحدة جر تالذ لك مبرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى
ان بعضهم قد قال اجلوا اذا فاعل مراعاة لاضل ما كان عليه الحرف ولم تبدل الوار
بعد ما لمكان الباء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان
فيها ومن قال ثيره وطيال فقياس قوله هنا ان يقول اجلوا اذا فقلبها جميعا اذ كانا
قد جر يا مبرى الواو الواحدة المتحركة * فان قيل * فالحر كات قبل الالفين
في سالم وقادم كلتاها فتحة وانما شبيبت احدهما بشي من الكسرة وليست كذلك
الحركتان في حاء يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح
ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد نرى الاصلين هنا مختلفين
وهما هناك اعني في سالم وقادم متفتقان * قيل * كيف تصرفت الحال فالضمة في
قيل مشوبة غير مغلصة كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مغلصة * نعم ولو نظمت
الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسرة وادون
احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قد مناه من اختلاف الالفين

في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الثانية هما عنها وليست الياء في قبل
 كذلك بل هي ياء مخلصه وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصه * وسبب
 ذلك ان الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصه فضلا
 عن الكسرة المشوبة بالضم الا تراك لا يتمذر عليك صحة الياء وان اخلصت
 قبلها الضمة في نحو ميسرفي اسم الفاعل من اليسر لو تجشمت اخرجاه على الصحة
 وكذلك لو تجشمت تصحيح واوموزان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة
 لاخراج الحرفين مصححين غير معلين فاما الالف فحدث غير هذا الا ترى انه
 ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي
 تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شئت الفتحة بالكسرة
 نحي بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شئت بالضمة نحي بالالف نحو الواو
 في الصلوة والزكوة وهي الف التفتيح فقد بان لك بذلك فرق بين الالف
 وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة
 فيما يرض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة انتهى *

المبحث الثاني في مراعاتهم الاصول قارة واهمالهم اياها اخرى
 عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال فمن الاول قولهم صفت الخاتم
 وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فطت ههنا عديت غلولا ان اصل
 هذا فطت يفتح العين لما جازات تعمل فطت * ومن ذلك قوله *

شعر

* ليك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط فيما تطلع الطواغح *
 الا ترى ان اول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد عوود فيه

الحد يث عن الفاعل فان تقديره **فما بعد لي بكم** مخبط قد دل قوله لي بكم على
 ما اراد من قوله تعالى ان الانسان خلق **مخلوعا** وخلق الانسان ضعيفا * مع قوله
 تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من **علق** * وقوله
 خلق الانسان علمه **البيان** * وامثاله كثيرة ونحو من البيت قوله تعالى
 في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه **يسبح له فيها بالغدو والآصال**
رجال * اى يسبح له فيها رجال * ومن الاصول **المراعاة** * قولهم مررت
 برجل ضارب زيد وعمر او ليس زيد بقائم ولا قاعد او انا منجوك واهلك *
 وا اجازان تراعى الفروع نحو قوله *

شعر

* بد الى اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا *
 وقوله

* مشائم لبسوا مصلحين عشيرة * ولاناعب الا بين غرابها *
 كانت مراجعة الاصول اولى واجدر * ومن خذ لك هذان ضارباك
 الا ترى انك لو اعتدلت بالنون المذوقة لكنت كافك قد جمعت بين
 الزيادة بين المتمقبتين في آخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل
 الحاضر فينبأ حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني
 من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده * ومن ذلك قوله * وما كل
 من واقمى انا عارف * قي من نون او اطلق مع رفع كل وجه ذلك انه اذا
 رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل
 واحد من التنوين في عارف ومدة الاطلاق في عارفون في اجتماعهم مع الهاء

المرادة للمقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفته او عارفوه
لم يجزئ شي من ذينك واتما هذا المعاملة الحاضر والطراح حكم الغائب فاعرفة
وقسمه فانه باب واسع *

المبحث الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابلد

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان يشبه عليه ويحرر
القول فيه * من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك ماراً ينة منذ اليوم
لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لا لتقاء الساكنين لم يكسروها
لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ كذا العمري لكنه الاصل الاقرب الا ترى
ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها لما ضمت لا لتقاء الساكنين اتباعا
فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها
الاول للمقدرويدل على ان حركتها انما هي لا لتقاء الساكنين انه لما زال
القواها ساكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ
اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابلد المقدر
الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما
لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وان
لم يجز على السنتهم استعماله الا ترى الى قول سيبويه في سرده انه انما ظهر
تضعيفه لانه ملحق بالميجى وقد علمنا ان اللاحق انما هو صناعة لفظية ومع
هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا به فلو لان ما يقوم الدليل عليه
مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سردا وسودا بالم بفوهو به
* ومن ذلك قولهم يمت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون

الابعد لان صلها فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم
 قلبت الواو والياء في فعلت انما فانني سا كان العين المستلزمة المقلوبة القاولام للفعل
 فخذ فت العين لالتقاءها فصار التقدير قلت وبيت فهذه مراجعة الاصل
 الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابدع الا ترى ان اول احوال هذه العين
 في صيغة المثال انما هو فتحة العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا
 وانفع ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا انما اصادتها المصنعة الى مطاء وعطاء
 ابدلوا الهزة على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعري ان
 لا ميمياء ان الا نك تعلم ان اصل هاتين اليائين واوان كانها في الاصل مطبوة
 وعطوية لانها من مطوت وغطوت فاصل الياء فيها الواو ولو حفظ ما فيها
 من الياء دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك
 دون الاول الابدع عنك في هذا تقوية لا عمال الثاني من الفعلين لانه
 الاقرب * وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان
 هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه
 كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مر دود الى اول دون ما هو
 اسبق رتبة منه وبين ما يرد الى اول ليست ورائه رتبة متقدمة له *

المبحث الرابع في مراجعة اصل واستنباف فرع *

قال ابن جنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك ح تر جعل له
 فرعا ولست تراجع به اصلا * من ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا
 للحاق اول للتاثير او لغيرها من الصيغة لا غير * فالتى للحاق كالف ارطى
 فمين قال ماروط وجنطى ودنطى * والتى للتاثير كالف سكرى وغضبي وجمادى

والتي للصيغة لا غير كالف صبغطري وقبشري وزبمري فتحت الى تحريك
واحدة من هذه الاقبات للثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت اربطيان وحبطينان
وكذا الباقي. فهذه الياء فرج من تجل وليست مراجمها اصل لانه ليس واحدة
منها منقلبة اصلا لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزي ومدعي
لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في عزوت ودعوت واصلها معزو ومدعو
فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزي ومدعي ثم قلبت
الياء الفافصارت مغزي ومدعي فلما احتجت الى تحريك هذه الالف
راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا ياء في مغزيان ومبدعيان
وقد يكون الحروف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا تروى الى اصله الذي كان
منقلبا عنه وذلك كقولك في حمراء حمراوي وحمراوات فنقلب الهمزة
واو او ان كانت منقلبة عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت
شقاوي فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانت لما حذفت
الهاء فصارت الواو طر فابدلتها همزة فصارت في التقدير الى شقاء فابدت
الهمزة واو افصارت شقاوي فالواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة
ولهذا انظر في العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي
وذلك لك انك لما حذفت الهاء حذفت لما واو فعولة كما حذفت لحذف نا حنيفة
ياثما فصارت في التقدير الى عدو فابدت من الضمة كسرة ومن الواو ياء
فصارت الى عدجرت في ذلك مجزي عم فابدت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا
فصارت الى عدي كهدى فابدت من الالف واو الوقوع يائي الاضافة بعدها
فصارت عدوي كهدوي فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة انما هي بدل

من الف تبدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه وفي البسيط
 قيل ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجماء وجمع بالاضافة المقدرة
 كساتر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال * ان الخليط
 بالك اجمعه * فاجمعه تأكيد للضمير في بالك *

مراعاة الصور

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة * من ذلك * الذين
 خصوه بالعقل لانه على صورة ما يختص بالعقل وهو الزيدون والعمر
 والافتقار الذي وهو غير مختص بالعقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب)
 * ومن ذلك * ذ والموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذي التي بمعنى صاحب
 لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار للتأصل *

معنى النفي مبني على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج *
 ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبني عليها ان لما نفى الماضي
 القريب من الحال لانها نفى قد فعل وقد فعل انما هو للماضي القريب من الحال
 * وانه يجوز حذف الفعل مع لمادون لم وذلك لان لما نفى قد فعل وقد يجوز حذف
 الفعل معها كقولك وكان قد وتقدمه وكان قد زالت فجاء ايضا حذف الفعل
 مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فاما هي نفى فعل وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ
 يكون سكونا وعدم كلام لا حذف فاما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه *

حرف النون

النادر لاحكم له

قال الاندلسي في (شرح المفصل) ينعون انه لا ينفرد بحكم يصير به اصلايل

ينبغي ان يرد الى اجد الاصول المعلومة محفوظة على تقريرها واحتراسا
من نقضها * قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فتد
الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية *

نقض الغرض *

قال ابن جنى حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال
* فان قلت * خبر كان يثبته به شيان احدهما خبر المبتدأ لانه اصله
والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ
والمفعول به يجوز حذفه * قيل * الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو
كونه عوضا من المصدر فلو حذفه لنقضت الغرض الذي جئت به من
اجله وكان نحو امن ادغام الملحق وحذف المؤكد * قال ابن جنى لا يجوز
حذف المقسم عليه وبقية القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم
فمحال ان يوتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز
ان يوتى باجمعين من غير تقدم المؤكد * وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه
اقل من حذف المضاف وابعده قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف
او التخصيص واذ كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض و تراجمها
عن المقصود * قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد
منها لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لانها كالشيء
الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما * وقال
الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لانها انما
زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على ساكن ومنه سمي وقفا لانه

وقوف عن الحركة فتحريكه ينقض الغرض الذي مدحى بها لاجله *

النهي والنفي من واد واجد *

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن كل واحد الا ان تكون قرينة تقضي النهي عن كل فرد *

النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها *

* الاول * ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة * الثاني * انها تكون ضميرا للجمع الموث كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر * الثالث * ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف * الرابع * ان الاسمين اذار كباوي في آخر الاسم الاول فانه قد تسكن نحوود سثوبه وباذ نجاهه كما تسكن الياء في معدي كرب * الخامس * انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل * كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين * السادس * ان النون قد تحذف اعتبارا طاعيثا ولا ما في منذ ولدن في قوله من لد شولا * كما تحذف الواو عينا ولا ما في ثبه في احد القولين وفي اخ * السابع * انها تحذف للطول في قوله * ابني كليب ان عمي اللذا * كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهب يري دون اشهبيا * الثامن * ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا * التاسع * ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا * العاشر * انها تكون علامة للجمع لاضمير كما تكون الالف والنون علامة في قوله * يعصرون السليطا اقراره *

• وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي • وقوله التفتا حلفتا البطان • الحادى عشر • انها من حروف الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة • الثاني عشر • انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر ووزيد يضرب • الثالث عشر • مصاحبها حروف المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيدون وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد • الرابع عشر • تعاقبها في المحل الواحد نحو جرنقش وجرانقش • الخامس عشر • حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرنتن وعمرتن وعلابط وعلبط • السادس عشر • حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الباء كذلك وذلك نحو بطنعبرو بلعثر كما قالوا الا اذ ذكر ذلك ابن الدهان في (الغرة) قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع •

• حرف الواو •

• الواسطة •

• قيل بها في ابواب • الاول • باب المرب والمبني فقيل ان بينها واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء • احدها • الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبتها مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة • الثاني • المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين المرب والمبني حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح انه مبني • الثالث • المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا

في كسرة ته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل
ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة
في الاسم لو وقع الياء بعد ها واذا كانت عارضة لم نصرك الكلمة بها مبنية ونظير
ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا
لان لم لا تعمل الكسرة مع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة
ترول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو
لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف* وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة
لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم
يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد
فيها شيء من اسباب البناء* وقال ابن جني في (الخصائص) باب في الحكم يقف
بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقام اعليه
وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلami فهذه الحركة
لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا
وهي فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة
ولا مقاربة واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة
في آخره ببناء الا ترى ان غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك
وغلامهم وغلامنا* فان قلت* فما هذه الكسرة في نحو غلامي* قلت* هي من
جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت في الحالات
وليست اعرابا لان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من
من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا* وقال

ابو البقاء في (الباب) ليس في الكلام كلمة لامعومة ولا مبنية عند المحققين لان حد
 المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة * وذهب قوم
 الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير معرب
 اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صفة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا
 اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا
 خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا
 اليه ان يسموه خنثي مشكلا * وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة)
 اختلف في المضاف الى ياء المتكلم فقليل مبني وكسرة بناء لانه لا يحدثها
 غامل الجروعة بناءه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف لا يتغير آخره
 لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذ لا نظير لها
 من الاسماء وقبل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لا توجب
 بناء المضاف ولا تجوز في الافى الظروف وفيما جرى مجراه كمثل وغير فوجب
 ان يكون معربا * وقيل * لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود والبناء
 لا علة له فوجب ان يحكم بعدمها او يكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك
 الرجل ونحوه مما فيه الف ولا م فانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين
 ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل * والجواب * ان هذا لا نظير له وما ذكره
 في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل
 فليس متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن
 واما غير متمكن وهو المبنى فهما قسميا الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما
 انتهى * الرابع * قال ابن الدهان في (القرة) الكلام على ضربين معرب

ومبنى وعند الرماfi وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو سحر المدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعي قوم ذلك في غلامى وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا ذلك * الخامس * قال ابو حيان في (الارشاد) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من الاسماء فاذا قلت جئت امس فعناه اليوم الذى كنت تقول فيه امس * الباب الثانى باب المنصرف وغير المنصرف * قبل ان ينها واسطة لا توصف بالصرف ولا بدمه قال ابن جني في الباب المشار اليه * ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلماك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كانت نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا بما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه اماراة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر * وكذلك التثنية والجمع على حد هاليس بشي من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها اماراة لترك صرفها * وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علنان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علنان وناثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرافقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود العلنين وتثنية رجل منصرف لعدم العلنين * واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف

ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التشبيه والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج
 من الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرة ثالثة لا منصرفة ولا غير
 منصرفة * وقال ابو علي ما دخله اللام والاضافة من باب ما لا ينصرف
 لا اقول فيه بصرف ولا بعده ولا اقول أنه منصرف لان المانع من الصرف
 موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه
 الفعل ولا اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس
 لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين
 * وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فثلاثة اضرب منصرف
 وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما
 عرف باللام والتشبيه والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها
 غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف * وقال ابن الحاجب ظاهر
 كلام التنوين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد
 من القسمين بنفي الحصر * الباب الثالث باب العلم * منه منقول ومنه
 مرتجل ومنه قسم لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علمته بالطلبة ذكره
 ابو حيان * وقال في (البسيط) العلم المعدول كعمرو وزفر فيه ثلاثة اقوال
 * احدها * انه مشتق من المعدول عنه فلي هذا يكون منقولاً * والثاني *
 انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه
 وليس وزن المعدول موافق للوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً
 * والثالث * انه ليس منقولاً على الاطلاق ولا مرتجلاً على الاطلاق بل مشابه
 للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومما يشبه المرتجل لاختصاصه

بوزن لا يوافق المدول عنه فيه * الباب الرابع باب الظاهر والمضمر *
قال الاندلسي في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايام توسط بين
الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك اللبس امره لكونه اخذ شيها من
هذا وشيها من هذا وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه
ايا اسم لظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف
والهاء والياء بياناً عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لما من
الاعراب ويعزى هذا القول الى ابى الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر اياً
فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم مضمر وذهب الزجاج
الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات * وقال ابن يعيش ايضا قد جعل
بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تقتصر الى تقدم
ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو
وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسماً
ثلاثاً من الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبيهاً بالظاهرة وشبيهاً بالمضمرة
فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة * ومن حيث
صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة * وقال الاندلسي بعض
النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم * الباب
الخامس باب الوقف والوصل * قال ابن جني ومن ذلك قوله * له رجل
كانه صوت حاد * فحذف الواو من كانه لاعلى حد الوقف ولا على حد الوصل
* اما الوقف فيقضى بالسكون كانه واما الوصل فيبقى بالمطل ويمكن الواو
كانه فقول له كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله *

* شعر *

* مرحباه بجماد نأجيه * اذا اتى قربته للسانيه *
 فثبت الهاء في مرحبليس على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف
 فيوذن بانها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيوذن بحذفها اصلا يا مرحبا
 بجمار ناجية فثبتاتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين * وكذا قوله *
 بنازل وجنسا او عهل * فاثبات الياء مع التضعيف طريق وذلك
 ان الثقل من امارة الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة
 بين المنزلتين * الباب السادس باب حروف الجر * قال ابن هشام
 في (المغنى) التحقيق في اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم * فعال لما يريد *
 ان كنتم للرويا لعبرون * انها ليست فائدة محضة لما تخيل في العامل
 من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها
 فلها منزلة بين منزلتين *

* فصل *

قال ابن اياز جعل ابن معط لمنادى مرتبتين البعد والقرب فيا ويا وها
 للاول واي والهمزة للثاني * وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدي
 وقربي ووسطى بينها * فللاولى ايا وها * وللثانية الهمزة * وللثالثة * اى
 وجعل يامستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور
 ثلاث مراتب دنا ووسطى وقصى فللاولى ذا وتى وللثانية ذاك وتيك
 بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط *

❖ ورود الشيء مع نظيره مودده مع تقيضه ❖

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل ضرورة وفروقة وامرأة ضرورة وفروقة ورجل هلباجة ففاققة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارا لما يريد من تانيث الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة وفروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف حذفت مع تكثيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح ونحو من تانيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتنوا واجتورا واذا نانا بان ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا وكما كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة وهو باب واسع ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل رضى وامرأة رضى وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير

❖ متى تستجز قوم يقل سراتهم ❖ هم يئسفهم رضى وهم عدل ❖

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان العذ كبر انما اتاها من قبل المصدرية
 فاذا قبل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على
 الفضل وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم والجلود
 ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر
 عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله *

* الاصبحت اساء جاذمة الحبل * وضنت علينا والضمين من البخل *
 فهذا اقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل
 وهذا اوفق معنى من ان يحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضمين
 لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب * ومنه قوله * وهن من الاخلاف
 قبلك والمطل * وقوله * وهن من الاخلاف والولعان * واغوى التاويلين في
 قولها فانها هي اقبال وادبار ان يكون مع هذا اي كانها خلقت من الاقبال
 والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات ادبار
 ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان من عجل * وذلك لكثرة
 فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من
 الانسان لانه امر قدا طرد واسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر
 في المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تاويله ان العجل هنا الطين
 ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه في هذا الموضع لا يراد به النفس العجلة والسرعة
 ولهذا قال عقبة سار بهم آياتي فلا تستعجلون * ونظيره قوله تعالى وخلق الانسان
 عجولا * وخلق الانسان ضعيفا * لان العجلة ضرب من الضعف لما توذن به من
 الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما

هو ارادة المصدر والجنس جمل الافراد والتذكير اشارة للمصدر المذكور
 * فان قلت * فان نفس لفظ المصدر عند جاء مؤنثا نحو الزبارة والعبادة والصورة
 والجمهومة والحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا
 كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومحمول بالثاويل عليه اجمعي
 بنائيه * قيل * الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك ان
 الزيارة والعبادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحق التاء لها لا يخرجها
 عما ثبت في النفس من مصدر يتهاو ليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة
 مصدرا وانما هي متاولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل
 وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة
 كصفة من صعب وندبة من ندب ونخمة من نخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها
 من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجمهومة والشهومة والطلاقة
 والخلافة فالاصول لقوتها تتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر
 على بعض ما تسوغه القوة لاصولها * فان قلت * فقد قالوا رجل عدل
 وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد وقال امية *

* والحية الحتفة الرقشاء اخرجها * من يتهآ آمنت الله والكلم *

* قبل * هذا ما اخرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل البعد
 عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكروه ومؤنثه فجري
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها الملباة لها والتنبية عليها مجرى اخراج
 بعض المعتل على اصله نحو استحوذ وعجى اعمال صبغته وعدته وان كان قد نقل
 الى فعلت لما كان اصله فعلت وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيفة

و جمع فقال

* يا عين هل لا بكيت اريد * اذ قمنا وقام الخصوم في كبد *
وعليه قول الآخر *

شعر

* اذ انزل الاضياف كان عزورا * على الحي حتى تستقل مراجله *
الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله * واسيافنا يقطن من
نجدة دما * في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذ قرى الاضياف
وهم قليل بمراجله الحي اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون * فان قيل *
فلم انش المصدر اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما
الى التذكير حتى احتجبت الى الاعتذار له بقوله انك انه اصل وان الاصول
يحتمل ما لا يحتمل الفروع * قيل * علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته
من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان
نحو رجل و فرس و دار و بستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تاتي
مؤنثة الالفاظ ولا حية تانيث في معناها نحو غرفة و مشرقة و عملية و مروحة
و مقرمة كذلك جاءت ايضا اجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك
نحو المحمودة و الموحدة و الرقاشة و نحو هانم و اذا جاز تانيث المصدر و هو
على مصدر ريته غير موصوف به لم يكن تانيثه و جمعه و قد جرى و صنا و حل
الحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكوره و مؤنثه و واحد و جماعته
فيما ولا مستكرها اعني ضيفة و خصمة و اضيافا و خصوصا وان كان التذكير
والافراد اقوى في اللغة و اعلى في الصفة قال تعالى و هل اناك نبأ الخصم

اذ تسور والمحراب * وانما كان الذكرو الافراد قوى من قبل انك لما وصفت
 بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكمالها ان تؤكد ذلك
 بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى انك اذا
 اثنت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لا معنى لمبالغة فيها نحو
 قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالتنقيض
 له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤثرا او مجموعا * ومما جاء
 من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم * مواعيد عرقوب اخاه يثرب *
 * ومنه عندى قولهم * تركته بملاحس البقر او لادها * فالملاحس جمع
 ملحس ولا يخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه
 قد عمل في الاولاد فسميها المكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل
 فيه واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرا او كانه قال
 تركته بمكان ملاحس البقر او لادها كما ان قوله *

✽ شعر ✽

* وما هي الا في ازار وعلقة * مغار ابن همام على حي خثما *
 محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الا تراه قد عداه
 الى قوله على حي خثما فملاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به
 كما ان مواعيد عرقوب اخاه يثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي
 يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الظريف المتعجب منه فاما قوله
 * كم جربوه فمازادت تجاربهم * ابا قد امة الالمجد والنفعا *
 فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون ابا قد امة منصوبا بزاادت

اي فإزادت ابا قد امة تجار بهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه لتجار بهم
لأنها العامل الاقرب ولأنه لو اراد اعمال الأول كان حري ان يعمل الثاني
ايضا فيقول فما زادت تجار بهم اياه ابا قد امة الا كذا كما نقول ضربت
فاو جمعه زيد او يضعف ضربت فاو جمعت زيد اعلى اعمال الاول وذلك
انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه
لا يكون الا بعد اقوى حالا من الاقرب * فان قلت * اكتفى بمفعول العامل
الاول من مفعول العامل الثاني * قيل * لك و اذا كنت مكتفيا مختصرا
فما كتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفاؤك باعمال الاول الا بعد
وليس لك في هذا مالك في الفاعل لانك تقول لا ضمير على غير تقدم ذكر
الامستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فنه بد
فلا ينبغي ان يبعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المفعول فيه منه * ومن
ذلك فرس وشاع الذكر والاثني فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر
وجمل ضامر وناقة بارك وجمل بارك وهو لباب قومه وهي لباب قومها
وهم لباب قومهم قال جرير *

* شعر *

* ندرى فوق متنها قرونا * على بشر و آنسة لباب *

* شعر *

وقال ذو الرمة *

* سجلا با شرحين احبان ابانه * مقائلتها هي اللباب الحبانس *

فاما ناقة هجان ونوق هجان وادرع ذلاص فليس من هذا اللباب بل فعال منه
في الجمع فكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره

انتهى * قلت * قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة ابواب * باب ما دخلت فيه
 التاء في صفة المذكر * و باب ما دخلت منه التاء في صفة المؤنث * و باب
 ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع * وها انا اسوق جملا
 من نظائرها *

نذكر نظائر الباب الاول وينص له ورود الوفاق مع وجوب الخلاف *
 قال ابن جني هذا الباب ينفصل من الذي قبله بان ذاك تبع فيه
 اللفظ ما ليس وبقوله نحو رجل نسا به وامرأة عدل وهذا الباب ليس
 بلفظ تبع لفظا بل هو قائم براسه * وذلك قولهم غاض الماء وغضته سوا
 فيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت يده وجبرتها وعمر المنزل
 وعمرته وسار الدابة سيرته ودان الرجل ودنته من الدين في معنى ادنته
 وعليه جاء مد يون في لغة بني تميم وهلك الشيء وهلكته قال العجاج * ومهمة
 هالك من تموجا * فيه قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من
 تموج فيه والاخر ومهمة هالك المتعوجين فيه كقوله هذا رجل حسن الوجه
 فوضع في موضع الالف واللام ومثله هبط الشيء وهبطته قال

* شعر *

* ما راعنى الاجناح هابطا * على البيوت قوطه العلابطا *

اى مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر
 نصب الفعل ضرورة والاول اقوى فاما قوله تعالى وان منها لما يهبط من
 خشية الله * فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظرائه
 خشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وخشع

وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع
والسقوط مسيبا عنها وحاد بالاجل النظر اليها كقولهم تعالى وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى • وانشد واقول الآخر

شعر

• فاذا كرى موقفى اذا التقت الخيل • وسارت الى الرجال الرجالا •
اي سارت الخيل والرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد
وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير

شعر

• فلا تغضبان سيرة انت سرتها • فاول راض سنة من يسيرها •
ورحبت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورحبتها وعاب الشيء وعبته وهجمت
على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته وفرفاه
وفرفوه وشحافاه وشحافوه وعثمت يده وعثمتها اي جبرتها على غير اسنواء
ومد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر • قال الشاعر
ما خليج مده خليجان • وسرحت الماشية وسرحتها وزاد الشيء وزدته
ودرا الشيء ودروته اطيرته وخسف المكان وخسفه الله ودلع لسانى
ودلته وهاج القوم وهجمتهم وطاق الرجل وطمته اي الطمته بالقبح في معنى
اطمته ووفرا الشيء وفرفره وقال الاصمعي رفع البعير ورفعته في السير
المرفوع وقالوا نقي الشيء ونقته اي ابعده قال القطامي فاصبح جاركم
قتيلا ونافيا • ونحوه نكرت البيرونكرتها اي اقللت ماءها ونزفت ونزفتها
فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا في الاستعمال الا ان له عندى

وجها لاجله جاز وهو ان كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء
اعبره واعطيه واقد ر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار
كان فعله لغيره الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى *
وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن جني كان معتزليا كشيخه الفارسي
ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء غرضه ان غيره
اغاضه وان جرى لفظ الفعل له تجا وزت العرب ذلك الى ان اظهرت
هنا كـ فيل بلفظ الاول متعد يا لانه قد كان فاعله في وقت فعله اياه
انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا فاعرفه انتهى *

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جني المتبادر المألوف في اللغة اذا كان فعل غير متعد كان افعل
متعد يا لان هذه الهمزة كثر ما تجني للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت
زيد او قعد بكر واقعدت بكر افان كان فعل متعد يا الى مفعول واحد فنقلته
بالهمزة صار متعد يا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا واعطى بكر
درهما واعطيته درهما فاما كسازيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل
بالهمزة فانه نقل بالمثال الاتراء نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان
فعل وافعل كثيرا ما يمتدحان على المعنى الواحد نحو جدد في الامر واجدد وصددته
من كذا او اصددته وقصر عن الشيء واقصره وسخته الله واسخته ونحو ذلك
فلما كانت فعل وافعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاض ونقل بافعل نقل
ايضا فعل يفعل فهو كسازيد وكسوته وشتت عينه وشتتها وغارت
عينه وغرتها ونحو ذلك هذا هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعد يا

لم يكن قبله غير ان ضربا من اللفظة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة
 فتجد فعل فيها متعد يا و ا فاعل غير متعد وذلك قولهم اجفل الظليم وجفلة واشنق
 البعير وشنقته وانزفت البيرا اذ هب ماؤه ما ونزفتها واشرق الغيم وقشمته
 الريح وانسل ريش الطائر ونسلته وامر بت الناقة اذ ادربتها ومرت بها ونحو
 من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر القرمس اذ نه واصر باذنه
 وكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا انقض
 عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد * وشالة ذلك
 عندى انه جمل تمدي فعلت وجمود افعلت كالعوض بفعلت من
 غلبة افعلت لما على التمدي نحو جلس واجلسته ونهض وانهضت كما
 جمل قلب الباء واوا في التقوى والرعى والثنوى والقنوى عوضا للواو
 من كثرة دخول الباء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسوخ
 لمفتعلن وخطر مجيئه قلما او مخبوننا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة
 نحو بضالضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولان ومفعولان ومستفعلان ونحو
 ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان ونحو من ذلك ما جاء عنهم من
 افعلته فهو مفعول وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكاه الله
 فهو زكوه واكره الله فهو مكروه وزواقره الله فهو مقروء وارضه الله فهو ماروض
 واملاؤه الله فهو مملوء واضاده فهو مضدودواخيه من الحى فهو محموم واهمه من
 الم فهو مهموم وازعقه فهو مزعوق اى مذعور ومثله قولهم *

شعر

* اذا ما استقمت ارضه من ماله * جرى وهو مودوع وواعده صدق *

وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما المعز نه الله فهو محزون
فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر بمحزني ولا يقولون
حزني الا ان مجي المضارع يشهد للماضي فهذا المثل ماضى وقد قالوا ايضا فيه
محزن على القياس ومثله قولهم * محب * قال عنتره

شعر

* ولقد نزلت فلا تظني غيره * منى بمنزلة المحب المكرم *

شعر

وقال الآخر

* ومن يناد آل يربوع يحب * باطل منهم خير فتيان العرب *

* المنكب الايمن والردى المحب * وقال لانك نية جارية خدبة مكرمة محبة
قالوا وعليه ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجته الله فهو ميمنون واسله
فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو ميمنون وز كم فهو مزكوم
وسل فهو مسلول وكذلك بقية * فان قيل * وما بال هذا خالف فيه الفعل
مسندا الى الفاعل صورته مسند الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف
هذا وهو ان يجي الضربان معا في عدة واحدة نحو ضربته وضرب
واكرمه واكرم وكذلك معاد هذا الباب * قيل * ان العرب لما قوي في انفسها
امر المفعول حتى كاد يلحق عندها بربة الفاعل وحتى قال سيويها فيها وان
كانا جميعا يهما منهم ويمنيانهم خصوا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضرين
من الصنعة احدم تغيير صيغة المثال مسند الى المفعول عن صورته مسند الى
الفاعل والمدة واحدة وذلك نحو ضرب وقتل واكرم و د حرج و د حرج
والآخر انهم لم يرضوا ولم يقتنوا بهذا القدر من التغير حتى تجاوزوا الى

ان غير واعدة الحروف مع ضم اوله كما غير وا في الاول الصورة والصفة وحدها
 وذلك قولهم احببته وخببوا زكاه الله وزكم واضاده وخببوا واملاؤه وملى
 قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذ
 افر دوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من
 تدرج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب
 وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة
 نحو اوزكم الله ووزكم وارضه واورض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء
 حنيفة حذفوا ايضا ياءها والمالم يكن في حنيف ناء تحذف فتحذف لها الباء صحت
 الباء فقالوا فيه حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلباني كتاب (فصيحة) ان
 افر دله بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بجأجتك وبقية الباب
 انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند الى الفاعل في اللغة
 الفصيحة الا ترى انهم يقولون نخي زيد من النخوة ولا يقال نضاه كذا ويقولون
 امتقع لونه ولا امتقمه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به
 كذا فلماذا جاء بهذا الباب اي ليربك افعا لا خصت بالاستناد الى المفعول
 دون الفاعل كما خصت افعال بالاستناد الى الفاعل دون المفعول نحو قيام زيد
 وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كانت غرضه ان يريك صور مالم يسم
 فاعله مجعلا غير مفصل على ما ذكرنا لا ورد فيه نحو ضرب وركب
 واكرم واستقصى وهذا يكاد يكون الى ما لانهاية له فاعرف في هذا الغرض
 فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة * ونظير مجي المفعول هنا على حذف
 الزيادة نحو احببته فهو محبوب * مجي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك

نحو قولهم ادرس الرمث فهو واوس وابفع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل * قال تعالى وارسلنا الريح لواءح * وقباسة ملاح لان الريح تلقي السحاب فتستدره وقد يجوز ان يكون على لفتح هي فاذا التفت فزكت التفت السحاب فيكون هذا اما اكنفي فيه بالسبب من المسبب وجاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال داود بن ابي داود *

شعر

* اعاشني بعدك وادمبقل * اكل من خودانه وانسل *
وقد جاء ايضا حبيته * قال

شعر

* ووالله لولا نعمة ما حبيته * ولا كان ادني من صيد ومسرق *
* ونظير مجي اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجي المصدر ايضا على حذفها * نحو قولهم جاء زيد وحده فاصل هذا الواحد تهيم وري ايجادا ثم حذف زيادته فجاء على الفعل ومثله قولهم عمر ك الله لا فعلت اي عمرتك الله تعبير او قوله * قيد الا وايد هبكل * اي تقييد الا وايد ثم حذف زائدته وان شئت قلت وصف بالجواهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله

شعر

* فلول الله والمهر المندي * لمحت وانت غربال الالهاب *
فوضع الغربال موضع الخرق وقوله * مبيرة العرقوب اشفي المرفق * اي حادة المرفق وهو كثير قداما قوله * وبعد عطائك المائة الرناعا * فليس على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الف فعال الزيادة ولو كان على حذف

الزيادة لقال * وبعد عطوك ليكون تونهد * ولما كان الجمع مضارعا
للفعل بالثمة فيها جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التي كانت
في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فحاء
هذا على حذف زائدته حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب
خربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة *

شعر

* من آل ابي موسى ترى الناس حوله * كأنهم الكروان ابصرن باز يا *
ومنه تكسبرم فعلا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد واجواد
وعباء واعياء وحياء واحياء * ومن ذلك قولهم نعمه وانهم وشده واشد
في قول مبيويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذيب واذوب وقطع
واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جد طوما يبي مائلنا ومنتقضا
اوسع من ذلك الا ان لكل شئ منه عذرا وطريقا * وفصل للعرب ظريف *
وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلني مضمومة البتة
وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعافني
من العقل فمقلته اعقله وكازمني فكزمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره
وشاعرني فشعرته اشعره وحكي الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الحاء
وحكما ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر
منه * ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قد دللنا على ان
قياس باب مضارع فعل ان يأتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبأبه وارينا وجه
دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا ان اريدا لاقتصاره على احد

وجهه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل
وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والمعاد اذا اريدا لاقتصار على احد
الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسهما فيه الاتراك نقول في تحقير
اسود وجدول اسيدو جد يل بالقلب وتجزئ من بعد الاظهار ان نقول اسود
وجد يول فاذا صرت الى باب مقام ويججور اقتضرت على الاعلال البتة فقلت
مقيم ويججير فاوجب اقوى القياسين لا اضعفهما وكذلك نظائره * فان قلت *
فقد نقول فيهار جل قائم وتجزئ فيه النصب فتقول فيهار جل قائما فاذا قدمت
او جبت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه
واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم * قيل * هذا البعاد في التشبيه وذلك
انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيهار جل قائما وقائما هذا متاخر عن
رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتضرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع
او لم يقول فقلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيار او ليس كذلك
كرمه اكرمه لانه لم ينقص شيء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته
اكرمه لكان كشمته اشتمه وهزمته اهزمه * وكذلك القول في نحو قولنا ما جاء في
الازيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تاخراضعف الجائزين فيه اذا
قلت ما جاء في احد الا زيدا الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجتمع تقديم
المستثنى ما تبدله منه عدلت به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه
متاخر هذا كنصب فيها قائما رجل البتة والجواب عنها واحد واذا كان
الا مرك ذلك فقد وجب البحث عن علة مجي هذا الباب في الصحيح
كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله

لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال
 بابها فعل يفعل كفعه يفقه اذا ماجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم وروينا عن
 احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذا لك نعتقد
 نحن ايضا في الفعل المبني منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى
 صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل ففعل ما ففعله نحو ما اشعره انما
 هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما قتله واكفره هو عند فامن
 قتل وكفر نقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استعما لا فلما كان قولهم كارمني فكركمته
 اكرمه وبابه صائر الى معنى فعلت افعلا اتاه الضم من هناك فاعرفه * فان قلت *
 فهلا لما دخله هذا المعنى تمعوا فيه الشبهة فقالوا كرمته اكرمه وفخرته افخره
 * قيل * منع من ذلك ان فعلت لا تعدى الى المفعول به ابد او يفعل قد يكون
 في المتعدى كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع
 ما منع من الماضي فاخذ وامنها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ * فان قلت * فقد قالوا
 قاضي فقضيته اقضيه وساعاني فسعيته اسعيه * قيل * لم يكن من يفعله هنا
 بد مخافة ان ياتي من يفعل فتقلب الياء واوا وهذا امر فوض في هذا النحو
 من الكلام وكالم يكن من هذا ابد هنا لم يجز ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه
 واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا اواعدني فواعدته
 اعدو وواجلني فوجلته اجله وواضاني فوضاته اضوه فهذا كوضعني في
 هذا الباب اضعه * ويدلك على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه
 قولهم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعي بسعي لما كان
 مكانا قدر تب وقرر وروى عن نظيره في غير هذا الموضع * فان قلت *

فملا غير واوا فاوله واو كما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني
فوعده اوعده لسادخله من المعنى المتجدد قبل فعل مما فاوله واولا ياتي
مضارعها ابدأ بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن وبابه وما لامه ياء
فقد يكون على يفعل كبير ويقتضى وعلى يفعل كبير عى ويسعى فامر الفاء
اذا كانت واو افي فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا

❖ الوصلة ❖

من ذلك * ذو * دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ونظيرها
الذى واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف بالاجل و* اى * وصلة الى
نداء ما فيه الالف واللام واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد
الى تعريف الحضور والاشارة * مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان
فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس ينك وبين المخاطب فيه
عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتى باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله
من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر
ذلك كله ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء
ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان
لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمه الصفة واذ لم تجعله
وصلة لم تلزمه الصفة * ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ
بالضم الذى هو الياء والكاف والماء لما اريد فضلها عن العامل اما بالتقديم
او بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها قلنا اذا غمت بايا وجعلت وصلة
الى اللفظ بها فايا عند هم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمرة كما ان كلا اسم ظاهر

يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابي يعيش وهذا القول واه لان
 كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضاف
 الى غيره وفي (امالي ابن الحاجب) اي جئ بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف
 واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان ياتي
 ما فيه الالف واللام نفسيرها فلما كانت كذلك صلت لهذا المعنى والذي
 يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقبل
 يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال * وفي (شرح المفصل) اللاندلسي اعلم ان
 ذواتنا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذي
 وصلة الى وصف المعارف بالجملي فارادوا ان يقولوا ازيد المال فوجدوا هذا
 يقيح في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة
 حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا
 لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة
 لجنسيتها فجعلوها مانأخرة تابعة بعد ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح
 اللفظي والمعنوي جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم
 مريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال القبح اللفظي وبقي
 الآخر لم يمكنهم ازالتها فلما لم يصف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة
 الوصل مما يجري فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه
 الاشياء عن اصولها

ذكر هذه القاعدة ابن نجى في (سر الصناعة) قال الا ترى ان من قال من
 العرب في الوقف هذا بكر ومررت بكذا فنقل الضمة والكسرة الى الكاف

في الوقف فانه اذا وصل اجر بني الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال في الوقف هذه اخالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان الناء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام * احدها * حروف الجر وضموها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها * الثاني * حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء ما فيه ال * الثالث * ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات باسماء الاجناس غير المشقة * الرابع * الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالاجل ولولاها لما جرت صفات عليها * الخامس * الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالوا واخلوا ووصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذاك * -

وضع الشيء موضع الشيء واقامته مقامه لا يؤخذ بقياس *

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك وودنك ومكانك ووراءك وامامك واليك ولدنك وردقول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات وبني عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه *

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ *

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت

على المضارع فقلبت بمعنى الى الماضي وترك لفظه على ما كان عليه وضعف
قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وترك
المعنى على ما كان عليه *

حرف لا

لا يجتمع اذ اتان لمعنى *

ومن ثم لا يجتمع بين ال والاضافة لانها اذ اتا تعريف ولا بين
ال وحروف النداء لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع
وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت
جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان ازورك
خلاف للكوفيين ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الا خلا زيدا ولا
الاحاشا زيدا قاله ابن السراج (في الأصول) * قال الاكثر يكون الثاني اسما
نحو الا ما خلا زيدا او الا ما عدا فانه يجوز وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجتمع
بين اداتي تعدية فلا يقال اذ هبت بزيد بل اما الهمزة او الباء ومن ثم ايضا
رد قول الاخفش في نحو حواء ان الالف والهمزة مع التانيث لانه لا يوجد في
كلامهم ما انت بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها
وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذ دخل على ما يدل على
الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله * اهل راو ناسمخ القاع ذي الالم * فان
هل بمعنى قدو كما في قوله * ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به * فان ام خلعت
من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف
دون ام لان تجريد هاء عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعساها

ذكره في البسيط * وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ا ر طى اللحاق
 لا للتانيث انه سمع عنهم ا ر طاة بالحق تاء التانيث، ولو كانت للتانيث لم يدخلها
 تانيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث * وقال ابن كيسان والزجاج
 والفارسي اما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع
 حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي
 والسماعى والرضي * وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد الفارسي اما
 من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي
 عطف * وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل
 بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احد هما عن
 ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة ليست
 عاطفة انما هي نافية * وقال الشلوبين انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة
 في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لم تحذف لاجتماع في الاسم علامتا
 تانيث وهم يكرهون ذلك * وقال ابن هشام في (تذكره) لا تجوز كسرة لزيد
 رباعيتين عليتين وسفلتين لان فيها الجمع بين الف والتاء واجتماع علامتي
 تانيث لا يجوز انتهى * وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة
 وثنتي عشرة * قال في (البسيط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه
 * احدها * انهما اسمان في الاصل فانه رد كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما
 الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة * الثاني * ان الف احدى للحاق
 كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في ثنتين للحاق بمحذو وحمل
 اثنتان عليها لكونها بمعنى واحد * الثالث * ان علامتي التانيث في احدى عشرة

مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظها والنه في اثنين بدل من لام الكلمة
 فلم تمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث * ومن فروع
 القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان حقها ان تكون في اول
 الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره
 ابن جنى وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان
 في ذلك نقضا لما اعتمد عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد
 كقوله * وما ان لا تحاك * لهم ثياب * فان ما واحد هالكنى وان ولا معا للتوكيد
 * قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم اكذبوا باكثر من
 الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام والنون جميعا للتاكيد * وقوله
 تعالى فاما ترين من البشر احدا * فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب
 في (شرح المفصل) قول الفراء في آت الواقعة بعد ما النافية انها حرفا
 نقي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيد القائم ليس بالجليل
 لانه لم يعمد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيد القائم قد فصل بينهما
 لذلك * وقال ابن القواس في (شرح الكافية) لم يعمد اجتماع حرفين لمعنى
 واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيد القائم وامنع ان يذيدا قائم * وقال ابن اياز
 انما لم تعمل لافي المعرفة بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس
 تقبل الاستغناء وكذلك لان عملوها في العرف بها لجمعها بين حرفين متفقين
 في المعنى * ذلك ممنوع عندهم * وقال الشلوبين النخويون يقولون ان حروف
 المعاني انما هي مختصر الافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى ما تعطيه
 الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنا

و امكنة واحد اثار ومفعولين وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات
الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضى شيئا من ذلك
ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في
الاسماء والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا
يبتل قول من قال ان الاسماء الستة وامراً واينما معرفة بشيئين من مكانين لان
العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعهما من
الاختصار فان لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من
الحرف * وقال ابن الدهان في (الغرة) * فان قيل * فهلا جاز ان يزيد اقام
بالجمع بينهما لانها للتاكيد كما جمع بين تاكيد ين في اجمع واكتع * فالجواب *
ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا
وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا ابتاعد عنه استجزا الجمع بينهما
كما جمع بين حرفي النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف *
* لا يجتمع الفان *

قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل
من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا
وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت
احدهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم
انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال انا اجمع فقام ومدصوته فقال له الزجاج
حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا الفاء واحدة
قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت

* ومن فروع هذه البعـاءة اذا جمع المتصور بالتاء والتاء قلبت
الفه ياء كقولك في جلي حبلبات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن *
* لا يجتمع خطابان في كلام واحد *

قال ابو علي في (التذكـرة) الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل
الا ترى ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع
الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بهامن تشبيه وجمع وتانيث وتذكيران
التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا باغلا بك لان
الغلام مخاطب والكاف خطاب آخروهي غير الغلام فقد حصل في الكلام
خطابان فامتنع لذلك ولو قال ياذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا
وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو التكاف ولبس الغلام
التكاف وقال وقد عمل ابو الحسن في (المسائل الكبرى) ابوابا ومسائل وهذا اصل
تلك المسائل عندي وهذا كله كلام ابي علي * وفي (اللمع الكاملية) لموفق الدين
عبد اللطيف البغدادي * فان قيل * قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء
والتكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد * قيل * ان
التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما
خلع منه معنى وبقي عليه معنى * وقال الابدى في (شرح الجزولية) لم يجمع بين
حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يفنى عن الآخر * .

* لا تنقض مرتبة الا لامر حادث *

قاله ابن جني في (الخصائص) وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب
غلامه زيد او المبتدأ في نحو عندك رجل ووجوب تقديم المفعول اذا كان

اسم استفهام او شرط لما طرأ فيها *

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع *

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في (التبيين) وبقى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصر وفاعنهم * وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان معمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع *

حرف الياء *

يفتقر في الثواني ما لا يفترق في الاوائل *

ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع * من فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على منصوب حتى كقوله *

* حتى يكون عزيزا من نفوسهم * اوان يبين جميعا وهو مختار *

وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوائل * وقال في البسيط جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعروف بال اذا كان للعال او الاستقبال نحو الضارب زيد الان او غدا بالقياس على قول الشاعر * الواهب المائة الهجان وعبد هاه * والجواب * انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسنلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن شداد جواز حكايته لان المتبوع تجاوز حكايته فيكن التابع لبعاله * ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجاوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما بدون الآخر فقلب جانب النعم اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد فلا تجاوز فيه الحكاية اتقا قابل يجب الرفع فيقال

من اخوك وزيد لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره في (البسيط)
وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساوهم جاؤك عطفا على معنى كم واجازوه
النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز
في الاوائل للبعد عن كم ومثله كم شاة وسخلتها كم ناقة وفصيلها * وقال ابن هشام
في (المعني) * القاعدة الثامنة كثيرا ما ينفرد في الثواني ما لا ينفرد في الاوائل
فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم * واي فتى هيماء انت وجارها * ورب
رجل واخيه * وان نشأ نزل عليهم من السماء آية * ولا يجوز كل سخلتها
ولارب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يقيم زهد قام عمر والاي الشعر
ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعد بن ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه
على افعال الثاني وربط المعنى بالاول * وقال ابن القواس في (شرح
الدرة) بعد ان حكى قولم في انا بن التارك البكري بشر * ان بشرا عطف بيان
للبكري ولا يجوز جعله بد لالان المبدل في حكم تكرير العامل ولا يجوز
انا بن التارك بشر وفي امتناع البدل نظر لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع بد ليل كل شاة وسخلتها متبعه ابن هشام في حواشي التسهيل * وقال
في (تذكرته) * ان قيل * لاي شي فتحت لام المستغاث * فالجواب * فراقبها وبين
لام المستغاث له * فان قيل * لاي شي كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه
التغير في الثانية لان عندها تحقق الحاجة فهو احرى على قياسهم كما انهم لا يحدفون
في نحو سفر رجل الا ما ارئيد عوا عنده * فالجواب * ان الاول حال محل
المضمر واللام تقع اذا دخلت عليه * فان قيل * فلأي شي كررت في المعطوف
عليه * فالجواب * انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد

عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه نقول يا زيد والرجل
وان لم يجر بها الرجل * فان قيل * فلاي شئ يفتح في يا زيد وبالعرو مع انه
معطوف * فالجواب * انه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة * قال فهذا
تحرير لا تجد لاحد مثله ان شاء الله تعالى وقال الابدي في (شرح
الجزولية) اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان الثواني جوز
فيها ما لا يجوز في الاوائل * وقال ابن هشام في (تذكرة) مثلت عن لولاي
اذا عطفت عليها اسم ظاهر فقلت يعجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا
كما تقول ما في الدار من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضممر بعد لولا
وان كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء ونظيره
في ذلك الاسم المجرور يعل على لغة عقيل اذ قيل لعل زيد قائم لا ترى ان
قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل
غير الجروان عطفت على محله من الخفض فان التزمت اعادة الخافض لم يأت
هنا لاننا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان
لم يلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد
يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوائل * وقال
ابن اياز (في شرح الفصول) * فان قيل * هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير
اضافة مصدره * فالجواب * ان ذلك اتساع وتجاوز وهو قبيح في الاوائل
والمبادئ دون الاواخر والثواني * وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى
انك انت العليم الحكيم * قيل انت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك انت
وان لم يعز مررت بانك اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع

ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يعزيا الرجل * وقال ابن الصائغ في (تذكرته)
 ابو عمراو يختار النصب في الغلام من نحو يازيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر
 معه العامل و حرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز
 في الاوائل * وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما جاز في الثواني ما لم يعز في الاوائل
 من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله وفي الموضع ما يقتضيه لجاز التوسع في
 ثاني الامر بخلاف ما لو اثبتنا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع
 مما يستحقه انتهى * واذا عطف على غداة المنصوب ما بعد هاقبل لدن غدوة
 وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ
 وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب واوجبه ابو حيان ومنع
 الجر لان غدوة عند من نصبه لبس في موضع جر فليس من باب العطف
 على الموضع * قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير
 غدوة وهو غير محفوظ الا في ما لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل انتهى
 القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله ولا آخرا ويليها التدريب
 وهو القسم الثاني * ان شاء الله تعالى *

تم طبع هذا الجلد الاول في اوائل شهر صفر سنة (١٣١٤) الهجرية

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

٢٢٢٢

٢٢٢

٢٢

٢



✽ فهرس الجلد الاول من الإشباه والنظائر في النحو ✽

مضمون	رقم	مضمون	رقم
الاصل مطابقة المعنى للفظ	٦٩	خطبة الكتاب	٢
الاصل ان يكون الامر كله باللام	٧٠	فن القواعد والاصول العامة	٨
الاصل في الافعال النصرف	ايضاً	ايضاً حرف المحزمة	ايضاً
اصلاح اللفظ	ايضاً	ايضاً الاتباع	ايضاً
الانحول المرفوضة	٧٦	الاتساع	١٣
الاضافة ليرد الاشباه الى اصولها	٧٧	اجتماع الامثال مكروه	١٨
الاضمار اسهل من التضمين	٧٨	اجراء اللزوم مجرى غير اللزوم	٢٣
الاضمار احسن من الاشتراك	ايضاً	واجراء غير اللزوم مجرى اللزوم	
الاضمار خلاف الاصل	ايضاً	اجراء المتصل مجرى المنفصل	٢٨
الاعراب	ايضاً	واجراء المنفصل مجرى المتصل	
البحث الاول في حقيقة الاعراب	ايضاً	اجراء الاصل مجرى الزائد	٢٩
البحث الثاني في وجه نقله من اللغة	٨٢	واجراء الزائد مجرى الاصل	
الى اصطلاح النحويين		الاختصار	٣٠
البحث الثالث في الاعراب والكلام	ايضاً	اختصار المختصر لا يجوز	٣٥
ايهما سبق		فعل	٣٧
البحث الرابع في ان الاعراب لم	٨٣	تنبيه	٥٠
دخل في الكلام		ايضاً فصل	ايضاً
البحث الخامس في ان الاعراب	٨٧	اسبق الافعال	٥٢
احركة ام حرف		الاستغناء	٥٥
اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء	٩١	الاسم اصل للفعل والحرف	٥٨
المصادر حكم الاعيان		الاسم اخف من الصفة	٥٩
الافعال انكرات	٩٢	الاشتقاق	٦٠

مضمون	رقم	مضمون	رقم
قاعدة العوض والمعوّض منه لا يجتمعان	١٣٧	الافعال كلها مذكرة	٩٣
قاعدة ما كان عوضاً لا يحدف	١٣٦	ايضاً انقضاء الموضع لفظاً وهو معك الا انه ليس بها جبك	٩٤
التغليب	ايضاً	الا لفاء	٩٥
التغيير يأنى بالتغيير	١٣٧	الامثال لا تغير	٩٦
التقارض	١٥٠	الانجاء	٩٧
ايضاً تقارض اللفظين	ايضاً	ايضاً حرف الباء	ايضاً
فائدة في حروف الاو غير	١٥٢	ايضاً باب الشرط مبناه على الإيها م	ايضاً
التقديم	١٥٣	وباب الاضافة مبناه على التوضيح	ايضاً
التقديم والتأخير	١٥٦	البدل	٩٨
ايضاً تقوية الاضعف وادغام الاقوى	ايضاً	حرف التاء	١٠٠
تكثير الحروف بدل على	١٥٧	ايضاً التاليف	ايضاً
تكثير المعنى	ايضاً	ايضاً التابع لا يتقدم على المتبوع	ايضاً
تلاقي اللغة	١٥٩	ايضاً التثنية ترد الالتياء الى اصولها	ايضاً
التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد	١٦٠	١٠١ التحريف	ايضاً
حرف التاء	١٦١	ايضاً التركيب	ايضاً
ايضاً الثقل والخفة	ايضاً	١٠٩ التصغير يرد الاشياء الى اصولها	ايضاً
ايضاً ثبوت الحذف في اسم الفاعل	ايضاً	ايضاً التضعيف	ايضاً
اقوى من ثبوته في الفعل	ايضاً	١١٢ قاعدة	ايضاً
حرف الجيم	ايضاً	١١٣ قاعدة	ايضاً
ايضاً الجمل نكرات	ايضاً	ايضاً قاعدة	ايضاً
الجوار	١٦٢	١١٥ التعادل	ايضاً
حرف الحاء	١٦٥	١١٦ تعارض الاصل والغالب	ايضاً
ايضاً الحركة	ايضاً	١١٧ التعويض	ايضاً
١٩٣ حكاية الحال من القواعد الشهيرة	١٩٣	١٣٢ قاعدة قد يكون التعويض مكان	ايضاً
١٩٥ الحمل على ماله نظير اولي من الحمل	١٩٥	المعوّض	ايضاً
على ما ليس له نظير	ايضاً		

مضمون	مضمون	مضمون
٢٣٣ سبب الحكم قد يكون سبباً لضعفه على وجه	٢٣٣ قاعده يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام	١٩٩
ايضاً سبب الاسم من الفعل بغير حرف سبب	ايضاً حمل الشيء على نظيره ايضاً الحمل على احسن القبيحين	ايضاً
ايضاً حرف الشين ايضاً الشذوذ	٢٠١ حمل الشيء على الشيء مع غير الوجه الذي اعطي الاول ذلك الحكم	٢٠١
٢٣٧ الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكماً من احكامه على حسب قوة الشبه	٢٠٢ الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل	٢٠٢
٢٣١ الشبهان اذا تضاد تضاد الحكم الصادر عنهما	٢٠٦ الحمل على المعنى ٢١١ قاعده اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئي	٢٠٦
ايضاً الشروط المتضادة في الابواب المختلفة	٢١٣ حمل الشيء على نقيضه ٢١٦ حمل الاصول على الفروع	٢١١
٢٣٢ حرف الصاد ايضاً صدر الكلام	٢٢٠ حرف الخاء ايضاً خلع الادلة	٢١٣
٢٣٣ حرف الضاد ايضاً الضرورة	٢٢٤ حرف الراء ايضاً الرابط	٢٢٠
٢٣٥ قاعده ما جاز للضرورة يتقدم بقدرتها	٢٢٥ الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه	٢٢٤
ايضاً قاعده ما لا يؤدى الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها	٢٢٦ رب شئ يكون ضعيفاً ثم يمحى للضرورة	٢٢٥
٢٣٦ الضائر تزد الاشياء الى اصولها حرف الطاء	ايضاً رب شئ يصح بهما ولا يصح استقلالا ٢٢٧ حرف الزاء	٢٢٦
ايضاً الطارى يزيل حكم الثابت طرده الباب	ايضاً الزيادة ٢٣٣ حرف السين	٢٢٧
٢٥٠ حرف الظاء ايضاً الظرف والمجرور		٢٣٣

مضمون	٢٦١	مضمون	٢٦١
حرف العين	٢٦١	حرف العين	٢٦١
ايضاً العامل	٢٦١	ايضاً العامل	٢٦١
٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨
حرف التين	٢٨٢	حرف التين	٢٨٢
ايضاً الغالب واللازم	٢٨٢	ايضاً الغالب واللازم	٢٨٢
٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣
ايضاً الفرع	٢٨٦	ايضاً الفرع	٢٨٦
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧
٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨
٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١
ايضاً الفعل	٢٩٣	ايضاً الفعل	٢٩٣
٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥
٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٣٠٥	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٥
٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩
٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
٣١٢	٣١٢	٣١٢	٣١٢
٣١٨	٣١٨	٣١٨	٣١٨
٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠
٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢١
٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢



رقم	مضمون	رقم	مضمون
٣٢٨	من ستة عشرة وبنها	٣٢٨	وضع الحروف غالب التغير واللي
٣٢٣	حرف الواو	٣٢٩	لا اللفظ
٣٣٠	ايضا الواسطة	٣٣٠	حرف لا
٣٣٦	ورود الشيء مع نظيره مورد	٣٣١	لا يجتمع ادا لان لمعني
٣٣٦	مع تقيضه	٣٣٢	لا يجتمع القان
٣٣٦	ذكر نظائر الباب الاول وينص له	٣٣٣	لا يجتمع خطابان في كلام واحد
٣٣٨	ايضا ورود الوفاق مع وجه ب الخلاف	٣٣٣	لا تنقض مرتبة الا لامه حادث
٣٣٨	ورود الشيء على خلاف العادة	٣٣٣	لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه
٣٣٦	الوصلة	٣٣٣	الشروع
٣٣٧	الوصل مما يجري فيه الاشياء على	٣٣٣	حرف الياء
٣٣٧	اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء	٣٣٣	ايضا يغتفر في الترا في ما لا يغتفر في
٣٣٨	عن اصولها	٣٣٣	الاول
٣٣٨	وضع الشيء موضع الشيء او اقله	٣٣٣	خاتمة الجلد الاول
٣٣٨	مقامه لا يؤخذ بقياس	٣٣٣	تمت



